

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية



مذكرة ماستر

شعبة: علم المكتبات

تخصص: إدارة المؤسسات الوثائقية والمكتبات

إعداد الطالبة: هناء نويجم

نوقشت و أجيزت يوم :

واقع استغلال مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية لاستثناءات حقوق المؤلف

الواردة في التشريع الدولي والتشريع الوطني الجزائري

" دراسة ميدانية بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية المجاهد محمد عصامي ومكتبات

جامعة محمد خيضر بسكرة. "

لجنة المناقشة:

رئيسا	أستاذ محاضر أ	صيد كمال
مشرفا ومقرر	أستاذ محاضر ب	صونية حقااص
ممتحن	أستاذ مساعد أ	سهلي مراد

السنة الجامعية: 2022/2023

الشكر والعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: { من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى إليكم معروف فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له }.

الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقني لإنجاز هذا البحث المتواضع والذي سدد خطايا لتحقيق الأهداف وبلوغ المساعي النبيلة للنجاح.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة "د. حقاص صونية" التي رافقتني طيلة

هذا المشوار وأعانتني كثيرا في انجاز هذا البحث، ولم تبخل علينا بالنصائح القيمة

والتوجيهات، لها مني كل التقدير والاحترام على كل ماقدمته، راجية من الله تعالى أن

يحقق مناها ويسدد خطاها، جزاها الله خيرا وبارك فيها.

وشكر الجزيل لكل أساتذة قسم علم المكتبات، والى كل من ساعدني لإتمام هذا العمل من

قريب وبعيد.

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

اهدي تخرجي وثمره جهدي إلى أعلى إنسانة في حياتي التي أنارت دربي، والتي كانت

سببا في مواصلة دراستي إلى الغالية على روعي أمي "طرشاق ربيعة"

إلى أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره "نويجم عبد القادر"

إلى روح أخي "جمال ملو" الطاهرة رحمة الله عليه

إلى إخوتي : عبد الكريم، أماني، جمال الدين، سارة، يوسف، لوجين

إلى سندي ورفيقة دربي وأختي قبل أن تكون صديقتي " ميدي غفران "

إلى أختي قبل أن تكون خالتي الغالية "طرشاق رقية"

إلى كل صديقاتي، وأخص بالذكر (كوثر، ندى، مروة)، إلى كل من جمعني بهم المشوار

الدراسي

إلى كل عائلتي بكل فرد كبير وصغير، إلى خالتي و أخوالي، إلى عماتي وأعمامي

إلى أصحاب القلوب النقية الذين جمعني بهم القدر

فهرس المحتويات:

الصفحة	عنوان العنصر
	. الشكر والعرقان. . الإهداء. . فهرس المحتويات. . قائمة الجداول. . قائمة الأشكال. . المقدمة.
الإطار المنهجي للدراسة:	
01	1 إشكالية الدراسة.
01	2. تساؤلات الدراسة.
01	3. فرضيات الدراسة.
02	4. أسباب اختيار الموضوع.
02	5. أهداف الدراسة
02	6. أهمية الدراسة.
03	7. منهج الدراسة.
03	8. ضبط المفاهيم والمصطلحات.
04	9. الدراسات السابقة.
الفصل الأول: مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية.	
08	. تمهيد: المبحث الأول: ماهية مكتبات المطالعة العمومية:
08	1. مفهوم مكتبات المطالعة العمومية.
10	2. التطور التاريخي لمكتبات المطالعة العمومية.
15	3. أهداف ووظائف مكتبات المطالعة العمومية.

19	4. خصائص مكتبات المطالعة العمومية.
20	5. أنواع مكتبات المطالعة العمومية وفروعها.
22	6. مباني مكتبات المطالعة العمومية وأقسامها.
26	7. خدمات مكتبات المطالعة العمومية.
29	8. أهمية مكتبات المطالعة العمومية.
30	9. مهام مكتبات المطالعة العمومية.
31	10. التشريع الدولي والوطني للمكتبات العامة. المبحث الثاني: ماهية المكتبات الجامعية:
34	1. تعريف المكتبات الجامعية.
35	2. لمحة تاريخية عن المكتبات الجامعية الجزائرية.
36	3. أهداف ووظائف المكتبات الجامعية.
39	4. خصائص المكتبات الجامعية.
39	5. أنواع المكتبات الجامعية.
41	6. خدمات المكتبات الجامعية.
42	7. متطلبات ومقومات المكتبات الجامعية.
44	8. إمكانات المكتبات الجامعية.
45	9. أهمية المكتبات الجامعية.
46	خلاصة الفصل.
الفصل الثاني: حقوق المؤلف وآليات حمايته في التشريع الدولية والتشريع الجزائري.	
48	. تمهيد المبحث الأول: ماهية حقوق المؤلف:
48	1. تعريف حقوق المؤلف.
49	2. لمحة تاريخية عن حقوق المؤلف.
51	3. شروط حماية حقوق المؤلف.
52	4. أنواع حقوق المؤلف.

56	5. المصنفات المشمولة بالحماية.
58	6. الاعتداءات الواقعة على حقوق المؤلف.
59	7. وسائل حماية حقوق المؤلف.
60	8. العقوبات الناجمة عن الاعتداء على حقوق المؤلف.
	المبحث الثاني: الهيئات والاتفاقيات الدولية لحماية حقوق المؤلف:
61	1. الهيئات الدولية والوطنية لحماية حقوق المؤلف.
65	2. الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق المؤلف.
	المبحث الثالث: الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:
72	1. مفهوم التراخيص.
73	2. أنواع التراخيص.
75	3. إجراءات طلب تراخيص في التشريع الجزائري.
75	4. بطلان التراخيص في المشرع الجزائري.
76	5. الهيئات المخول لها طلب تراخيص.
76	6. الاستثناءات الخاصة بحقوق المؤلف في التشريع الجزائري.
80	خلاصة الفصل.
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية وإجراءاتها	
82	. تمهيد
82	1. تعريف بمكان الدراسة.
87	2. إجراءات الدراسة الميدانية.
89	3. مجتمع وعينة الدراسة.
90	4. تفرغ وتحليل البيانات.
111	5. نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات.
112	6. نتائج العامة للدراسة.
115	. الخاتمة.
117	. قائمة المراجع والمصادر.

124	. الملاحق.
152	. ملخص الدراسة.

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
36	الطلبة المتمدرسين بالجامعات الجزائرية.	01
84	يوضح الرصيد الفكري في مكتبة المطالعة العمومية.	02
85	يوضح الرصيد الفكري في مكتبات جامعة محمد خيضر بسكرة.	03
86	يوضح عدد الموظفين في مكتبة المطالعة العمومية.	04
86	يوضح عدد الموظفين في مكتبات جامعة محمد خيضر بسكرة.	05
89	يوضح جنس مجتمع الدراسة.	06
90	يوضح الفئة العمرية لأفراد العينة.	07
92	يوضح توزيع العينة حسب الرتبة المهنية في المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " المجاهد محمد عصامي".	08
92	يوضح توزيع العينة حسب الرتبة المهنية في مكتبات جامعة محمد خيضر بسكرة.	09
94	يبين توزيع الباحثين حسب سنوات الخبرة	10
95	يوضح توزيع الباحثين حسب المستوى العلمي	11
98	يوضح نوع المكتبة الجامعية حسب العينة.	12
101	يوضح نسبة المكتبات الجامعية التي تقدم أنشطة حسب العينة.	13

102	يوضح نوع المكتبة من خلال إجابة المبحوثين.	14
105	يمثل نسبة دراية بأهم المنظمات والهيئات الوطنية والدولية التي تسعى إلى حماية حقوق المؤلف وطنيا ودوليا.	15
107	يبين نسبة المطلعين على الأمر 03-05 الخاص بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.	16
108	يوضح الاستفادة الفعلية للمكتبات من الاستثناءات المنصوص عليها في الأمر 03-05.	17
109	يوضح إجابة عينة الدراسة حول إذا واجهتهم مشاكل أثناء استغلالهم المصنفات المنصوص عليها في الأمر 03-05.	18
110	يوضح النسبة التي ترى أنه يجب إضافة استثناءات أخرى.	19

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
90	يوضح جنس مجتمع الدراسة.	01
91	يوضح الفئة العمرية لأفراد العينة.	02
93	يوضح توزيع العينة حسب الرتبة المهنية.	03
94	يبين توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة	04
96	يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى العلمي	05
99	يوضح نوع المكتبة الجامعية حسب العينة.	06
101	يوضح نسبة المكتبات الجامعية التي تقدم أنشطة حسب العينة.	07
103	يوضح نوع المكتبة من خلال إجابة عينة الدراسة.	08
105	يمثل نسبة دراية بأهم المنظمات والهيئات الوطنية والدولية التي تسعى إلى حماية حقوق المؤلف وطنيا ودوليا.	09

108	يبين نسبة المطلعين على الأمر 03-05 الخاص بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.	10
110	يوضح النسبة التي ترى أنه يجب إضافة استثناءات أخرى.	11

قائمة المختصرات:

الاختصار	الدلالة بالعربية	الدلالة بالأجنبية
PMB	نظام تسيير المكتبات	Pour Ma Bibiothèque
WIPO	المنظمة العالمية للملكية الفكرية	World Intellectual Property Organization
OMC	منظمة التجارة العالمية	Organisation Mondiale Du Commerce
ONDA	الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة	Office national des droits d'auteur et des droits voisins

مقدمة

مقدمة:

تعتبر المكتبات مرفق مهم إذ أنها تتيح للفرد الرجوع إليها لتلبية حاجاته من المعلومات في مختلف المجالات بحيث أصبحت شريان المجتمع تمده بآخر ما تنتجه العقول، وهي متنوعة نذكر منها مكتبات المطالعة العمومية التي تعتبر من أهم مقاييس تطور الأمم وارتقاء الشعوب ونموذج واضح لوعيها الفكري ومستواها العلمي والثقافي، فهي مجمع للإنتاج الفكري على اختلاف أشكاله ومواضيعه وقبله للقراء على اختلاف فئاتهم وأعمارهم وأجناسهم، وهي المكان الذي لا يقصي أي فكر أو علم، ولا يقصي صغيراً أو كبيراً، ولا عربياً أو غربياً، المكان الذي تنمو فيه شخصية الفرد وتتوسع فيه قدراته ومواهبه وتتضح مكتسباته العلمية، فهي مدرسة مفتوحة مدى الحياة تسعى إلى تربية جيل واعي ومثقف، وكذلك من أنواعها المكتبات الجامعية التي تعد عنصر جوهري في السياسة والثقافة والعلوم في الجامعة إذ تحتل موقع القلب منها، وتلعب دوراً كبيراً في عملية التعليم الجامعي عامة وفي البحث العلمي خاصة، وتقدم خدماتها للطلبة والأساتذة والباحثين وهم نخبة المجتمع والعقل المفكر للأمة، وهي تستمد وجودها وأهدافها من الجامعة ذاتها وبالتالي فإن أهدافها هي أهداف الجامعة ورسالتها جزء لا يتجزأ من رسالة الجامعة التي تركز على التعليم والبحث وخدمة الجامعة.

ويتجلى وصول مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية إلى أرق المستويات في ضمان احترام التشريعات التي تنص على حماية حقوق المؤلف المرتبطة باسمه وإبداعاته الفكرية، فالمؤلف بطبعه إنسان يسعى إلى إشباع احتياجاته الثقافية بعد أن يشبع احتياجاته المادية، حيث أن إبداعاته الفكرية لا تتم بمعزل عن المجتمع الذي يعيش فيه؛ وبما أنها حصيلة التفاعلات التي هيأتها الظروف التاريخية والاجتماعية فقد أدت إلى خلق أفضل توازن كمي وفعال بين الحماية ونشر المصنفات، وهذه الأخيرة تم إتاحة مجموعة من الاستثناءات التي تسمح باستغلالها في إطار قانوني محمي بدون الحاجة إلى طلب الإذن من أصحاب الحقوق مع التقيد بالشروط المنصوص عليها، دون المساس بحقوق المؤلف والاعتراف له وحده بالهيمنة والسيطرة الكاملتان على مصنّفه، حيث يساهم الاستغلال المكتبات لهذه المصنفات في اكتسابها ثورة معلومات هائلة مصادق عليها وطنياً ودولياً، وهذا ما جعلنا نخوض الدراسة

المعنونة بـ: "واقع استغلال مكاتب المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية للاستثناءات الواردة عن حقوق المؤلف في التشريع الدولي والوطني الجزائري" من خلال دراسة ميدانية في المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية المجاهد محمد عصامي والمكتبات الجامعية بجامعة محمد خيضر بسكرة، حاولنا أن نعالج هذا الموضوع من خلال من خلال ثلاث فصول جاءت على النحو التالي:

تطرقنا أولاً إلى الإطار المنهجي للدراسة والمتضمن في ثنائه العناصر التالية: إشكالية الدراسة، أسئلة الدراسة، فرضيات الدراسة، أهمية وأهداف الدراسة، أسباب اختيار الموضوع، الدراسات السابقة، ضبط المفاهيم والمصطلحات، منهج الدراسة.

والفصل الأول بعنوان: مكاتب المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية المتضمن مبحثين:

المبحث الأول المتمثل في ماهية مكاتب المطالعة العمومية، ويحتوي على 10 مطالب، أما

المبحث الثاني بعنوان ماهية المكتبات الجامعية فيحتوي على 09 مطالب.

أما الفصل الثاني فهو بعنوان: حقوق المؤلف وآليات حمايته في التشريع الدولي والتشريع الجزائري، متضمن ثلاث مباحث.

المبحث الأول بعنوان ماهية حقوق المؤلف يحتوي على 08 مطالب، بينما المبحث الثاني المتمثل في الهيئات والاتفاقيات الدولية لحماية حقوق المؤلف يحتوي على مطلبين المطلب الأول به 05 هيئات والمطلب الثاني يمثل 04 اتفاقيات، والمبحث الثالث بعنوان الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، يحتوي على 06 مطالب.

بالنسبة للفصل الثالث والأخير فهو الدراسة الميدانية متضمن 07 عناصر وهي: التعريف بمكان الدراسة، إجراءات الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة ثم تفريغ وتحليل البيانات، نتائج العامة للدراسة، النتائج على ضوء الفرضيات، اقتراحات الدراسة.

الإطار المنهجي
للدراسة

1. إشكالية الدراسة:

تعد المكتبات الجامعية من أهم المؤسسات في المجتمع حيث أصبحت تلعب دورا أساسيا في شتى مجالات الحياة، فهي معلم يحفظ تراث الأمم ويضم معلومات ضخمة تساهم في التقدم الحضاري والثقافي، وللمكتبات أنواع عديدة؛ لكل منها أهدافها ووظائفها، نخص بالذكر مكتبات المطالعة العمومية التي تعمل على تربية جيل مثقف وواع قادر على تحمل المسؤولية في المستقبل، والمكتبات الجامعية التي تهدف إلى جمع مصادر المعلومات وتنميتها وتنظيمها وتقديمها لخدمة التخصصات العلمية المختلفة بالجامعة.

إن نجاح مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية يرتبط بالاستغلال الأمثل لاستثناءات حقوق المؤلف على المستوى الوطني والدولي لتقديم خدمات أفضل وتلبية احتياجات أكبر عدد من المستفيدين دون المساس بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ومنه كان محور دراستنا يدور حول التساؤل أدناه:

هل مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية بولاية بسكرة تستغل فعليا استثناءات حقوق المؤلف التي يتيحها التشريع الجزائري والدولي؟

2. التساؤلات الفرعية:

. هل تلبى مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية كافة طلبات مستفيديها؟

. هل توفر مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية الحماية القانونية الكافية لاستثناءات حقوق المؤلف؟

3. فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

إن مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية تستغل فعليا استثناءات حقوق المؤلف التي يتيحها التشريع الجزائري والتشريع الدولي.

الفرضيات الفرعية:

. تسعى مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية إلى تلبية كافة احتياجات مستفيديها.

. توفر كل من مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية الحماية القانونية الكافية لاستثناءات حقوق المؤلف.

4. أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تلخيص أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

سبب ذاتي: يتمثل في الاهتمام الشخصي بالموضوع من اجل التعرف على مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية، وإبراز كيفية استغلالها للاستثناءات الخاصة بحقوق المؤلف في التشريع الجزائري والتشريع الدولي.

سبب موضوعي: يتمثل في قلة الدراسات التي تناولت موضوع استغلال مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية لاستثناءات حقوق المؤلف المتاحة في التشريع الجزائري والدولي، والرغبة في التعرف على مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية وأهميتهما بالنسبة للباحثين ومدى استفادتهم من مواردها.

5.أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

. التعرف على مكتبات المطالعة العمومية والدور الذي تلعبه في المجتمع.

. إبراز الدور الذي تلعبه المكتبات الجامعية في الجامعة.

. التعرف على مدى استفادة الباحثين من هذه المكتبات في دراساتهم وإعداد بحوثهم.

. تسليط الضوء على استثناءات حقوق المؤلف واستغلال مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية لها.

6. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في التعرف على مكتبات المطالعة العمومية بصفة عامة ومكتبة المطالعة العمومية "عصامي محمد" بصفة خاصة ، والمكتبات الجامعية بولاية بسكرة والتعرف على كيفية استغلالها لاستثناءات حقوق المؤلف المتاحة في التشريع الجزائري والدولي.

7. منهج الدراسة:

تعريف المنهج: تشتق كلمة منهج من نهج أي سلك طريق وسبيل معين وهو حسب تعريف العلماء: فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا أو من أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون .

ومن أساسيات القيام بدراسة ما هو تحديد المنهج الأنسب لدراسة موضوع البحث ولقد اعتمدنا في دراستنا الحالية على المنهج الوصفي الذي يساعد على وضع ظاهرة الموضوع وصفا تفصيلا دقيقا ففي موضوعنا يصف لنا كل من مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية واستغلال كلا منهما للاستثناءات الخاصة بحقوق المؤلف في التشريع الدولي والجزائري.

8. ضبط المفاهيم والمصطلحات:

. **مكتبات المطالعة العمومية:** مؤسسة ثقافية تربوية اجتماعية، تنشأ من طرف الدولة ويتم تمويلها من خلال الميزانية العامة لها، تتواجد في المجتمعات سواء المحلية أو الإقليمية أو الوطنية، تعمل على حفظ التراث الثقافي والإنساني والفكري ليكون في خدمة القراء والمواطنين من كافة الطبقات الاجتماعية (النجداوي، 1999، صفحة 28).

. **المكتبات الجامعية:** هي تلك المكتبة أو مجموعة المكتبات التي تنشأ وتمول من قبل الجامعات أو الكليات أو المعاهد التعليم المختلفة ، ولذلك لتقديم المعلومات والخدمات المكتبية المختلفة للمجتمع الأكاديمي المكون من الطلبة والمدرسين والعاملين في المؤسسة الأكاديمية (الخدیم و بولنوار، 2018، صفحة 20).

. المؤلف: هو الشخص ابتكر المصنف وصاحب الحقوق المعنوية والمادية على المصنف، يظهر اسمه على المصنف بالطريقة المعتادة أو ينسب إليه عند نشره باعتباره مؤلفا له.

. حق المؤلف: هو الحق المقرر بواسطة القانون لمصلحة من ابتكر عملا ذهنيا، ويخول له استغلاله واتخاذ الإجراءات التي تكفل له السلامة، من اجل أن لا يحدث اعتداء على شخصيته أو سمعته واعتباره (الكردي، 2003، صفحة 20).

. الاستثناءات الواقعة على حقوق المؤلف: وهي إتاحة للغير والسماح له استخدام المصنفات المحمية ونسخها وترجمتها دون الحصول على الموافقة من أصحاب الحقوق، مع التقيد بشروط المنصوص عليها ودون المساس بحقوقه والاعتراف له وحده بمصنفه.

9. الدراسات السابقة:

تتميز الدراسات السابقة بدور فعال وهام فهي تسهل على الباحث بحثه من خلال الفروض التي تقدمها له الحقائق، ومن خلال المقارنة تكتشف أوجه الاتفاق والاختلاف بين دراسته والدراسات السابقة، وقد اعتمدنا في موضوعنا على عدة دراسات نعرضها فيما يلي:

الدراسة الأولى: نجية قموح بعنوان "الإطار القانوني والتنظيمي للمكتبات العامة في الجزائر) دراسة وصفية تحليلية لمكتبات الشرق في الجزائري"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم المكتبات، جامعة قسنطينة، جوان 1997. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المكانة التي احتلتها المكتبات العامة من ناحية وعرض الوضعية التي تمر بها هذه المكتبات وتحليلها من خلال دراسة ميدانية لواقع المكتبات الموجودة منها على مستوى الشرق الجزائري.

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التطور التاريخي الذي مرت بهمكتبات المطالعة العمومية في الجزائر وفي التعريف بالمكتبات العامة، والبعض من وظائفها.

الدراسة الثانية: الزاحي سمية، تحت عنوان: "المكتبات العامة في الجزائر بين النظريات العلمية ومعطيات الواقع (المكتبات العامة البلدية لولاية سكيكدة نموذجاً)", مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم المكتبات تخصص الإدارة العلمية للمعلومات جامعة منتوري قسنطينة

2006/2005. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المكتبات العامة وأهم أهدافها ووظائفها وموقعها في سياق مؤسسات المعلومات المختلفة، ومعالجة واقع المكتبة العامة في الجزائر وإعطاء صورة لها على المستوى الوطني.

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الوظائف ومهام مكتبات المطالعة العمومية

الدراسة الثالثة: حقاص صونية، تحت عنوان: حماية الملكية الفكرية الأدبية والفنية في البيئة الرقمية في ظل التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص: المعلومات الالكترونية، الافتراضية وإستراتيجية البحث عن المعلومات، جامعة منتوري-قسنطينة-، 2012/2011، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى وعي المشرع الجزائري بالتغيرات التكنولوجية الحديثة التي من شأنها تهديد حقوق المؤلف والتي تستدعي بالضرورة إيجاد حلول قانونية ومنطقية لعدم الوقوع في مثل هذه التهديدات والاعتداءات في هذا الوسط الرقمي ومدى توفرها في النص القانوني الجزائري.

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في انضمام الجزائر إلى كل من "اتفاقية برن" و"اتفاقية جنيف" و "الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف"، وفي التعريف اللغوي بالتراخيص.

الدراسة الرابعة: سهام عميمور بعنوان "المكتبات الجامعية ودورها في تطوير البحث العلمي في ظل البيئة الإلكترونية" -دراسة ميدانية بمكتبات الجامعية لجامعة جيجل- ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم المكتبات، جامعة منتوري -قسنطينة-، 2012/2011، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المكتبات الجامعية في البيئة الإلكترونية، ومعرفة مدى استفادة هذه المكتبات منها في إعداد بحوثهم بالإضافة إلى التعرف على كيفية مساهمة هذه المكتبات في إثراء البحث العلمي وتطويره.

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الخدمات التي تقدمها المكتبات الجامعية.

الدراسة الخامسة: طرشي حياة بعنوان " المكتبات وحق المؤلف في ظل البيئة الرقمية) دراسة ميدانية بمكتبات جامعة محمد خيضر بسكرة)" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم المكتبات، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011، تهدف هذه الدراسة إلى معالجة أثر

البيئة الرقمية على المكتبات الجامعية وعلى حق المؤلف وكيفية مساهمة المكتبات في حماية حقوق المؤلف وحق المستفيد فيها وإحداث توازن بينهما في ظل هذه البيئة.

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في شروط حماية لحقوق المؤلف.

الدراسة السادسة : جبران خليل ناصر، تحت عنوان: حماية الملكية الفكرية: حقوق المؤلف في ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، أطروحة دكتوراه علوم في علم المكتبات والعلوم الوثائقية، جامعة وهران-1- أحمد بن بلة، 2018/2017، تهدف هذه الدراسة إلى نشر الوعي بالمبادئ الأساسية لحقوق الملكية الفكرية في كل أنحاء العالم، والمتمعن لقوانين الملكية الفكرية في مختلف البلدان المتطورة منها والمتخلفة.

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التعريف بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الالكسو"، وفي التعريف بالتراخيص.

الدراسة السابعة: حقااص صونية، تحت عنوان: دور مكتبات المطالعة العمومية في تحسين سلوكيات الطفل من خلال العلاج بالقراءة" الببليوتراي"، دراسة ميدانية بمكتبة المطالعة العمومية لولاية بسكرة وملحقاتها، مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم المكتبات والتوثيق، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، 2022/2021، تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الفعال الذي تقدمه مكتبات المطالعة العمومية في ولاية بسكرة المركزية وكل ملحقاتها على مستوى البلديات والدوائر التابعة لها، من خلال الخدمات التي تقدمها فعليا في فضاء الطفل ومدى مساعدتها في تحسين سلوكه.

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التطور التاريخي الذي مرت به مكتبات المطالعة العمومية في الجزائر.

الفصل الأول:

مكتبات المطالعة

العمومية والمكتبات

الجامعية

تمهيد:

تعد المكتبات من أهم المعالم التي تدل على مستوى التقدم الحضاري والثقافي لدى شعوب العالم، فهي كنز المعلومات الذي يحفظ تراث الأمم وتاريخها، وما قدمه علمائها للحضارة الإنسانية، تضم المكتبات بين رفوفها كميات ضخمة من المعلومات التي بإمكان أي شخص الاطلاع عليها، وتلعب دورا كبيرا في نشر الثقافة وتقديم الأمم والشعوب.

تعددت أنواع المكتبات مع مرور الزمن ومن بين أهم أنواعها مكتبات المطالعة العمومية لكل فئات الشعب التي تقدم خدماتها لكافة المقيمين في نطاق جغرافي محدد، وأيضا المكتبات الجامعية والكليات التي تقدم خدماتها للطلبة والأساتذة والعاملين في الجامعة، تقوم المكتبات بتقديم خدمات متنوعة للمستفيدين وأيضا تقدم أنشطة ثقافية وتربوية.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى الحديث عن مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية.

المبحث الأول: ماهية مكتبات المطالعة العمومية

1. مفهوم مكتبات المطالعة العمومية:

للمكتبات المطالعة العمومية العديد من التعريفات والتي تختلف في صياغة أحيانا وتتفق في محتواها أحيانا أخرى، ونلاحظ من خلال التعاريف التالية بأن التطور الذي عرفته المجتمعات انعكس على تعريف مكتبة المطالعة العمومية؛ حيث يختلف من فترة إلى أخرى عرفها كل من:

. الأستاذ حسن الرشاد: "المكتبة العامة كما يوحي اسمها هي مكتبة للجميع، وهي محرك التقدم والتطور في المجتمع بما تقتنيه من أوعية علمية، ووسائل ثقافية وما تقدمه من خدمات ومنشط متنوع بما يجعل منها مؤسسات ثقافية شعبية تنشئها الدولة أو السلطات المحلية وتزودها بالكتب والدوريات وغيرها من الوسائل البصرية السمعية التي تعين على كسب المعرفة لتكون في متناول كافة المواطنين دون مقابل". (الرشاد، صفحة 19)

. محمد فتحي عبد الهادي: "مؤسسة ثقافية تقدم خدماتها المكتبية والمعلوماتية لجميع أفراد المجتمع في منطقة معينة وتساندها مخصصات مالية عامة أو خاصة" (عبد الهادي و خليفة جمعة، 2003، صفحة 17)

. حشمت قاسم: "جامعة للشعب تهب العلم حرا لكل من يقصدها" (حشمت، 1990، صفحة 102)

وقد عرفت منظمة اليونسكو حديثا المكتبة العامة بقولها: "المكتبة العامة هي وسيلة أساسية تمكن الجميع من الوصول إلى كنوز أفكار الإنسانية، والإبداعات الخيالية للإنسان، وعليها واجب تمكين الكبار والصغار من مسايرة العصر، مع عدم التوقف إطلاقا على التعلم ومعرفة التطورات المنجزة في جميع العلوم والفنون، وذلك عبر مجموعاتها التي توضع تحت تصرفهم بطريقة جذابة ومنظمة باستمرار، أنها الدليل الحي على تطور المعرفة والثقافة. وبهذا تستطيع مساعدة القراء على تكوين آرائهم بأنفسهم، وتطوير أذواقهم، وقدراتهم النقدية والإبداعية. (galenge, b, 1993)

من خلال هذه التعاريف سابقة الذكر نلاحظ أن كل من الأستاذ حسن الرشاد ومحمد فتحي عبد الهادي وحشمت قاسم ، يتفقون في تعريفها على أنها مرفق أو مؤسسة من المؤسسات الثقافية التي تنشأ في نطاق جغرافي محدد لتقدم خدماتها لكافة المقيمين في هذا النطاق أي أنهم ركزوا على الجمهور المستفيد فقط، بينما نلاحظ في تعريف منظمة اليونسكو أنها ركزت على كل من الجمهور المستفيد والتخصص، فمكتبة المطالعة العمومية مؤسسة حيوية ونشيطة تشمل كل فئات المجتمع من العمال والموظفين والفلاحين وطلاب وأساتذة الجامعات والمهنيين كالأطباء والمهندسين والمحامين بمختلف أعمارهم وهي لا تفرق بين اسود وابيض، تسمح بالاستقلالية لكل فرد وتشارك في تطور المجتمع وتقوم بتقديم خدمات مجانية فهي من الشعب والى الشعب، تسعى إلى تزويد المستفيدين بكل ما يحتاجوه من معلومات ووثائق.

2. التطور التاريخي لمكتبات المطالعة العمومية في الجزائر:

مكتبات المطالعة العمومية مؤسسة ثقافية تعليمية اجتماعية تعمل على حفظ التراث الإنساني والحضاري وتنظيمه وتسهيل مهمة تقديمه إلى مختلف شرائح المجتمع بمختلف مستوياتهم التعليمية والثقافية. وقد مرت مكتبات المطالعة العمومية ب:

1.2 فترة ما قبل الاستقلال:

قبل الحديث عن المكتبات العامة في فترة الحكم العثماني للجزائر كان من الواجب تصوير الحياة الثقافية في تلك الفترة والسياسة المتبعة من قبل الدايات والبايات في تلك الفترة.

1.1.2 أوضاع الجزائر في العهد العثماني 1830.1518 :

انضمت الجزائر إلى الدولة العثمانية عام 1518 بطلب من خير الدين باشا وكلف بحكمها، وقد أصبحت عبارة عن بلاد عثمانية يمارس فيها الدايا حكما مطلقا، ووقعت تحت السلطة المطلقة للجيش الانكشاري، الذي احتكر الوظائف العليا الهامة فيها. وكان هؤلاء يشكلون مع الدايا ما يدعى بالمجلس الأعلى، وهو عبارة عن ديوان يتولى تسيير شؤون البلاد، يتكون من ستين ضابطا وموظفا، يرأسه الدايا (Julien, 1979, pp. 1,2) ، وقد تم استبعاد الجزائريين كليا عن المناصب الإدارية أو العليا والتي كانت من نصيب الانكشاريين، كان الدايا يمثل أعلى سلطة كالرئيس في الوقت الحالي والبايات ترأس كل ولاية، ومهمة البايات جمع الأموال والضرائب وإرسالها إلى الدايا وأيضا مكلفون بالحفاظ على النظام العام. وبالنسبة للقضاء فقد كان يطبق أحكام القران في علمه.

لم يكن لهم اهتمام كبير بالحياة الاقتصادية والثقافية فقد كان هدفهم الأساسي جمع الأموال والضرائب والحفاظ على الأمن السياسي فقط، إلا أن هذا لم يمنع أن تنتشر المساجد والمدارس بشكل علني أو سري، لتعليم الجزائريين باجتهاد شخصي لبعض الجزائريين أو بعض المسؤولين لكن بدافع شخصي وبشكل سري جدا، حتى أصبح التعليم الابتدائي منتشر بشكل كبير جدا وبذلك كانت نسبة كبيرة من الشعب الجزائري تحيد القراءة والكتابة حيث اعترف الفرنسيون عند

دخولهم الجزائر لاستعمارها بان نسبة الأمية منعدمة تماما. (حقاص، دور مكنتبات المطالعة العمومية في تحسين سلوكيات الطفل من خلال العلاج بالقراءة " الببليوترايبي " دراسة ميدانية بمكتبة المطالعة العمومية المركزية لولاية بسكرة وملحقاتها، 2021-2022، صفحة 11)

وتلخيص لما ورد في مذكرة الماجستير للأستاذة "ناجية قموح"، فإن المكنتبات كانت متواجدة في كل زاوية أو مدرسة أو مسجد، يتزود منها التلاميذ بالكتب والمخطوطات، إضافة إلى ذلك هناك مكنتبات خاصة ملكا للأشخاص. (قموح، 1997، صفحة 34)

كان تاريخ الجزائر حافلا بالنشاطات والتظاهرات كما أن وفرة الكتب والمكنتبات تعود إلى ما قبل مجيء العثمانيين، حيث أن صناعة الكتب نسخا وتأليف بلغت درجة عالية في مدينة تلمسان، وكذلك كانت مدينة قسنطينة تحتفظ بمخازن من الكتب والمخطوطات النادرة إضافة إلى مكنتبات العائلات التي مزال بعضها إلى يومنا هذا مثل: مكتبة باش تارزي، ومكتبة عائلة لفقون التي كانت لها شهرة كبيرة (سعدالله، 1981، صفحة 288)، وكذلك المكنتبات في المدن الجزائرية الأخرى، كمكتبة بزواوية إبراهيم النازي بمدينة وهران التي تعتبر مكتبة ومتحف في آن واحد لأنها تضم معدات حربية. (سعدالله، 1981، صفحة 286)

2.1.2 المكنتبات العامة في العهد العثماني:

ورد في مذكرة الماجستير سابقة الذكر للأستاذة "نجية قموح" أن الجزائر العثمانية عرفت نوعان من المكنتبات، النوع الأول يعرف بالمكنتبات العامة أغلب مجموعاتها يغلب عليها الطابع الديني تتواجد هذه المكنتبات في المساجد والزوايا والمدارس، وكانت توجه خدماتها لجميع الناس للقراءة والتعلم، ولكن المكنتبات العامة بمفهومها الحديث كمؤسسة ثقافية شعبية ديمقراطية فلم تكن موجودة كما لم تكن هناك مكتبة وطنية، أما النوع الثاني فهو عبارة عن مكنتبات خاصة التي تتواجد في منازل الأثرياء والعلماء. (قموح، 1997، صفحة 76)

لم تحظى المكنتبات باهتمام من قبل الدايات والبايات وهذا ما انعكس سلبا عليها، لأنه لم يكن لها أموال خاصة تصرف على زيادة مقتنياتها وصيانتها وتخصيص أشخاص أكفاء لإدارتها، غير انه كانت هناك جهود مثمرة رغم بساطتها، فلقد كان قيم المسجد أو إمامها أو المعلم بالزاوية

هو من يقوم على حفظ وحماية محتوياتها، أما عن طرق تزويدها بالمقتنيات فكانت بعدة طرق من بينها: عن طريق أموال وقف المساجد، وأيضاً من خلال الكتب والمخطوطات التي نقلها مهاجري الأندلس للجزائر، وكذلك ما يعود به الحجاج عند حجهم لمكة المكرمة، وبالإضافة إلى ما يفتنيه أصحاب العلم والدين عند مغادرتهم للجزائر وعودتهم لها، وبالإضافة إلى هذه الطرق هناك أيضاً عملية الشراء خاصة من أسواق الحجاز ومصر واسطنبول ومن الأسواق المحلية. (سعدالله، 1981، صفحة 295)

ورغم كل هذه الطرق التي تعتمد عليها لتزويد المكتبات بأرصدها البانها تعرضت إلى التلف والسرقة والتخريب أثناء التجارات القبلية أو الحروب أو المعارك التي خاضتها الجزائر مع العثمانيين أو الفرنسيين فيما بعد.

3.1.2 المكتبات أثناء الاحتلال الفرنسي 1830-1962:

قام المستعمر الفرنسي بتدمير وانتهاك الثروات وتخريب البلاد وتشريد وقتل الجزائريين غير أن الشعب الجزائري ظل صامداً وواجه هذا المستعمر بكل الوسائل فاستشهد مليون ونصف مليون جزائري لأجل تحرير الجزائر من 1830 إلى 1962.

لم تتوقف الجزائر عن مقاومة الشعب الباسل بقيادة رجال لم ينسهم التاريخ من بينهم أحمد باي في الشرق والأمير عبد القادر في الغرب ومقاومات أولاد شيخ، والمقراني بوعمامة بالجنوب والوسط، ولكن هذه المقاومات لم تمنع فرنسا بتطبيق المخطط السياسي للجنرال السفاح بيجو سنة 1841 الذي تمثل في الاحتلال التام للجزائر وإخضاع العرب لفرنسا وإن يكون العلم الفرنسي وحده المرفرف على الأرض الإفريقية (Garmain، 1955، صفحة 25). وقد حاولت فرنسا تدمير الثقافة الجزائرية العربية الإسلامية وذلك بحرق الزوايا وشد الحصار على رجال الدين ومنعهم من أداء رسالتهم، وجميع الوثائق المتوفرة في الجزائر قبل عام 1830 تشهد بأن بلادنا قد ازدهرت بالثقافة (حقاص، دور مكتبات المطالعة العمومية في تحسين سلوكيات الطفل من خلال العلاج بالقراءة " الببليوتراي " دراسة ميدانية بمكتبة المطالعة العمومية المركزية لولاية بسكرة وملحقاتها، 2021-2022، صفحة 14). ففرنسا حاربت شخصية الأمة كما

أنها قامت بنقل المخطوطات والكتب إلى فرنسا، وهذا التخريب أثر سلبا على عملية التعليم خاصة عند تحطيم المدارس فقد كان بمدينة الجزائر على سبيل المثال عام 1840م 24 مدرسة تستقبل أكثر من 600 تلميذ لم يبق منها في شهر فيفري عام 1846م سوى 14 مدرسة لتعليم حوالي 400 تلميذ (قموح، 1997، صفحة 45)، فقد قامت فرنسا بالقضاء على كل المدارس الجزائرية وحرمت أبناء الجزائر من التردد على المدارس والمساجد والزوايا لأخذ العلم والتعلم.

حاول المستعمر خلق مؤسسات جديدة لإكمال سياسته الاستعمارية وعلى رأس هذه المؤسسات المكتبات العامة التي تعتبر دعامة أساسية في نشر التعليم وتطوير الثقافة الفرنسية، وفي تدخل وزير التربية العمومية الفرنسي "ماريو روستان (Mario Roustan)" خلال أول مؤتمر دولي حول القراءة العمومية الذي عقد في الجزائر سنة 1930 لنا عودة له في العناصر التالية.

" المكتبات هنا- أي في الجزائر- تستجيب إلى احتياج ثلاثي:

1. تكملة التعليم المدرسي وتدعيمه.
 2. تمكين المعمرين ذوي الأصل الأجنبي لغتنا وأدبنا.
 3. منح الأهالي فرصة الاطلاع على ثقافتنا، لأنه في ذلك مفخرة لهم ولأن المكتبة تعد المجال الأرحب لتوطيد الصداقة الفرنسية الإسلامية" (Le maitre، 1931، صفحة 201)
- رغم أن الحقيقة تفضح واقع المكتبات العامة إلا انه كان من الواجب علينا التعرف على هذه المكتبات وأنواعها في تلك الفترة.

2.2 مكتبات المطالعة العمومية بعد الاستقلال:

بعد استقلال الجزائر في 5 جويلية 1962 سعت جاهدة لإصلاح ما أفسده الاستعمار لتقيم دولة قوية من القيم والأزدهار الثقافي، كما عملت جاهدة على إحياء ثقافة وطنية أصيلة في جوهرها وديناميكية ومستقبلية في وجودها، وفي نفس الوقت عملت على التخلص من بقايا السيطرة الاستعمارية (جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، 1976، صفحة 91، 92) في الميدان الثقافي وكذا الاقتصادي والسياسي، وقد ركزت السياسة الثقافية الجزائرية على ثلاث

عناصر أساسية تمثلت في التركيز على التربية ورد الاعتبار إلى اللغة العربية وإحياء التراث التاريخي العربي الإسلامي.

وكان هناك العديد من المؤتمرات الدولية التي شجعت على إحياء وتجديد الثقافة الجزائرية العربية الإسلامية، ففي عام 1956 انعقد مؤتمر الصومام (جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1986، 1986، صفحة 160) الذي يؤكد بأن الإسلام يجب أن يكون مفتوحا عالميا وعلميا وليس رجعيا، وأيضا ميثاق طرابلس 1962 الذي أكد على أهمية الثقافة الوطنية واللغة العربية التي اعتبرها لغة حضارة وعلم، وكذلك ميثاق الجزائر 1964 الذي ينص على إلحاق الأطفال بالمدارس مع الحرص على اللغة العربية، وبالإضافة إلى ميثاق 1976 الذي خصصا مجالا كبيرا لتشجيع التقدم الاجتماعي والثقافي، وآخر ميثاق كان سنة 1986 الذي يؤكد بدوره على اللغة العربية وعلى التربية والتكوين العلمي والتكنولوجي ومكافحة الانحرافات السلبية في المجتمع وعلى التكوين السياسي، وربط ذلك كله بالتقدم العلمي واللاحق يركب الحضارة العالمية ومواكبته باستمرار (قموح، 1997، صفحة 64).

أوجدت الجزائر كل الظروف لبناء أمة مثقفة متحضرة مستعدة لبناء مؤسساتها بسواعد أبنائها وبقدراتهم العلمية الخلافة، وذلك من خلال المواثيق الوطنية التي رسمت الطريق وحددت أهداف المشروع الثقافي الذي ستخوضه الجزائر لبناء دولتها ولصنع إنسان جديد في مجتمع جديد، وتمثلت أهداف الميثاق الوطني 1976 (جبهة التحرير الوطني، الميثاق الوطني 1976، 1976، صفحة 91، 92) فيما يلي:

. تأكيد الهوية الوطنية الجزائرية مع ترسيخها وتشجيع التنمية الثقافية.

. رفع مستوى التعليم المدرسي باستمرار، والمهارة التقنية.

. تبني أسلوب حياة يتماشى مع مبادئ الثورة الاشتراكية حسب ما يحدده الميثاق.

بينما يؤكد الميثاق الوطني لسنة 1986 على أن المهام السياسية الثقافية ضرورة العمل في المجال الثقافي وذلك من خلال:

. جعل النشاط الثقافي في خدمة الشباب.

. إعطاء الثقافة الوطنية مكانتها الحقيقية.

. تكملة التربية والتكوين اللذان يشكلان القاعدة الأساسية لرفع المستوى الثقافي والتقني.

إن مما سبق ذكره يتضح أن المحور الثقافي موجود بقوة في المنظومة التشريعية؛ والتي جسدت على أرض الواقع من خلال تحديد المؤسسات التي تستنفذ هذه الغايات، وعلى رأسها دور الثقافة التي سعت إلى تعميم مؤسساتها في جميع أنحاء البلاد مع القيام بالأعمال اللازمة لتجديد ثقافتنا الوطنية وتشجيع الإبداع الفني، ونشر الكتب والصحافة والإذاعة وأيضاً التلفزة والمتاحف والمدارس، إضافة إلى المكتبات العمومية التي لها أهمية كبيرة في نشر ثقافة رفيعة تلبي كافة احتياجات المواطنين من أجل رفع مستواهم الفكري، فهي تعتبر نواة الحياة الثقافية وتساهم في نشر الوعي الثقافي وتعليم أفراد المجتمع.

3. أهداف ووظائف مكتبات المطالعة العمومية:

1.3 أهداف مكتبات المطالعة العمومية:

للمكتبات المطالعة العمومية كغيرها من المؤسسات العمومية أهداف تساهم في تثقيف أبناء الأمة وحفظ التراث الوطني ونشير هنا إلى أهم أهدافها:

. تنمية عادة القراءة والاستماع والمشاهدة لمختلف أنواع الأوعية لتحقيق التعليم الذاتي والمستمر للكبار والصغار، وتمكين الطلبة من الحصول على المراجع التي تقوي موضوعات الدراسة مما تيسر حصولهم عليه من مكتبات المدارس والجامعة.

. مكافحة الأمية الهجائية والثقافية من خلال تزويد المتعلمين بمختلف الأوعية الفكرية التي تساعدهم في تعليم حديثي التعليم القراءة والكتابة وتطوير معارفهم بعد متابعتهم لدورات محو الأمية الثقافية حتى تؤدي مكتبات المطالعة العمومية رسالتها في محو الأمية الهجائية والثقافية.

. تقديم خدمات للطلاب بالمدارس والجامعات حيث تجعل التعليم المدرسي والجامعي أكثر نضجا وممارسة وتنوعا، فهي تشارك المكتبات المدرسية والمكتبات الجامعية أهدافها ووظائفها.

. التقدم العلمي وثورة المعلومات والثورة التكنولوجية التي جعلت من مكتبات المطالعة العمومية مطالبا وهدفا وطنيا وقوميا تساعد في تقديم أحدث الكتب العلمية والفنية والمهنية والصناعية المبسطة التي ترشد العمال والفنيين والمهنيين في مجالات عملهم؛ وفي تنمية الأفراد مهنيا واقتصاديا.

. التوعية السياسية والدينية والقومية والأحداث الجارية من خلال برامج الأنشطة وقوافل الاستعلامات لتغطية مناسبات دينية كالصوم والحج ومناسبات قومية كالأعياد الوطنية وحرب أكتوبر والإعلام عن المناسبات والأحداث الجارية.

. غرس قيم وعادات اجتماعية مرغوبة كالتعاون والإيثار واحترام الملكية العامة واحترام آراء الآخرين والايجابية والمشاركة. (هاني، 2009، صفحة 80 . 81)

. توجيه أوقات الفراغ على نحو يعود لفائدة معنوية ومادية ونفسية على الأفراد بدلا أن يكون هذا الفراغ سبب للإضرار بالفرد وعائلته ومجتمعه. ولكي تتحقق ينبغي أن تسعى المكتبة إلى ما يلي:

. توفير برامج وخدمات مناسبة للأطفال بتخصيص قسم خاص بهم يقوم على خدمتهم.

. الحصول على مصادر المعلومات المناسبة لفئة المستفيدين، وأن تعمل على تنظيمها.

. أن تربط بين أنشطتها ونشاط المؤسسات الأخرى كالمدارس والجامعات والمعاهد.

. التعاون بين مكتبات المطالعة العمومية و المكتبات المجاورة لها في إعادة الكتب والمراجع.

. تيسير وصول القراء والباحثون إلى الكتب والمراجع على الرفوف المفتوحة من خلال

الإعداد الفني السليم. (بومعزة و بن كلتوم، 2018/2017، صفحة 41)

2.3 وظائف مكتبات المطالعة العمومية:

نستخلص مما تم ذكره من أهداف مكتبات المطالعة العمومية بأنها تهتم بجميع مجالات المعرفة ولها وظائف أساسية وهي:

. **وظيفة التربية والتعليم:** تحرص مكتبات المطالعة العمومية على توفير مصادر المعلومات وتقديم الخدمات التي تساهم في تنمية المجتمع، وتتيح للمستفيد المساهمة في جميع الفنون والاستمتاع بها وتقديرها، وتركز هذه النشاطات على العلاقة بين مكتبة المطالعة العمومية والمكتبة المركزية والتي تعتبر علاقة تكاملية وحيوية، حيث أن مختلف فعاليات المكتبة يمكن أن توجه نحو أطفال المدرسة الابتدائية وذلك من أجل مضاعفة قدر الاستماع والتركيز لديهم، ومساعدتهم في تنمية شخصياتهم، والتعاون مع معلمهم في إقامة برنامج لتحسين التحكم في اللغة والكتابة لديهم، وكذلك تقديم الخدمات للكبار وتوفير احتياجاتهم من مصادر معلومات مناسبة لمستواهم القرائي والمهني.

كما يمكن أن تعمل المكتبة من أجل التربية الفنية للأطفال من خلال: القصص، الورش التشكيلية، وحتى من خلال ترقية رصيدها الموجود من خلال العمل على الاستمتاع الجماعي للتسجيلات الصوتية والموسيقية المتوفرة، أو من خلال ورش للحكايات لتتوسط الرصيد القصصي والروائي المطبوع، لأن عملية تعريف الأطفال بالرصيد وتشجيع التخيل لديهم وتعليمهم الذوق الفني الذي يعد من أهم أعمال المكتبة. (الزاحي، 2006/2005، صفحة 34)

أما فيما يخص المراهقين فالنشاطات متعددة ما يعطي لهذا الجمهور الحساس استقبالا خاصا وحتى مرافقة فردية إن اقتضى الأمر، وتتعلق الخدمة أيضا بمحاولة التحكم في العوامل التي تزعجهم ووقايتهم من النزاعات، وتقديم رصيد من الوثائق المناسبة والتي تكمل أرصدة المكتبات المدرسية وجعلهم يكتشفون إمكانيات المكتبة، كما يمكن تخصيص فضاءات للمراهقين وإعداد نشاطات وفعاليات حيوية تدور حول الكتاب. وتكريس هذا الاتجاه في خدمة المراهقين يعتبر استمرارية وتوصلا للعمل المنجز مع الأطفال. (الزاحي، 2006/2005، صفحة 35)

. **الوظيفة الاجتماعية:** أصبحت مكتبات المطالعة العمومية مجالات للتشارك والتقسام لجماهير متعددة ولأعمار مختلفة، وأماكن للالتقاء والعمل، وأماكن للمرافقة والاستقبال، كما يمكن اعتبارها ملجأ ومأوى، حيث فيها يقدم الموظفون عوناً ودعمًا منهجياً للشباب في دروسهم، وللراشدين في بحثهم عن العمل، يمكن للمكتبة أن تعمل في تعاون وثيق مع مختلف الشركاء الاجتماعيين، الثقافيين والتربويين وبذلك تصبح قطبا مميزا في الحي أو المدينة، يمكن للمكتبة أن تضع أنماطا جديدة للنشاط بالارتباط المباشر مع جمعيات ترقية القراءة وتقسام الموظفين من أجل تكفل أحسن للجمهور. والمكتبة باعتبارها نظاما اجتماعيا للمعلومات ينبغي أن تكون مسرحا تلعب فيه الحرية الفكرية أعظم وأسمى أدوارها، إذ أن رسالتها هي التعبير عن مختلف الآراء والاتجاهات والأفكار والمذاهب التي ترسم الحياة في الواقع، وإن تكون امتدادا للفكر البشري وبتنوعه وتعددته، وانعكاسا للاختلافات والتيارات، والنزاعات المنحدرة عن النظام الاجتماعي الجاري في المجتمعات الديمقراطية؛ إن المكتبة تضع تحت الضوء صورة طبق الأصل عن الحياة الاجتماعية، والديمقراطية ليست مرادفا للتوافق الدائم والعام، لكن أكيد أنها تعني بأن المكتبة جمهورية. (ارنستين، 1963، صفحة 12)

. **الوظيفة التثقيفية:** إن العديد من المكتبات تقوم بندوات ولقاءات بين مختلف الفاعلين في المجتمع من أجل تنمية الحوار وتبادل الأفكار، وتشجيع الكثيرين ممن ليس لهم الرغبة في زيارة المكتبة، على الحضور وتعويدهم رؤية المكتبة كمؤسسة نشيطة وفاعلة، كما تعد معارض الكتب من أهم أساليب التعريف بالأرصدة المتوفرة، يمكن إرفاقها بفعاليات أخرى كعرض الأرصدة السمعية والبصرية، فهي تحرص على توفير الموارد وتقديم الخدمات التي تكفل للمستفيد منها تنمية التذوق الفني والجمالي، فضلا عن التكيف مع ظروف المجتمع، والتشبع بثقافة مجتمعه والتكيف معه، ومن ثمة تكون المكتبة احد المراكز الرئيسية للحياة الثقافية (الهادي، فتحي، جمعة، و خليفة، 2001، صفحة 18).

4. خصائص مكتبات المطالعة العمومية:

تتميز مكتبات المطالعة العمومية بالعديد من الخصائص ونعرض فيما يلي أهم الخصائص التي تحدث عنها "المدادحة احمد نافع" في كتابه "أنواع المكتبات" وهي:

. أبوابها مفتوحة لجميع القراء دون تمييز على اختلاف أعمارهم ودرجات تعليمهم وأولادهم وجنسهم.

. تضم كما من مواد نقل المعرفة البشرية في جميع العلوم والمعارف من ديانات إلى علوم اجتماعية بحتة، أيضا تضم دوريات ومواد سمعية بصرية ومصغرات فلميه.

. تقدم خدماتها بالمجان دون مقابل لأنها تتبع للدولة فهي حق لكل مواطن ولا تترك القارئ يسعى إليها وحسب بل تسعى إليها أيضا.

. لا تجبر أحدا على ارتيادها وليس ثمة إكراه على الدخول إليها على النحو الذي نصادفه في المكتبات المدرسية أو مكتبات الكليات فارتياذ المكتبة العمومية يخضع لرغبة الشخص في تثقيف نفسه. (المدادحة، 2011م/1432هـ، صفحة 47)

. وذكر محمدي محمد الطيب في مذكرته لنيل شهادة الماستر الخصائص التالية: (توفر الفرصة للأطفال كي يقوموا بنشاطهم أو تعاونهم بمستواهم الفكري والثقافي باعتبارهم رجال الغد، كما تقوم الدولة بتأسيسها والإشراف عليها وتمويل ميزانيتها ، واعتبارها رمز حي لديمقراطية الفكر إذ هو حق للجميع. (محمد، 2018/2019، صفحة 33)

5. أنواع مكتبات المطالعة العمومية وفروعها:

1.5 أنواع مكتبات المطالعة العمومية:

مكتبات المطالعة العمومية حق لجميع فئات المجتمع باختلاف أجناسهم وأعمارهم ومستوياتهم العلمية وعاداتهم وأماكن تواجدهم، ولذلك تنوعت وتعددت وظائفها وخدماتها لتصل إلى جميع المواطنين ويمكن:قسيم المكتبات العامة إلى نوعين هما:

. مكاتب المطالعة العمومية التابعة للمجموعات المفتوحة (التابعة للمؤسسات العمومية):
ونقصد بها مكاتب المطالعة العمومية التابعة للدولة التي يتم تمويلها من الأموال العمومية
كالضرائب وغيرها، حيث تتعاون الهيئات المحلية والبلديات لتقديم الدعم المالي للمكاتب
العامة، كما تساهم بعض القطاعات الخاصة والمؤسسات غير حكومية في تقديم بعض المنح
التعاونية والمساعدات غير مشروطة لهذه المكاتب، كما نميز نوعين رئيسيين من المكاتب:

المكتبة المركزية: وهي المكتبة الرئيسية والتي تقدم خدماتها على امتداد إقليمي معين وقد تكون
مكتبة لمحافظة أو ولاية. (pirre, 1982, p. 96)

المكتبة الفرعية: وهي من مكتبة المطالعة العمومية الرئيسية تقدم خدماتها لمن لم يتيسر له
الوصول إلى المكتبة الرئيسية وعادة ماتكون في الأماكن التي يتردد إليها الناس لشؤون أخرى
في حياتهم.

وبشكل عام يمكن القول أن مكتبة الفرعية الملحقة هي صورة طبق الأصل عن المكتبة
الرئيسية، سواء من حيث أرصدها أو خدماتها وينبغي أن تتوفر المكتبات على هيكلية واضحة
وتنظيم دقيق ووصاية تضمن التنسيق بين الأصل والفرع.

. مكاتب المطالعة العمومية التابعة للمجموعات المغلقة: ونقصد بها المكاتب التابعة لهيئات
أو مؤسسات عمومية مثل المستشفى، مصانع، مساجد...

2.5 فروع مكاتب المطالعة العمومية :

المكاتب الفرعية: إن الغرض من إنشاء المكاتب الفرعية هو توفير إيصال الخدمة إلى
المستفيدين، الذين يصعب عليهم الوصول إلى المكتبة العامة الرئيسية المركزية، بالإضافة
توفير الوقت والجهد عليهم، ويشبه هذا تماما حالة فروع البنوك الرئيسية وما تقدمه من خدماتها
لزيائنها.

ويجب إقامة فروع كافية للمكتبة الرئيسية لتصل إلى أكبر عدد من المستفيدين، وأن تقام هذه
الفروع في الأحياء المكتظة سكانيا، وفي مبان خاصة وفقا لمواصفات محددة تتفق مع أهداف

المكتبة العامة ووظائفها وخدماتها، ويمكن القول أن المكتبة الفرعية ذات الموقع المناسب والمجموعات الجيدة والأثاث المناسب والتي تفتح أبوابها ساعات مناسبة ويعمل بها موظفون مؤهلون تساوي في قيمتها وأهميتها المكتبة العامة المركزية أو الرئيسية. (همشري، 2008، صفحة 75)

مكتبة الأطفال: يمكن لمكتبة الأطفال أن تكون مستقلة أو جناحا في المكتبة العامة أو تابعة لمؤسسة ثقافية، وهناك خمسة جهات رئيسية تقوم بتقديم الخدمات المكتبية والمعلوماتية للطفل، وهي مكتبة المنزل، ومكتبة رياض الطفل، والمكتبات المدرسية، والمكتبات العامة، ومكتبات التابعة للمنظمات والجمعيات والأندية الخاصة. (همشري، 2008، صفحة 80)

المكتبات المتنقلة: تمثل وسيلة متقدمة ونمطا متطورا لإيصال الخدمات المكتبية والمعلوماتية إلى المناطق المعزولة والنائية، التي لا تتوفر فيها مكتبات المطالعة العمومية، وتكون السيارة وسيلة الأساسية لنقل مصادر المعلومات من المكتبة الرئيسية إلى هذه المناطق، وتعد هذه الخدمة مؤقتة لحين إنشاء مكتبات فرعية في هذه المناطق.

وتهدف المكتبة المتنقلة إلى تقديم الخدمات المكتبية المختلفة وخاصة للمناطق النائية من اجل رفع مستوى الثقافي الأهلي للريف، كما تهدف إلى زيادة الوعي لدى الأهالي بما يدور في العالم الخارجي من أحداث وتطورات، والمساهمة في حل بعض مشكلات الريف من خلال ما تقدمه المكتبات من كتب موجهة وغير ذلك من الأنشطة الثقافية. (همشري، 2008، صفحة 80)

وهناك أنواع أخرى من المكتبات وهي:

. **مكتبات النوادي:** وهي المكتبات التي تلبي الحاجيات الوثائقية لأعضاء النوادي الرياضية والاجتماعية.

. **مكتبات دور الشباب:** وهي المكتبات التي تقدم خدمات وعروض للشباب وكل ما هو متعلق به.

. **مكتبات الأحياء:** هي مكتبات ذات حجم صغير وتتواجد داخل الأحياء.

6مباني مكتبات المطالعة العمومية وأقسامها:

1.6 مباني مكتبات المطالعة العمومية :

إن مباني مكتبات المطالعة العمومية تعتبر المحور الأساسي لنجاح الخدمات والأنشطة المقدمة للجمهور ولذلك يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند تصميم المبنى العناصر التالية:

أ . الموقع:

يلعب موقع المكتبة دورا حيويا في تحقيق وظائفها، ولذلك يتميز ب:

. سهولة الوصول إليه خاصة بالنسبة لفئات الأطفال وكبار السن والمعوقين.

. أن لا يكون الموقع معزولا، كون أن عزلته تعيق إمكانية الإقبال عليه من طرف الأطفال والنساء .

. أن تتوفر فروع للمكتبة، بحيث لا تتعدى فترة السفر للوصول لمبنى المكتبة 30 دقيقة.

. وفرة اللوحات الإرشادية الدالة على موقع المكتبة.

. أن يكون موقع المكتبة قريبا من شبكة المواصلات العامة، وان يكون بعيدا عن مصادر الخطر . (بسلطان، 2016/2015، صفحة 36)

ب . المبنى:

يؤدي الكيان المادي لمكتبة المطالعة العمومية دورا هاما في نجاح الخدمة المكتبية ويشمل هذا الكيان عنصرين وهما:

العنصر الأول يتمثل في المبنى وفيه قاعة المطالعة وغيرها والحجرات الملحقة، أما العنصر الثاني فيتمثل في الأثاث من مناظير ومقاعد ورفوف وأدوات وغيرها من الأجهزة، لذلك ينبغي أن يكون المبنى صالحا من حيث المظهر ومن حيث استيعابها لأقصى عدد ممكن من القراء ينتظر أن يستعمل المكتبة في وقت لاحق.

ويقول "توماس بالارد Thomas Ballard" انه يجب أن يتسم المبنى بالمرونة، بحيث يستوعب مجموعات من المواد المكتبية في المستقبل والزيادة في أعداد الرواد الحاليين والمحتملين، وبالإضافة إلى ذلك توجد بعض المبادئ العامة التي ينبغي أن توضع في الاعتبار من أهمها:

. انه ينبغي أن يكون المكان المخصص للإعارة والإرشاد ظاهراً وبشكل مباشر لكل من يدخل المقر .

. انه ينبغي أن يتوفر المبنى على مواقف للسيارات، وذلك بتوفير حيز مكاني مناسب لتوقيف سيارات المترددين على المكتبة.

. ينبغي أن يكون إنشاء مبنى المكتبة حول مساحات خضراء، لأنه من المتعارف عليه عند عامة الناس أن الطبيعة الخضراء تساعد على تحسين المزاج النفسي للإنسان وبالتالي جذب الزوار إلى المكتبة وارتفاع نسبة التردد عليها (بسلطان، 2016/2015، صفحة 37).

ج . مساحة مبنى المكتبة:

تعد المساحة التي تخصصها المكتبة لوحدها خيراً دليلاً على أولويات هذه المكتبة حيث بذلت محاولات كثيرة للخروج بتصور واضح عن المساحات اللازمة لإيواء مقتنيات المكتبة والعاملين بها، لهذا حاول كل من Wheeler وGithens اقتراح صيغة رأي عام يمكن الاستفادة منها في تحديد المساحة المناسبة لمكتبة المطالعة العمومية اعتماداً على معرفة المستفيدين، وبتطبيق هذه الصيغة استنتج أن المتر المربع يستوعب 110 مجلدات وأن القارئ يحتاج إلى 3.72م² تشمل خدمة الإعارة والخدمات الأخرى وأن المتر المربع للحركة يستوعب أربع مائة وثلاثين مجلداً في السنة، إذ تحسب المساحة المطلوبة للمكتبة العامة كالآتي: (بسلطان، 2016/2015، صفحة 37)

$$(\text{عدد الكتب} \div 110) + (\text{عدد المقاعد} \times 3.7) + (\text{الحركة} \div 430)^2$$

وينبغي أن تحرص المكتبة على دراسة مدى ملائمة المساحة لكل نشاط مرة كل 05 سنوات على الأقل، وذلك من اجل الوقوف على المتطلبات الجديدة من المساحات وفقا للتطورات التقنية الحديثة أو التغير في حجم المجموعات ونوعها.

د البيئة الداخلية:

للبيئة الداخلية لأي مبنى دور كبير في إقبال الناس على ارتياده وقضاء وقت طويل به، لذا فان ثراء المكتبة بموارد المعلومات وكفاءة العاملين فيها لا يغنيها عن توفير بيئة جيدة تجعل هذه المكتبة مكانا مريحا للمتريدين، وهناك عدد من المكونات التي تشكل فعالية البيئة الداخلية للمكتبة، من أهمها مايلي:

الإضاءة: تعد من أهم عناصر البيئة الداخلية للمكتبة التي تساهم في تهيئة الإطار الصحي للإنسان لان اغلب النشاطات التي تجري بالمكتبة لها علاقة بجاسة البصر، وهي تساهم في توفير الطاقة والعمل على تكوين الجو المناسب للقراء في المكتبة.

التهوية: للتهوية والتكييف دور كبير في فعالية المبنى وملائمته للعمل، خصوصا في المناطق التي ترتفع فيها درجة الحرارة وتكثر فيها الرطوبة، لذلك ينبغي على المكتبات تهيئة الظروف المناسبة التي تحملها التقلبات الجوية.

الألوان: المعروف انه كلما كانت ألوان الجدران والسقوف والأثاث فاتحة كلما ساعدت على توفير الطاقة الكهربائية الموجهة للإضاءة وتوفير الإحساس بالهدوء والرونق الذي ينعكس على سلوك المستفيدين في المكتبة. (بسلطان، 2016/2015، صفحة 38)

فضاءات الاستقبال: تعتبر فضاءات الاستقبال مجالا لتنقل وتوجيه القراء وفي بعض الأحيان هي أماكن للراحة والارتخاء، وتكتسي طابعين حيث أن الطابع الأول خاص بتواجد الموظفين أما الطابع الثاني وهو الطابع العام الذي يخص استقبال الرواد وتوجيههم، ولهذا يجب التمييز بين مجالات تنقل القراء والأماكن الخاصة بعمل الموظفين. (بومعزة و بن كلتوم، 2018/2017، صفحة 36)

2.6 أقسام مكتبات المطالعة العمومية:

- . قسم معالجة الرصيد الوثائقي: يكلف هذا القسم بعدة مهام أهمها:
 - . ضمان مسار منذ استلامها إلى غاية وضعها تحت تصرف القارئ.
 - . معالجة الرصيد الوثائقي والمحافظة على هذا الرصيد عن طريق الترميم والحفظ والتجديد.
 - . تسيير عملية اقتناء الوثائق.
 - . دراسة إمكانيات الاقتناء بالتنسيق مع قسم خدمة المستعملين.
 - . ضمان معالجة الكتاب قبل تداوله من جرد وفهرسة.
 - . إصلاح الوثائق التي أتلّفها المستعملون وتدعيمها.
 - . وضع شبكة الإعلام الآلي وضمان سيرها وصيانتها وتسيير الميدياتيك.
- . قسم خدمة المستعملين: يكلف هذا القسم بالمهام التالية:
 - . ضمان خدمات المكتبات المتعلقة بالإعلام الآلي والتوجيه لفائدة المنخرطين والزائرين. (بسلطان، 2016/2015، صفحة 39)
 - . إعداد إحصائيات لتقييم المقرئية وعدد القراء وطبيعة الوثائق المطلوبة.
 - . وضع تحت تصرف المستعملين الوثائق والوسائل المادية التي تسهل أنشطتهم.
 - . القيام بتبادل الوثائق والمعلومات العلمية والتقنية والمؤسسات العلمية الوطنية والأجنبية.
 - . تنظيم أنشطة المكتبات المتنقلة.
 - . تنظيم تظاهرات وأنشطة ثقافية وعلمية مرتبطة بالكتاب.

. قسم الإدارة والوسائل: يكلف بعدة مهام أهمها:

. إعداد مخطط تسيير المستخدمين وتسييره.

. صيانة النيابة والتجهيزات.

. السهر على امن البناية والمستخدمين والرصيد الوثائقي والممتلكات المنقولة والمستعملين.

. توظيف مستخدمي المكتبات وتنفيذ ميزانيات تسييرها وتجهيزها.

. تحديد احتياجات المكتبات وملحقاتها من أثاث ومعدات ولوازم وضمان اقتنائها. (بسلطان،

2016/2015، صفحة 39)

7. خدمات مكتبات المطالعة العمومية:

تقوم مكتبات المطالعة العمومية بتقديم العديد من الخدمات التي تلبى من خلالها احتياجات جمهورها المستفيد وتنقسم إلى خدمات غير مباشرة وخدمات مباشرة وهي كالتالي:

أ. **الخدمات الغير المباشرة:** وهي التي تمثل مختلف جوانب الإعداد الفني المتعلقة بكافة الإجراءات المطلوبة لاقتناء الكتب والمواد المكتبية الأخرى، وتهيئتها والقيام بكافة الأعمال الضرورية وفق متطلبات عمل المكتبة قبل وصولها إلى الرف، وتتمثل هذه الخدمات الفنية التي تعتمد عليها مكتبة المطالعة العمومية على غرار بقية المكتبات في:

. **التزويد:** ويقصد به العمليات الفنية والإجراءات الإدارية التي تسمح بالحصول على المواد المكتبية عن طريق الشراء والتبادل والإهداء والإيداع إضافة إلى اختيار واستيعاب الأوعية وتقويم المجموعات وكل هذا يخضع إلى ضوابط الغاية منها إنشاء المكتبة، فالتزويد أهم عملية لبناء المجموعات المكتبية على اختلاف أنواع المصادر المعلوماتية . (حماس، 2019/2018، صفحة 19)

الفهرسة: تعتبر الفهرسة من أهم العمليات الفنية وهي كما عرفها الدكتور عبد اللطيف صوفي بأنها عملية جمع محتويات المكتبة من كتب ودوريات وغيرها من مواد المعرفة ضمن بيانات

شاملة تمكن القارئ من إيجاد المؤلفات التي يبحث عنها، ورقم وجودها على الرفوف ليسهل على المكتبي عملية الوصول إليها بسهولة، كما تعطي الفهرسة فكرة عن مجموعة محتويات المكتبة مرتبة بطريقة تمكن القارئ من معرفة مكان الكتاب المطلوب بسرعة ويسر. (اللطيف، 1998، صفحة 148. 149)

. التصنيف: عرفه قاموس البنهاوي الموسوعي: التقسيم إلى مجموعات أي تقسيمها منهجيا إلى مجموعة من الموضوعات المتصلة كما يمكن أن يعني أي شكل للمعرفة مرتب منهجيا، وأكثر من ذلك يقصد به لغة صناعة للأقلام نظامية صممت لميكنة هذا الترتيب وبذلك فإن التصنيف يميز بين مجموعة عن غيرها، ويهدف إلى ترتيب أوعية المعلومات بشكل يتماشى مع احتياجات المستخدمين ومساعدة القراء للوصول إلى الأوعية المعلومات حسب موضوعها، حيث فصل موضوعات المعرفة عن بعضها، والاستعانة بأرقام التصنيف وتنظيم عمليات الإعارة. (حماس، 2019/2018، صفحة 20)

. الكشف: يعرف بأنه عملية تحليلية لمحتوى الوثيقة يتم بموجبها أو بعد إنهاؤها استخراج رؤوس الموضوعات وترتيبها وعرضها على شكل كشاف أو دليل للبحث فيه وإحالة المستخدمين إلى المصطلحات المضبوطة، ومن المسلم به أن ناتج عملية الكشف هو الكشاف.

. الاستخلاص: يعرف بأنه عميل يقدم معلومات ملخصة ومكثفة وذات دلالة مصاغة بطريقة معينة لتعريف الباحث بمحتوى وثيقة معينة دون اضطراره للرجوع إليها، كما يقدم له معلومات بيبليوغرافية عن الوثيقة وتهدف هذه العملية إلى توفير الجهد للباحث وتجعله على اطلاع دائم على ما هو جديد في مجال اهتمامه وتخصصه من الكتب والدوريات والمؤتمرات وغيرها. (حماس، 2019/2018، صفحة 20)

ب . خدمات مباشرة: تتمثل في:

. الإعارة: تعتبر خدمة الإعارة الخارجية من أهم وأقدم الخدمات التي تقدمها مكتبة المطالعة العمومية لجمهورها المستفيد عن طريق الاستخدام الفعلي لمصادر المعلومات المتوفرة بالمكتبة، وهي إتاحة الفرصة للمستفيد مع مصادر المعلومات في المكان والزمان المناسبين له

خارج المكتبة، وعادة ماتحكم خدمة الإعارة قوانين أو أنظمة مثل تحديد نوع الكتب التي تسمح بإعارتها وعدد الكتب التي يسمح بإعارتها ومواعيد تجديدها والإجراءات التي تطبق في حالة تأخر رد الكتب المعارة أو إتلافها أو فقدها.

. خدمات المراجع والمعلومات: من الضروري لخدمات المراجع بمكتبة المطالعة العمومية أن تساير التطور الهائل في إنتاج أوعية المعلومات، سواء من الناحية الكمية أو من الناحية النوعية والموضوعية أيضاً، فقد أصبحت الأساليب التقليدية القديمة من خدمات المراجع بمكتبات المطالعة العمومية غير قادرة على تلبية احتياجات المستفيدين والاحتفاظ بالتوازن المطلوب بين الخدمة المقدمة والطلب عليها وغير قادرة على أن تنمو وتتطور لتلبي احتياجات المستفيدين في المجتمع الحديث.

وينبغي أن تحرص المكتبة على أن تضم بين مقتنياتها مواد تتضمن معلومات مهمة جداً لأداء الخدمة المرجعية المتميزة بمكتبة المطالعة العمومية، من المهم أيضاً أن توفر المكتبة خدمات التصوير والاستنساخ، حتى تتيح للباحثين الحصول على نسخة من المواد الغير متاحة، أو التي من سوق النشر، هذا بالإضافة إلى الاستنساخ السريع للمعلومات يوفر الوقت الكثير للباحثين. (حماص، 2019/2018، صفحة 22، 23)

. خدمات الشباب والبالغين: الغرض الأساسي من وراء تقديم الخدمة المكتبية للكبار والشباب، هو إعطاؤهم الفرصة للوصول إلى المواد التي لا يستطيعون الحصول عليها بطرق أخرى، ولهذا السبب ينبغي التأكد من الإتاحة المجانية للمجموعة، دون أي نوع من المشاركة المالية من جانب المستفيدين، والتأكد أيضاً من إمكانية التجول واختيار مواد القراءة. وينبغي لقسم الكبار في مكتبة المطالعة العمومية أن يلبي احتياجات الكبار واهتماماتهم عن طريق اقتناء مجموعة مكثفة من كتب القراءة المنزلية، والأعمال المرجعية والمطبوعات الحكومية، والدوريات، ومن الضروري أن تنظم مكتبة المطالعة العمومية برامج للتسلية والمعلومات في موضوعات متنوعة، وجلسات موسيقية وترفيهية، وحوارات عن إدارة المنزل والتنمية الذاتية، والوظائف والأعمال، والحياة العائلية، والزراعة والفنون والحرف اليدوية. (عبد الهادي و خليفة جمعة، 2003، صفحة 112)

. خدمات الأطفال: يعرفها الدكتور "سهير احمد محفوظ" بأنها: تلك الخدمات المكتبية التي تقدمها المكتبة لإحدى فئات جمهورها وهم الأطفال وتتضمن تيسيرات استخدامهم لمجموعة مائة من الكتب والمواد التعليمية المختلفة، وربطهم بالمكتبة والكتب عن طريق العديد من البرامج والوسائل الترفيهية والتعليمية، وذلك منذ بدء تعرفهم على الصور والكلمات حتى الوقت الذي يتمكنون فيه من الاستفادة من الخدمات المكتبية العادية والتي تقدم للكبار. (محفوظ، 1998، صفحة 15)

تهدف خدمات الأطفال إلى توسيع آفاق الأطفال الفكرية وتوسيع دائرة فهمهم للبيئة التي يعيشون فيها، بالإضافة إلى المواد المكتبية الأخرى، والعاملين بمكتبات الأطفال هم من الموارد الرئيسية لإنجاز هذا الهدف.

. خدمة الإحاطة الجارية: وهي عملية استعراض الوثائق والمصادر المختلفة المتوافرة حديثاً في المكتبات ومراكز المعلومات، أو اختيار المواد وثيقة الصلة بالاحتياجات باحث أو مستفيد أو مجموعة من المستفيدين وتسجل هذه المواد من أجل إعلامهم بالطرق المناسبة عن توفرها لدى المكتبة.

8. أهمية مكتبات المطالعة العمومية:

تكمن أهمية مكتبات المطالعة العمومية في :

. هي حلقة الوصل في نقل التراث الثقافي إلى المجتمع الذي توجد فيه، فمع ازدياد وسائل المعرفة أصبح من الصعب على الإنسان أن ينقل ثقافته من جيل إلى جيل فكان لا بد من إنشاء مؤسسة تؤدي هذه المهمة.

. تؤدي مكتبة المطالعة العمومية دوراً رائداً في نشر الوعي الثقافي بين الأفراد، عن طريق ما تحويه من كتب ومجلات ومراجع تعين على كسب مجتمع العلم والمعرفة والخبرة وتمكن الباحثين والطلاب من الوصول إلى مصادر الفكر والثقافة.

. تقوم مكتبات المطالعة العمومية بتقديم الثقافة إلى المجتمع، وذلك من خلال التصنيف والإعداد والترتيب بشكل متدرج يتناسب مع المستويات والفئات الفكرية.

. تتولى التصدي للمشكلات الاجتماعية والثقافية بعرضها، وإتاحة الفرصة لها لفئات المجتمع المختلفة للمساهمة في حلها، وذلك من خلال الندوات والمحاضرات.

. تعمل على أن تعود فئات المجتمع المختلفة وخاصة الأطفال منهم على التمتع بأوقات فراغهم والشعور بالسعادة وذلك بتدريبهم على ارتياد المكتبة واستعمال الكتب لاكتسابهم خبرات تعينهم بعد تخرجهم من المدارس على البحث والاطلاع. (عطار، 2021/2020، صفحة 25)

9. مهام مكتبات المطالعة العمومية :

عملت منظمة اليونسكو على التعريف بالمهام الأساسية لمكتبة المطالعة العمومية، وذلك من خلال بيان اليونسكو للمكتبات العامة، وقد حثت على الاهتمام بالمهام الأساسية الخاصة بالإعلام ومحو الأمية والتربية والثقافة، وان تقوم بما يلي:

1. تخلق وتقوي عادة القراءة لدى الأطفال منذ سنة مبكرة.
2. تدعم عمليتي التكوين الذاتي والتعليم الرسمي لكل المستويات.
3. تنشط الخيال والإبداع عند الأطفال والشباب.
4. تطور معنى التراث الثقافي، والذوق الفني، والانجازات والاختراعات العلمية.
5. تقدم لكل فرد الوسائل لينمو إبداعه.
6. تؤمن الوصول إلى مختلف أشكال التعبير الثقافي، والفنون الاستعراضية.
7. تزويد المؤسسات المحلية، الجمعيات والمجموعات المهمة بخدمات المعلومات المناسبة.
8. تدعم نشاطات وبرامج التعليم ومحو الأمية لفائدة كل الشرائح العمرية، والمشاركة فيها وتنفيذ مثل هذه النشاطات إذا استدعت الضرورة. (الزاحي، 2006/2005، صفحة 37)

10. التشريع الدولي والوطني للمكتبات العامة:

1.10. التشريع الدولي:

بيان اليونسكو حول المكتبات العامة:

أصدرت اليونسكو لعام 1949 بيان لها عن مكتبات العامة ورجعتها عام 1972، ثم أصدرت طبعتها الأخيرة لعام 1994م بتشارك مع الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات IFLA حيث نص البيان على مجموعة من النقاط و العناصر المهمة حول القراءة العمومية باعتبار أن المكتبة العمومية مركز محلي يضع كل أنواع مصادر المعرفة الإنسانية مما يسمح للأفراد بممارسة الحرية الفكرية والمساواة القانونية.

كما نص بيان اليونسكو أن حرية المجتمع والأفراد وازدهارهم ونموهم قيم إنسانية أساسية، ولن يتمكن تحقيقها إلا عن طريق قدرة المواطنين المستنيرين على ممارسة حقوقهم الديمقراطية مرهونتان بتوافر تربية سليمة والانتفاع الحر واللامحدود بالمعرفة والفكر والثقافة والمعلومات والمكتبة العامة باعتبارها المدخل المحلي إلى المعرفة هي شرط أساسي لاكتساب العلم مدى الحياة والاستقلال في اتخاذ القرارات وتنمية ثقافة للأفراد والجماعات (ايتم، 2005، صفحة 10)

وفي هذا البيان تعلن منظمة اليونسكو إيمانها بالمكتبة العامة كقوة حيوية للتربية والثقافة والإعلام وعامل أساسي في تعزيز السلام والرفاه الروحي من خلال عقول البشر رجالاً ونساءً ولذا فإن اليونسكو تشجع "الحكومات الوطنية والمحلية على دعم المكتبات العامة والالتزام بتنميتها تنمية فعالة (Ifla/Unesco, 1994)

إن أهمية دور المكتبات العامة في المجتمعات وتأثيره الإيجابي عليها دفع هيئة اليونسكو إلى تأكيد على هذا الدور وحث مسؤولي المكتبات على الالتزام بتطبيق المعايير عند الأداء حث الهيئات الوصية على سهر تطوير المكتبات.

2.10 التشريع الجزائري لمكتبات المطالعة العمومية:

المكتبات العامة حق لجميع فئات المجتمع تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويمكن أن تتوفر على ملحقات تنشأ بقرارات وزارية مشتركة بين وزارة المالية والوزير المكلف بالثقافة السلطة المكلفة بالوظيفة العمومي.

مرسوم التنفيذي رقم 275.07 المؤرخ في 18 سبتمبر 2007 المحدد للقانون الأساسي لمكتبات المطالعة العمومية:

ولقد تم إنشاء مكتبات المطالعة العمومية بمرسوم تنفيذي رقم: 275.07 المؤرخ في 06 رمضان عام 1428 الموافق 18 سبتمبر سنة 2007. يعتبر أول نص تشريعي في الجزائر حول المكتبات العمومية،

حيث ينص على إنشاء مكتبات المطالعة العمومية ذات الطابع الإداري وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تقع تحت وصاية وزارة الثقافة وتنشأ هذه المكتبات بموجب مراسيم تنفيذية مع تحديد مقر كل مكتبة. ويمكن أيضاً أن تتوفر على ملحقات تنشأ عبر إقليم الولاية. (وزارة الثقافة، 2007 ، صفحة 37 . 40)

وفي المادة السادسة (06) من القانون الأساسي المحدد لمكتبات المطالعة العمومية أن لديها مهام تقوم بها المكتبة. وأشار إلى الاهتمام الكبير بتوفير الكتاب بمختلف دعائمه لترقية المطالعة العمومية وتشجيعها. ومن المهام التي حددها القانون الأساسي لمكتبات المطالعة نذكر منها:

1. وضع مختلف الأرصدة الوثائقية تصرف المستعملين.
2. وضع كل خدمات مكتبات المطالعة العمومية تحت تصرف كل شرائح المجتمع.
3. تخصيص فضاء ملائم لاحتياجات الطفل بتشجيع إبداعه. توفير فضاء لدراسات وتحضير الامتحانات.
4. تسهيل تطور كفاءات استعمال الإعلام والإعلام الآلي.

5. توفير الوسائل التي تسمح للرواد المعاقين للمطالعة العمومية.

القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 26 فيفري 2009 المحدد للتنظيم الداخلي لمكتبات المطالعة العمومية وملحقاتها:

لقد نص هذا القرار الوزاري الأقسام الأساسية لكل مكتبة مطالعة عمومية منشأة وتمثل هذه الأقسام كالآتي:

1. قسم معالجة الرصيد الوثائقي وتنميته.

2. قسم خدمة المستعملين.

3. مصلحة الإدارة والوسائل.

كما تضمن هذا النص التشريعي على كل المصالح الموضوعية في كل قسم من الأقسام المذكورة والمهام المخولة لكل منها سواء على مكتبات المطالعة الرئيسية أو ملحقاتها وهذا القانون له دور فعال من حيث التنظيم والتسيير. (وزارة الثقافة، 2009، صفحة 25 . 26)

المرسوم التنفيذي رقم 234.12 المؤرخ في 24 ماي 2012:

ويهدف هذا النص التشريعي إلى تعديل وتغيير تسمية المكتبات المنشأة بموجب مرسوم التنفيذي 275.07 إلى "المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية" بدلا من "مكتبات المطالعة العمومية" وبالتالي كان الهدف الأساسي من وراء هذا النص التشريعي تغيير التسمية فقط، ولا توجد تغييرات حول مهام ودور مكتبات المطالعة العمومية.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 275.07 المذكور أعلاه تم تحديد القانون الأساسي لمكتبات المطالعة العمومية الجزائرية. (وزارة الثقافة ، 2012 ، صفحة 09 . 12)

المبحث الثاني: ماهية المكتبات الجامعية

تعد المكتبات الجامعية من بين المرافق الحضارية التي من شأنها أن تلعب دورا بارزا في التحسين من المستوى الجامعي من جهة، وتطوير البحث العلمي من جهة أخرى، وذلك تبعا للتطورات التي عرفت في وظائفها وأعمالها عبر مرور الزمن، فبعد أن كانت بدايتها مجرد مكان لحفظ الإنتاج الفكري، ووضعها في متناول الباحثين، أصبح عليها الآن التماشي مع متغيرات العصر، وصارت خلية نشطة ومتجددة، ومركز ضروريا في عمليات حفظ المعلومات، وتنظيمها وتحليلها ونشرها على المستوى الجامعي.

1. تعريف المكتبات الجامعية:

للمكتبات الجامعية العديد من التعاريف المختلفة وفي مجملها تصب في واد واحد.

المكتبات الجامعية هي تلك المكتبة التي تخدم بصورة أساسية وفعلية طلاب مستوى المرحلة الجامعية الأولى (الليسانس) وطلاب الدراسات العليا (الماجستير، الدكتوراه) إلى جانب أعضاء هيئة التدريس والباحثين من خارج الجامعة، ومن كل ما سبق، يمكن تعريف المكتبة الجامعية على أنها مؤسسة ثقافية علمية، تعمل على خدمة مجتمع من الطلبة والأساتذة والباحثين، وذلك بتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها في دراستهم وأعمالهم من الكتب والدوريات والمطبوعات الأخرى إضافة إلى المواد السمعية والبصرية وتسهيل استخدامهم لها (بوعافية، 2015، صفحة 20).

وعرفها سعيد أحمد حسن وبأنها " ذلك النوع من المكتبات الذي يخدم مجتمعا معينا، وهو مجتمع الأساتذة والطلبة والإدارات المختلفة في الجامعة، أو الكلية، أو المعهد. حيث توفر لهم الكتب الدراسية وغيرها. من أجل خدمة أهداف وأغراض هذه الجامعة" (مبروك، 2014، صفحة 65).

وعرفها NORMAN HIGHAM في كتابه "THE Library in The University" المكتبة هي لب وجوهر الجامعة إذ أنها تشغل مكان أولي ومركزي لأنها تخدم جميع وظائف الجامعة

من تعليم وبحث، وكذا خلق المعرفة الجديدة ونقل العلم والمعرفة وثقافة الحاضر والماضي للأجيال (مبروك، 2014، صفحة 66).

من التعريف السابقة يمكننا القول بأن المكتبة الجامعية أداة فعالة في المجتمع فهي مؤسسة ثقافية تربوية تقوم بجمع وتنظيم وتسيير وتداول مختلف مصادر المعلومات من أجل خدمة الطلبة وتوفير لهم كل احتياجاتهم من غذاء فكري، كما تساعد هيئة التدريس على القيام بعملهم التعليمي والبحثي على أكمل وجه، فالهدف الأساسي للمكتبات الجامعية هو تدعيم المناهج الدراسية والبحوث الجامعية.

2. لمحة تاريخية عن المكتبات الجامعية الجزائرية:

تعتبر مكتبة جامعة الجزائر العاصمة أول مكتبة جامعية جزائرية، والتي انطلقت بها الأشغال عام 1879، أي سنة تأسيس الجامعة الجزائرية الحديثة على يد الفرنسيين، وقد تم افتتاحها رسميا عام 1888 بحوالي 20 مقعد للمطالعة، ثم تطورت بتطور وازدياد الطلبة وعدد المعاهد والتخصصات لتصل قدرة استيعابها إلى 400.000 كتاب، وهكذا كانت بداية المكتبة الجامعية الجزائرية لكنها آنذاك هدفها الأساسي تعليم الجالية الأوربية، وقد كان عدد الطلبة الدارسين في الجامعة الجزائرية حتى نهاية الخمسينات 4500 فرنسي ويهودي و200 طالب جزائري (ناصر ب.، 2019 . 2020، صفحة 19). وهذا موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 01: الطلبة المتمدرسين بالجامعات الجزائرية (ناصر ب.، 2019 . 2020،

صفحة 19)

السنة	الطلبة الجزائريون	الطلبة الفرنسيون	المجموع
1920	47	1282	1329
1930	93	1967	2060
1938	94	2138	2232

كما كانت هناك عبر تراب الوطني بعض المكتبات الصغيرة وهي عبارة عن مكتبات المساجد أو مكتبات المدارس الحرة، والتي ضمت بعض العلماء الأجلاء في جمعية العلماء المسلمين من بينهم الشيخ عبد الحميد بن باديس والشيخ الإبراهيمي وغيرهم من الجزائريين الغيورين على وطنهم ودينهم.

3. أهداف ووظائف المكتبات الجامعية:

1.3 أهداف المكتبات الجامعية:

تستمد المكتبات الجامعية وجودها وأهدافها من الجامعة ذاتها، وبالتالي فإن أهدافها هي أهداف الجامعة، ورسالتها جزء لا يتجزأ من رسالة الجامعة، ويشير "جميل عاشور" في إطار تصوره للمكتبة الجامعية النموذجية إلى مجموعة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

. إيجاد غرف دراسية لأعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا.

. التركيز على بناء مجموعات حديثة ونشطة في بعض الحقول والمجالات المتميزة التي تشتهر بها الجامعة.

. توزيع المكتبات الفرعية بين الكليات توزيعاً متوازياً بحيث تعم الخدمات المكتبية جميع فروع الكليات والأقسام التي تحتاج إلى هذه الخدمات.

. توظيف مكتبين من ذوي الكفاءة العالية والحاصلين على تخصصات موضوعية.

- زيادة نسبة الموظفين من فئة المساعدين شبه الفنيين ليتمكن المهنيون في المكتبة الجامعية من التركيز على الأعمال المهنية مثل الفهرسة، التصنيف، تنمية المجموعات، خدمات المراجع، الإرشاد المكتبي، خدمات البيبلوغرافيا.

. إيجاد سلم رواتب يهدف إلى تشجيع المكتبين المتميزين في الاستمرار في خدمة الجامعة (جميل و محمد، 1992، صفحة 75).

ويذكر "ماهر حمادة" أهداف أخرى للمكتبات الجامعية يمكن تحديدها كالتالي:

خدمة المناهج التعليمية.

. مساعدة الطلاب على تحضير أبحاثهم وكتابة رسائلهم.

. مساعدة الأساتذة في إعداد بحوثهم ومحاضراتهم.

. مساعدة الأساتذة والطلاب والباحثين عموماً، على القيام بالأبحاث العلمية المبتكرة.

. المكتبة الجامعية مركز لتبادل المعلومات والخدمات المكتبية.

. المكتبة الجامعية مركز لنقل التراث العالمي من اللغة المحلية واليهـا (حمادة و محمد، 1981، صفحة 56).

2.3 وظائف المكتبات الجامعية:

للمكتبات الجامعية العديد من الوظائف وهي كالتالي:

1.2.3 وظيفة إدارية: وتتمثل في رسم سياسة المكتبة والمشاركة في وضع اللوائح والقوانين التي تسيير عملها، وإعداد ميزانية المكتبة من خلال الاتصال بالمسؤولين في الجامعة والمشاركة في توزيعها، كما أنها تقوم باختيار العاملين بالمكتبة وتدريبهم والإشراف عليهم، ومتابعة أعمالهم وتقييمها (بوعافية، 2015، صفحة 27).

2.2.3 وظيفة فنية: وتتمثل في بناء وتنمية المجموعات أي توفير مصادر المعلومات اللازمة لقيام الجامعة بمهامها في التعليم والبحث، وذلك عن طريق الاختيار والتزويد والتسجيل وغيرها، وأيضا تقوم بتنظيم عمليات التصنيف والتكشيف واستخلاص وغيرها من العمليات التي تكفل ضبط المجموعات وتحليلها وحفظها وصيانتها (عبد المنعم موسى، صفحة 167).

وللمكتبات الجامعية وظائف أخرى توضح قدرتها على الاستجابة لاحتياجات الجامعة التي تخدمها تتمثل في:

. تسهيل سبل وصول المنتمين إلى الجامعة من طلبة وأساتذة وباحثين وإداريين إلى مصادر المعلومات المختلفة.

. تقديم الخدمات المكتبية التي تناسب احتياجات كل فئة مستفيدة على حدا، وذلك من خلال عمليات الإعارة والتصوير وخدمات الإرشاد وغير ذلك.

. المساهمة في إرشاد المستفيدين إلى أماكن وجود مصادر المعلومات من خلال إعداد أدوات استرجاع المعلومات من فهرس وأدلة وقوائم وببليوغرافيات.

. تدريب المستفيدين على استخدام المكتبة من خلال إعداد البرامج الإرشادية والتدريبية.

. تهيئة المكان المناسب للاطلاع الداخلي، ولعمل البحوث والدراسات وذلك من خلال توفير القاعات المؤثثة ذات التهوية والإضاءة الجيدة والتكييف والتدفئة.

. إصدار النشرات والأدوات الببليوغرافية التي تساهم في تسويق خدمات المكتبة وتحيط الفئات المستهدفة بأهم أنشطتها وانجازاتها (بدر، احمد، الهادي، و فتحي، 1978، صفحة 38).

4. خصائص المكتبات الجامعية:

تتميز المكتبات الجامعية بمجموعة من الخصائص منها:

. ضخامة حجم المعلومات، وتنوع مصادر المعلومات التي تقتنيها المكتبة الجامعية.

. تنوع أغراض الاستخدام (أغراض تعليمية وبحثية، غرض ثقافي...)

. الشمولية في اختيار فروع المعرفة.

. تنوع طرق التدريس وأساليبها.

. تطور تكنولوجيا التعليم والمعلومات والاتصال (درويش و بصافي، 2018-2019، صفحة 28).

5. أنواع المكتبات الجامعية:

تختلف المكتبات الجامعية من خلال مستوياتها، وأماكن تواجدها، وأحجامها ونوعية أرصدها، وإعدادها والفئات المستفيدة منها، وإجمالاً يميز أهل الاختصاص من المكتبيين والأكاديميين أقساماً وأنواعاً للمكتبات الجامعية. نذكرها فيما يلي:

1.5 المكتبات المركزية: هي المكتبة الرئيسية للجامعة، حيث نجد لكل جامعة مكتباتها المركزية التي تتولى مهمة الإشراف على جميع أنواع المكتبات الأخرى الموجودة بالجامعة، لكونها هي التي تزودها بالوثائق والكتب ووسائل المعلومات المختلفة، وذلك لأن اقتناء المواد المعلوماتية يتم بشكل مركزي على مستوى هذه المكتبة، كما أنها تتكفل بجانب التأطير أي توظيف المكتبيين وتوزيعهم على المكتبات الموجودة بالجامعة، بالإضافة إلى جوانب الأخرى الفنية والتنظيمية والعلمية، وغالباً ما تساهم المكتبة المركزية بشكل فعال في اقتراح الحلول الفنية.

ووضع النظم وتحديد العلاقات بين المكتبة وإدارات الكليات والأقسام، تنظيم النشاطات العلمية المختلفة: ملتقيات وندوات ومحاضرات ومعارض وغيرها (مبروك، 2014، صفحة 69).

2.5 مكتبات الكليات: تتواجد هذه المكتبات على مستوى الكليات، وغالبا ما نجد هذه المكتبات مجهزة بأدوات ووسائل حديثة لاسترجاع المعلومات وخطوط الارتباط بشبكة الانترنت، ورغم حداثة هذه المكتبات إلا أنها عملت على تخفيف الضغط على المكتبات الجامعية المركزية، سواء من حيث اتجاه الباحثين إلى استخدام أرصدها الوثائقية أو التكفل بجزء من الكتب والوثائق التي كانت تثقل كاهل المكتبات المركزية من حيث جوانب التنظيم والتخزين.

3.5 مكتبات الأقسام: وهي فروع للمكتبات المركزية توجد على مستوى الأقسام والمعاهد التي نتجت عن الزيادة الهائلة في عدد الطلبة والأساتذة، مما استدعى إقامة مكتبات بها، بدأت كفروع ثم أصبحت بعد تزايد وتعاضم دورها مكتبات قائمة بذاتها.

4.5 مكتبات المخابرة: نجدها في الأقسام المجهزة بمخابر لإجراء التجارب العلمية والأعمال التطبيقية التي تتطلب مواد ووثائق خاصة، هذه الأخيرة كانت أصلا موجودة بمكتبات المعاهد ونتيجة للحاجة المستمرة إليها في عين المكان خصصت لها خزائن أو قاعات مجاورة للمخابر، ومع مرور الوقت أصبحت تضم رصيد مهم من الوثائق والمواد، بشكل لا يمكن الاستغناء عنها لانجاز تجارب الباحثين والأساتذة والأعمال التطبيقية الموجهة للطلبة، كما أن هذه المكتبات أيضاً أصبحت لديها إمكانيات تكنولوجية وارتباط بشبكة الانترنت.

5.5 مكتبات المعاهد والمدارس العليا: تعتبر بدورها من بين المكتبات الجامعية لتواجدها بالمعاهد الكبرى والمدارس العليا التي تقوم بالتكوين الجامعي، مما يجعل وثائقها من جنس تخصصاتها، والتي تكون في غالبية الأحيان تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهي مكتبات لا تقل أهمية من حيث مجموعاتها ومن حيث خدماتها عن المكتبات الجامعية الأخرى (بوعافية، 2015، صفحة 30).

6خدمات المكتبات الجامعية:

تعتبر خدمات المكتبات الجامعية الجهود الرامية إلى التعريف بمصادر المعلومات وتهيئة سبل الاستفادة منها ومساعدة الباحثين وغيرهم من المستخدمين في استرجاع المعلومات ذات الجودة، وتنقسم هذه الخدمات إلى نوعين يتم عرضهم فيما يلي:

1.6. خدمات غير مباشرة: ونقصد بها كل العمليات والإجراءات التي يقوم بها الموظفون بالمكتبة، من خدمة تزويد المكتبة بالموضوعات التي تعكس اهتمام القراء وتوفير احتياجات المتخصصين في مختلف العلوم بالكتب وغيرها من المواد، وقسم الفهرسة والتصنيف الذي يقدم خدمات واسعة للمكتبة بشكل عام وللمستفيد بشكل خاص، وتكون نتائجه عبارة عن أدوات بحث، وإضافة إلى ذلك خدمات الكشف والاستخلاص التي تساهم بشكل فعال في الوصول إلى المعلومات بأقل جهد وأسرع وقت، وتهدف هذه الخدمات إلى تهيئة وتوفير الموارد المكتبية للمستفيد، وتجري بشكل لا يراه رواد المكتبة ولا يكون لها تماس ومجابهة مباشرة للقارئ.

2.6 خدمات مباشرة: تتمثل هذه الخدمات فيما يلي:

. خدمة الإعارة: تعتبر من أهم الخدمات التي تقدمها المكتبة الجامعية لمستفيديها، وتنقسم إلى نوعين: النوع الأول الإعارة الداخلية التي تسمح للمستفيد بالاطلاع على كافة مقتنيات المكتبة داخليا مثل: الكتب النادرة والخرائط، والمخطوطات وغيرها من أوعية المعلومات ذات الطبيعة الخاصة، أما النوع الثاني يتمثل في الإعارة الخارجية التي تسمح للمستفيدين بأخذ أوعية المعلومات خارج المكتبة بشروط ومدة زمنية معينة (سارة، 2016، صفحة 08).

. الخدمات المرجعية: وهي من أهم الخدمات المباشرة التي تساعد القراء على اختلاف مستوياتهم في الحصول على الإنتاج الفكري أو المعلومات التي يريدونها عن طريق الإرشاد والتوضيح والإعلام (عميمور، 2011-2012، صفحة 30)، وتنقسم إلى نوعين: خدمات مرجعية مباشرة تجيب عن الأسئلة المرجعية، وتقوم بتدريب وتوجيه المستخدمين على استخدام المراجع، وخدمات مرجعية غير مباشرة تشمل اقتناء المراجع المناسبة للمكتبة وترتيبها وتقييمها.

. **الخدمات الببليوغرافية:** وهي إعداد قوائم ببليوغرافية عن أوعية المعلومات التي تتوفر بالمكتبة الجامعية، تهدف إلى تسهيل وصول المستخدمين إلى مصادر المعلومات وتنظيمها وفق قواعد معينة تتوفر بالمكتبة مثل: الفهرس اليدوي، الفهرس الآلي، الكشافات والمستخلصات.

. **خدمة الإحاطة الجارية:** وهي إحاطة المستفيد بكل ما يستجد من أوعية معلومات جديدة وصلت للمكتبة حديثاً، ومن الأساليب التي تعتمد عليها المكتبة لتقديم هذه الخدمة: "البث الانتقائي للمعلومات، نشرة المعلومات، لوحة الإعلان والعرض... الخ" (سارة، 2016، صفحة 09).

. **خدمة البحث بالاتصال المباشر:** تعرف هذه الخدمة بأنها نظام لاسترجاع المعلومات بشكل فوري ومباشر عن طريق الحاسوب لتزويد الباحثين بالمعلومات المخزنة في قواعد المعلومات المقروءة آلياً.

7. متطلبات ومقومات المكتبات الجامعية:

1.7 متطلبات المكتبات الجامعية:

تتمثل متطلبات المكتبات الجامعية فيما يلي:

1.1.7 مصادر المعلومات: تعتبر الركيزة الأساسية لنجاح المكتبة الجامعية فكلما كانت شاملة لفروع المعرفة البشرية كافة، كل ما كانت المكتبة في وضع يمكنها من تلبية احتياجات المستخدمين وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها.

2.1.7 الكادر البشري المؤهل: يعتمد نجاح المكتبة الجامعية على نوعية العاملين بها ومدى وعيهم وفهمهم لطبيعة العمل المكتبي، وتتأثر طبيعة العاملين بالمكتبة بعوامل عدة أهمها:

. حجم المجتمع الذي تخدمه المكتبة، وإعداد المستخدمين الفعليين من خدمات المكتبة.

. حجم المجموعة المكتبية ومقدار النمو السنوي لها، والنشاطات والبرامج التي تقدمها

المكتبة كالمحاضرات والندوات وغيرها.

3.1.7 التسهيلات اللازمة للمستفيدين والباحثين: حتى تتم الاستفادة من خدمات المكتبة على أكمل وجه تقوم بتقديم تسهيلات نذكر منها:

. تخصيص قاعات ومناضد للقراءة والمطالعة.

. توفير أجهزة التصوير، وتخصيص أماكن للباحثين في قاعات المراجع والدوريات (عميمور، 2011-2012، صفحة 26).

4.1.7 متطلبات مالية:

تتمثل المتطلبات المالية في النفقات التي تحتاجها المكتبة لشراء مصادر المعلومات المختلفة والأجهزة والبرمجيات وغيرها... الخ.

2.7 مقومات المكتبة الجامعية:

للمكتبة الجامعية العديد من المقومات المادية والبشرية التي تساهم في تقديم خدماتها وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:

1.2.7 المقومات المادية:

. **الموقع:** للموقع تأثيراً أساسياً في التردد على المكتبة والاستفادة من مصادر المعلومات بها لهذا توضع المكتبات بمكان يتيح لمجتمع الجامعة الاتصال القريب بها.

. **المبنى:** يعد المبنى المرتكز الأساسي للمكتبة فهو المكان الذي تؤدي فيه العمليات والإجراءات والخدمات المكتبية، ويستوعب مجموعات المواد من كتب ودوريات سمعية وبصرية وغير ذلك من مصادر المعلومات، فضلاً عن استيعاب الطلاب والباحثين وأعضاء هيئة التدريس بصفاتهم المترددين الأساسيين على المكتبة الجامعية.

. **الأثاث والتجهيزات:** تعد من المقومات المادية اللازمة لتقديم الخدمة المكتبية الجامعية، وتشمل الرفوف والفهارس، البطاقية والمناضد، المقاعد ومكتبات الإعارة ومكتبات الموظفين، وإدراج صف البطاقات، ودواليب العرض أمام المترددين ومناضد العمل والملفات.

المجموعات: أشارت المعايير الموحدة الأمريكية بضرورة أن تكون مجموعات مكتبة الجامعة ذات حجم ونوعية ملائمة لسد كافة الاحتياجات التعليمية ولتسهيل برامج البحث الجامعية، لذا يجب أن تتوفر لدى المكتبة الجامعية المصادر الضرورية (القراءات المطلوبة والمتصلة بالمناهج، المواد البليوغرافية والمرجعية، المجالات الرئيسية وأي مواد مكتبية أخرى يتوقع استخدامها بانتظام كمراجع المناهج الدراسية للطلاب أو لمساعدة الباحثين في إعداد رسائلهم اللازمة لتدعيم برامج التعليم الجامعية في كل مستوياتها، الخريج وغير الخريج (بركات، 2018 - 2019، صفحة 22).

2.2.7 المقومات البشرية:

تحتاج الخدمة المكتبية الجامعية إلى الجهود الإنسانية (العقلية و المهنية) التي يبذلها الأمناء المؤهلين والمتخصصين في علم المكتبات والمعلومات بالإضافة إلى جهود المتخصصين الموضوعين في مجال تخصص الكلية أو المعهد ولو لنصف الوقت، وتتوقف جودة الخدمات في المكتبة الجامعية على جودة العاملين بها، فكلما كانت كفاءة العاملين عالية كل ما كانت الخدمة الجامعية فعالة.

8. إمكانيات المكتبات الجامعية:

للمكتبة الجامعية العديد من الإمكانيات التي تجعلها ناجحة وقادرة على تقديم خدماتها و تلبية احتياجات المستفيدين، تتمثل هذه الإمكانيات فيما يلي:

1.8 الإمكانيات البشرية (العاملون)

إن ازدهار وتطور المكتبة الجامعية يعتمد على القوى العاملة فهم الوسيلة لتحقيق أهدافها لذلك فعليها تكوين فريق متكامل من العاملين لديهم الحافز والخبرة والمهارة والرغبة الاختيارية في العمل بكفاءة، وتسعى المكتبة بطريقة ايجابية وبناءة بتحديد حثيثات هؤلاء العاملين من حيث عددهم وفئاتهم والمؤهلات ووضعهم الأكاديمي.

ولم يحدد العدد الفعلي للعاملين بالمكتبة الجامعية، لكن ما يجدر الإشارة إليه انه يجب على المكتبة الجامعية ألا تستعين بعدد من الموظفين يفوق احتياجاتها الفعلية ولا تستخدم عدد غير كاف من العاملين يؤدي بها نحو النزول السريع بمستوى الخدمة.

2.8 الإمكانيات المالية (الميزانية):

تعتبر الميزانية التي تمنحها الجامعة لمكتباتها المصدر الأساسي لتنمية مجموعاتها، ووسيلة هامة في الإدارة لتطبيق عملية الرقابة، وعادة تتناول الميزانية سنة كاملة تقسم إلى أجزاء؛ كأن تكون لمدة ستة أشهر أو ثلاثة أشهر فهي تواجه المتغيرات الناتجة عن الظروف الطارئة والتذبذبات الموسمية.

9. أهمية المكتبات الجامعية:

تعد المكتبة الجامعية ركيزة من ركائز التعليم في الجامعة بما لها من أهمية في توفير الخدمات التي يحتاجها الطلبة والأساتذة والمجتمع الأكاديمي على وجه العموم لذا تحظى باهتمام مادي ومعنوي من قبل المسؤولين، فهي تدعم المنهاج الدراسي والبرامج الأكاديمية الأخرى من خلال توفير مصادر المعلومات بأشكالها وأنواعها المختلفة، وتشجع البحث العلمي وتدعمه بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، كما أنها تساهم في البناء الفكري للمجتمع وتشجع النشر العلمي وتحفظ التراث والفكر الإنساني، وأيضا تقوم بتعليم وإعداد كوادر بشرية متخصصة.

خلاصة الفصل:

كخلاصة قول حول هذا الفصل فإن مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية من أهم المؤسسات التربوية والتعليمية، التي تسعى إلى خدمة جمهورها المستفيد وتلبية كافة احتياجاته من خلال ما توفره من معلومات ومجموعات مكتبية قيمة تفيدهم في دراساتهم وأبحاثهم العلمية، كما أنها وسيلة لنشر الثقافة والوعي في المجتمع وحفظ التراث ونقله للأجيال القادمة، وتوفير سبل الراحة وتقلص الوقت لكل من المستفيدين والموظفين من خلال ما ذكرناه في هذا الفصل من أجهزة وأثاث وخدمات، وبذلك تساهم في كسب رضا مستفيديها وإقبال عدد كبير منهم، وتحقيق ميزة تنافسية تميزها عن غيرها من المكتبات الأخرى.

الفصل الثاني:

حقوق المؤلف وآليات

حمايته في التشريع

الدولي والتشريع

الجزائري.

تمهيد:

يعتبر حق المؤلف من الحقوق الطبيعية التي تكفل للمبدعين حرية التفكير والابتكار والاستفادة من إبداعاتهم، فهو قائم على مبدأ القائل بأنه لا توجد ثمة ملكية أخص وألصق بالإنسان من ملكية إنتاجه الذهني، لذلك كان لازماً وضع آليات وقوانين تحمي هذه الأفكار والإنتاج الفكري ككل كونه يلبي الاحتياجات المعيشية والمادية للمؤلف، وكذا تلبية رغبته في الثقافة والسمو الفكري.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى الأطر الأساسية الخاصة بحقوق المؤلف، والآليات التي توفر الحماية له على المستوى التشريعي الدولي وعلى مستوى التشريع الجزائري.

المبحث الأول: ماهية حقوق المؤلف.

يعتبر حق المؤلف من أهم الحقوق الأساسية في جوانب الملكية الفكرية، فهي نتاج تفكير إنساني بحت وحتى نلم بماهية هذا الحق يستوجب علينا توضيح أهم مقوماته وهذا ما سنتحدث عنه فيما يلي:

1. تعريف حقوق المؤلف:

المؤلف: هو شخص طبيعي صاحب الإنتاج الذهني الذي أبدع المصنف لوحده والذي ينتفع بالحقوق المترتبة عن المصنف دون أن يشاركه شخص آخر، وهو الذي يرد اسمه على المصنف المنشور كما أنه يجوز له استعمال اسمه العائلي أو اختيار اسم مستعار لنشر مؤلفاته.

حق المؤلف: وهو حق الشخص على نتاج ذهنه وثمره فكره أياً كان المظهر الذي يتخذه هذا النتاج، فيكون له ناحية أدبية ترتبط ارتباط وثيقاً بالشخص، إضافة إلى الجانب المالي الذي يخول له التصرف في مصنفه (رحاب، 2019 . 2020، صفحة 22).

وفي تعريف آخر لحق المؤلف فهو من حقوق الملكية الفكرية يحمي نتاج العمل الفكري، ويمثل عنصر أساسي في التقدم الإنساني في صورته المختلفة، فهو مصطلح يحمي الحقوق الإبداعية والمصالح الاقتصادية للمؤلفين والناشرين ومالكي حق المؤلف، مثل أصحاب النظريات العلمية والرسامين والمهندسين وغيرهم.

إذن حق المؤلف مصطلح قانوني يصف الحقوق القانونية للمبدعين على مصنفاتهم الأدبية مثل الروايات وقصائد الشعر والمسرحيات والصحف وبرامج الحاسوب وقواعد البيانات والقطع الموسيقية وتصاميم الرقصات، ومصنفاتهم الفنية مثل اللوحات الزيتية والرسوم والصور الشمسية والمنحوتات ومصنفات الهندسة المعمارية وخرائط الجغرافية والرسوم التقنية.

2. لمحة تاريخية عن حقوق المؤلف:

يمكننا القول بأن تاريخ حقوق المؤلف ينقسم إلى مرحلتين، حيث كانت المرحلة الأولى غير محمية من القانون القديم؛ بينما تميزت المرحلة الثانية بازدهار تدريجي لنظام حماية حقوق المؤلف، ونعرض هاتين المرحلتين فيما يلي:

المرحلة الأولى: رغم توفر تقنية الطباعة في هذه المرحلة إلى أن حق المؤلف لم يكن محمي من طرف القانون إلا أن هذا لم يمنع المؤلفين من الاستفادة ببعض الأرباح الناتجة عن مؤلفاتهم ولكن رغم ذلك لم تأخذ بصفة رسمية من قبل القانون، وكان يفرق بين الحق المادي والحق المعنوي، حيث أن الحق المالي لم تكن له أهمية كبيرة نظرا لعدم وجود عدد كبير من نسخ المؤلفات والمؤلفين عكس الحق المعنوي الذي كان معترف به ويعاقب على انتهاكه بالإذارات العمومية أو عقوبات مطلوبة من سلطة الملكية (عكاشة، صفحة 15).

المرحلة الثانية: كان تطور حقوق المؤلف في هذه المرحلة يختلف حسب المصنفات (الأدبية، الموسيقية، التشكيلية) وهذا ما يتم عرضه فيما يلي:

. في ميدان المصنفات الموسيقية: كان هذا الميدان يعطي امتيازات من طرف الأكاديمية الملكية الموسيقية حتى سنة 1786، حيث صدر قرار مجلس الملك يؤيد وجود هذه الامتيازات التي أصبحت تمنح مباشرة إلى المؤلفين أو الملحنين.

. في ميدان الفن التشكيلي: قبل سنة 1777 كانوا المؤلفين الفنيين مجموعين في إطار حرفي ضيق حتى يوم إظهار الأكاديمية الملكية في عهد LOUIS XIV، الذي صرح بصفة رسمية في تاريخ 02 سبتمبر 1777 بحرية الفن، وهذا يعني أن الفنان حر في نشر مصنفاته بشرط أن يكون عضو الأكاديمية الملكية التي كانت في الحقيقة مفتوحة للجميع.

في ميدان المؤلفات الأدبية: تغيرت الأوضاع في هذا الميدان وذلك بظهور الطباعة في القرن 15 في أوروبا على يد الألماني "يوهان غنس فليش"، وقد أدى ظهور الطباعة إلى نقص تكاليف إنتاج الكتب، فأصبح من السهل طبع المخطوطات وإنتاج عدد كبير من النسخ وتوزيعها على الجمهور، إلا أن الامتيازات كانت تمنح لأصحاب المطابع فقط (عكاشة، صفحة 17).

ظهر أول قانون يتضمن حقوق المؤلف في 10 أبريل 1710 في إنجلترا الذي يعرف بقانون الملكة Anne، ولكن هذا القانون اقتصر على الكتب فقط ولم يمنح للمؤلف حق الطبع لكتابه وتوزيعه، وقد تم الاعتراف بحق المؤلف لأول مرة بشكل امتياز بفرنسا من خلال قرارين للمجلس بتاريخ 30 أوت 1777 بعد اقتراح الملك LOUIS XVI، لكن هذه الامتيازات السابقة ألغيت وأدت إلى تراجع الثورة الفرنسية وصدور قانونين بقيا ساريا المفعول في فرنسا مدة تزيد عن 150 سنة (عكاشة، صفحة 18)، ينصان على:

القانون الأول يمنح للمؤلفين حق التمثيل اصدر في 19 جانفي 1791.

القانون الثاني منح المؤلفين حق الاستنساخ اصدر في 19 جويلية 1793

أما بالنسبة لشروع حق المؤلف فقد بقيا معطلا مدة 21 سنة في عهد العמיד PAUL LEREBOURS PIGEONNIERE والأستاذ "JEAN ESCARRA" إلى غاية صدور قانون 11 مارس 1957 الذي أصبح ضروري على المستوى الداخلي والخارجي كونا فرنسا انضمت إلى اتفاقيتي برن وجنيف BERNT ET GENEVE.

3. شروط حماية حقوق المؤلف:

تخضع حماية حقوق المؤلف لعدة شروط وهي كالآتي:

حقوق المؤلف تحمي إبداعات الأشكال وليس الأفكار: يقصد به حماية الشكل الظاهري الملموس للأفكار وبذلك يحمي الحقوق المعنوية ذات الطابع الشخصي، وقد نصت المادة 07 من الأمر 03-05 بأن المشرع الجزائري يرفض حماية الأفكار: " لا تكفل حماية للأفكار والمفاهيم والمناهج والأساليب وإجراءات العمل وأنماطه المرتبة بإبداع المصنفات الفكرية بحد ذاتها، إلا بالكيفية التي تدرج بها، أو الهيكل أو ترتب في المصنف المحمي، وفي التعبير الشكلي المستقبل عن وضعها أو تفسيرها أو توضيحها... الخ (طرشي، 2011 - 2012، صفحة 99).

الأصالة: تعتبر شرط أساسي لحماية حقوق المؤلف فهي مسألة واقعية تخضع للسلطة التقديرية للقاضي، يختلف تقديرها حسب المصنفات وأيضاً حسب المستوى التجاري سواء كانت انتحال أو تقليد، وتظهر الأصالة في التعبير الإبداعي وفي ذاتية المصنف، ويمكن أن تكون الأفكار المستعملة قديمة لأنه لا يشترط أن يكون المصنف جديداً، يكفي أن يكون متميز عن المصنفات التي سبقته.

استقلالية الحماية على استحقاق المؤلف والتوجيه وطريقة التعبير: يقصد باستحقاق المؤلف القيمة الثقافية والفنية للمصنف ويرجع تقديره للجمهور، وتبقى حقوق المؤلف محمية عن كل استعمال غير مرخص مهما كان توجيه المصنف سواء ثقافي أو صالح لمنفعة العامة، ويمكن التعبير عنه بطرق مختلفة سواء كان كتابي أو شفوي أو بطريقة أخرى.

حماية حقوق المؤلف لا تتعلق بالقيام بإجراءات إدارية خاصة: وذلك لأن المصنف ينبغي أن يتمتع بالحماية التلقائية نتيجة عملية الإبداع، لمجرد تأليفه دون إجراءات مهما كان نوعها، غير أن بعض البلدان تشترط فيها حقوق المؤلف اتخاذ إجراءات معينة مثل إبداع المصنفات الخاضعة للحماية والتسجيل، ولذلك اوجب المشرع الجزائري للاستفادة من حقوق المؤلف اتخاذ إجراءات إدارية معينة (طرشي، 2011 - 2012، صفحة 100).

4. أنواع حق المؤلف:

يتمتع المؤلف بجملة من الحقوق على إبداعه الفكري حولها له القانون، منها الحقوق الأدبية التي تعتبر لصيقة بشخصية المؤلف، ومنها الحقوق المادية التي تتمثل في الربح المالي والمنفعة التي تعود على صاحب الإنتاج الفكري، ونعرض هذان النوعان فيما يلي:

1.4 الحق الأدبي:

1.1.4 تعريف الحق الأدبي: يعتبر من أهم حقوق الملكية الفكرية، وهو سلطة يقررها القانون للمؤلف يستطيع بمقتضاها حماية شخصيته الأدبية من أي اعتداء يمكن أن يقع عليها، وهو حق يولد منذ اللحظة التي يبدأ فيها المؤلف بإبداع المصنف (رحاب، 2019 . 2020، صفحة 22).

2.1.4 مضمون الحق الأدبي:

اهتم المشرع الجزائري بالحق الأدبي وجعله محل حماية حيث تطرق إليه في الفصل الأول من الباب الثاني في المواد من 21 إلى 26 من الأمر 03-05 واعتبره من الحقوق الملازمة لشخصية المؤلف وكل اعتداء على هذه الحقوق يترتب عليها تعويض، كما تناولت هذه المواد مضمون الحق الأدبي التي تشمل ما يلي:

الحق في الكشف عن المصنف (حق تقرير النشر): المؤلف هو القاضي الوحيد الذي يملك سلطة تقرير نشر مصنفه من عدمه، فقد نصت المادة 22 من الأمر 03-05 على حق المؤلف في تقرير نشر مصنفه والكشف عنه باسمه الخاص أو تحت اسم مستعار، ويجوز له تحويل هذا الحق للغير عن طريق الوصية أو التصريح (ضيافي و بن زروق، 2019 - 2020، صفحة 25، 26)، وفي حالة وفاته قبل تقرير نشر مصنفه فان هذا الحق ينتقل إلى الورثة وإذا كان هناك نزاع بين الورثة فإن القضاء هو الذي يفصل في الموضوع، وقد يكون المصنف ذا أهمية كبيرة بالنسبة للجمعية الوطنية، لكن ورثة المؤلف يرفضون الكشف عنه؛

فيمكن للوزير المكلف بالثقافة أو من يمثله إخطار الجهة القضائية المختصة للحصول على إذن الكشف عن المصنف (جميع، 2018 - 2019، صفحة 25)

الحق في نسب المصنف إليه (حق الأبوة): يحق للمؤلف أن ينسب إليه مصنفه، وإن يذكر اسمه على كل نسخة من نسخ المصنف كلما طرح للجمهور، حيث نصت المادة 23 من الأمر 05-03 على انه:

" يحق لمؤلف المصنف اشتراط ذكر اسمه العائلي أو المستعار في شكله المألوف، وكذا على دعائم المصنف الملائمة"

وقد اعتبر المشرع الجزائري أن المؤلف هو صاحب الحق في التصريح باسمه الحقيقي أو المستعار على المصنف ويتفق هذا المعنى مع ما تضمنته اتفاقية برن المتعلقة بحماية المصنفات الأدبية والفنية حيث جاء فيها: " بغض النظر عن الحقوق المالية للمؤلف، بل وحتى بعد انتقال هذه الحقوق فان المؤلف يحتفظ بالحق في المطالبة بنسبة المصنف إليه" (الغني، 2007 - 2008، صفحة 55)

وبعد وفاة المؤلف الذي نسب المصنف إليه في حياته وتم نشر مصنفه فلا يجوز لورثته من بعده إخفاء اسم مورثهم على الجمهور، وفي حالة إذا لم يفصح عن اسمه ولم يكشف عن شخصيته فيلزم ورثته بعده احترام إرادته وإبقاء اسمه مخفيا إلا إذا أذن لهم بالكشف عنه قبل وفاته (الدريس، 2003، صفحة 125).

الحق في سحب المصنف أو تعديله: يتم التعديل في المصنف بالتغيير أو إضافة أفكار لتعبير عن آخر ما توصل إليه مؤلفها من إبداع فكري مما يحفظ له سمعته ومكانته المناسبة، وفي حالة أراد المؤلف سحب مصنفه يتطلب ذلك وجود أسباب جدية ومشروعة (براهيمي، صفحة 285)، وعليه فمتى توافرت هذه الأسباب كان للمؤلف وحده الحق في سحب مصنفه من التداول بشرط أن يقوم بدفع تعويض عادل لمن آلت إليه حقوق الاستغلال المالي للمصنف؛ وباعتبار أن الحق في السحب هو حق شخصي خالص للمؤلف دون غيره فان المشرع

الجزائري لا يسمح بانتقال هذا الحق لورثة هذا المؤلف على أساس أن المؤلف وحده يستطيع تقرير الأسباب والدوافع التي تبرر السحب (شريف، 2014، صفحة 45).

الحق في احترام سلامة المصنف: يحظى المؤلف بالحق في احترام اسمه وصفته وإنتاجه، كما أن له الحق في احترام إنتاجه الفكري ودفع أي اعتداء أو تشويه أو تحوير قد يقع أو يتعرض له المصنف. وبعد وفاة المؤلف يتولى خليفته حق دفع الاعتداء على مصنفه، غير أنه لا يحق لهم التعديل على المصنف باعتباره حق شخصي للمؤلف فقط، وفي حالة عدم وجود ورثة للمؤلف، يتولى الديوان الوطني لحقوق المؤلف طبقاً للمادة 3/26 من الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف حق دفع الاعتداءات الواقعة على مصنفاته (شتيوي، 2015 - 2016، صفحة 23).

3.1.4. خصائص الحق الأدبي:

لقد حددت المادة 2/21 من الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة الخصائص التي يتم بها الحق الأدبي، وتتمثل فيما يلي:

غير قابل للتصرف: إن الحق الأدبي كونه لصيق بشخصية المؤلف يجعله غير قابل للتصرف فيه، ويترتب عليه حماية شخصيته وسمعته الأدبية التي لا تقبل أن تكون محلاً للتعامل والتصرف فيها.

لا يجوز الحجز عليه: لا يجوز الحجز على حق المؤلف في أي مصنف، حتى في حالة وفاة المؤلف قبل نشره، إلا أنه يجوز في حالة إذا ثبت أن المؤلف وافق على نشره قبل وفاته (رحاب، 2019 . 2020، صفحة 28).

حق دائم وغير قابل للتقادم والتنازل: يقصد به أنه حق دائم وغير مقيد بمدة زمنية حيث يظل قائم طوال حياة المؤلف وحتى بعد وفاته، وعدم قابليته للتقادم، ولا يجوز التنازل عنه للغير حتى لو كان برضا المؤلف، كأن ينسب الكتاب لغير مؤلفه (شتيوي، 2015 - 2016، صفحة 24).

2.4. الحق المالي:

1.2.4. تعريف الحق المالي: يقصد به القيمة الربح المالي الذي يستفيد منه المؤلف نتيجة ثمار جهده الفكري وإبداعه وابتكاره، وهو حق استثنائي مقرر للمؤلف وحده؛ كما أنه حق مؤقت ينقضي بمدة معينة يحددها القانون.

2.2.4. مضمون الحق المالي:

تطرق المشرع الجزائري لمضمون الحق المالي للمؤلف عبر المادة 27 من الأمر 03-05 وهي كالتالي:

حق الاستنساخ: يقصد به إمكانية استغلال المصنف بشكله الأصلي أو المعدل، يمكن أن يكون أسلوب الاستنساخ طبع أو رسم أو حفر، أما بالنسبة للمصنف المستنسخ فيمكن أن يكون مخطوط أو محفوظة أدبية أو موسيقية، أو صورة... الخ. وقد أجاز المشرع هذا الحق الذي يكون بشتى الطرق بنص المادة 27 من الأمر 03-05 وهذا بقوله: "استنساخ المصنف بأية طريقة كانت" (جعيجع، 2018 - 2019، صفحة 29)

الحق في إبلاغ المصنف للجمهور: يقصد به السماح للجمهور بالاطلاع على المصنف، قد يتم مباشرة عن طريق القراءة أو التمثيل أو الأداء العلني، كما انه يتم بطريقة غير مباشرة بواسطة التثبيث على دعامة مادية كالاسطوانات وأشرطة الفيديو أو عن طريق الكشف سواء تعلق الأمر بالإذاعة أو القمر الصناعي وغيرها من الطرق (شتيوي، 2015 - 2016، صفحة 25).

الحق في تحويل المصنف: نعني به الترخيص من أجل إعداد وانجاز مصنفات مشتقة من المصنف الأصلي، ويكون هذا بواسطة الاقتباس أو الترجمات أو التعديلات، ونقصد به أن المصنف الأصلي يبقى مصنفا أصليا؛ أما المضاف إليه يكون جديد وذلك بعد تحويله أو الخلط بينه وبين المصنف الجديد، كما انه يمكن التعبير عن المصنف الأصلي بلغة مغايرة وإظهار مصنف مشتق بلغة أخرى (ضيافي و بن زروق، 2019 - 2020، صفحة 34).

3.2.4. خصائص الحق المالي:

يتمتع الحق المالي بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:

جواز التصرف في الحق المالي: يعتبر تصرف المؤلف في الحق المالي لمصنّفه من أحد أهم حقوقه، حيث يمكنه من استغلال هذا الحق بأي شكل من الأشكال من أجل الانتفاع الاقتصادي منه، كما يحق له استغلال كل الحقوق المالية أو استغلال جزء منها فقط، ويجوز له أيضا التنازل عن هذه الحقوق المالية سواء كانت كلياً أو جزئياً؛ مادام هذا التصرف مكتوباً ومحدداً فيه المدة أو الغرض منه ومكانه، وكذلك للمؤلف الحق في أن ينقل إلى الغير مباشرة حقوق الاستغلال كلها أو بعضها (ضيافي و بن زروق، 2019 - 2020، صفحة 38).

الحق المالي حق مؤقت: يتمتع المؤلف بالحق المالي وذلك طيلة فترة حياته، ويمتد هذا الحق إلى خمسون سنة بعد وفاته، وهذه الخاصية مهمة ومتميزة في الحق المالي للمؤلف على خلاف الحق الأدبي الذي يتميز بالتأييد.

انتقال الحق المالي للورثة: للورثة الحق المباشر في استغلال الحقوق المالية التي تركها المورث، وذلك في حدود مدة الحماية المقررة قانوناً أي 50 سنة بعد وفاته، ويمكن للمؤلف أن يترك وصية خاصة بحق الاستغلال المالي وذلك في حدود ما تقرر في أحكام الشريعة الإسلامية، فلا وصية لوارث، كما يمكن للوصية أن تتجاوز ثلث من قيمة التركة، وفي حالة إذا لم يكن للمؤلف ورثة فإن الحق في الاستغلال المالي للمؤلف ينقضي بوفاة ويؤول مصنّفه إلى الملك العام (ضيافي و بن زروق، 2019 - 2020، صفحة 39).

5. المصنّفات المشمولة بالحماية:

تضم المصنّفات التي تتمتع بحماية القوانين الوطنية لحقوق المؤلف والاتفاقيات الدولية، جميع أنواع الإنتاج بما فيه المصنّفات ذات الطبيعة الأدبية والعلمية أو الفنية وأياً كان شكلها ووسيلة التعبير عنها، وتنقسم هذه المصنّفات إلى:

1.5 المصنفات أدبية وعلمية: وهي المصنفات التي يضعها المؤلف بصورة مباشرة دون اقتباسها من مصنفات سابقة وأنها تتميز بطابع الإبداع والأصالة (نواف، 2009، صفحة 210)، وتكون على شكل بحوث علمية، أو روايات وقصائد، أو قصص وغيرها... الخ، ويتم التعبير عنها بالكتابة وتشمل كل من الكتب والرسائل الخاصة، كما يتم التعبير عنها بأسلوب الشفاهة الذي يظهر إبداعه في التركيب والتعبير.

2.5 المصنفات الفنية: وهي من المصنفات التي تمس الجانب الجمالي للفكر الإنساني وتخطب الإحساس والمشاعر، على عكس المصنفات الأدبية والعلمية التي تخاطب العقل البشري؛ والتي تعكس العمل الشخصي للفنان، و المادة 04 من الأمر 05-03 نصت على أمثلة من المصنفات الفنية وأوردتها على سبيل المثال: مصنفات الرسم، والنحت، التصوير، والطباعة على الحجر وكذا أعمال الحياكة الفنية والأعمال المزركشة، مصنفات الفوتوغرافية، الفنون التطبيقية والتشكيلية، الموسيقى، المسرح... الخ (امر رقم 05-03 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، 2003، صفحة 4).

3.5 المصنفات الحديثة: وهي المصنفات التي شهدت في النصف الأخير من القرن 20 تطورا كبيرا في مجال وسائل الاتصال، الذي نقل الإنتاج الفكري باختلاف صورته، من علوم وفنون وآداب، ويدخل ضمنها مصنفات الفنون الشعبية، والبرمجيات وبرامج الحاسوب، وقواعد البيانات (بولمشك و لآغا، 2015-2016، صفحة 94).

4.5 المصنفات المشتقة: وهي المصنفات التي يتم ابتكارها من خلال مصنفات سابقة إذ تحظى بالحماية لأن إنجازها يتطلب نوع من الابتكار والجهد، ومن أهم المصنفات المشتقة نجد: "التحويلات كالترجمة والاقتباس"، والمجموعات والمختارات من المصنفات، وتشترط الحصول على إذن أو ترخيص من صاحب المصنف الأصلي. (بولمشك و لآغا، 2015-2016، صفحة 96)

6. الاعتداءات الواقعة على حقوق المؤلف:

تختلف صور وأشكال الاعتداءات الواقعة على حقوق المؤلف وذلك حسب اختلاف المصنفات، وفي هذا العنصر نعرض أهم الاعتداءات الواقعة على كل من المصنفات الأدبية والعلمية والفنية المتمثلة فيما يلي:

1.6 صور الاعتداء على المصنفات الأدبية والعلمية: إن أغلب المصنفات الأدبية والعلمية عبارة عن كتب وتظهر الاعتداءات عليها في الأشكال التالية:

. الاقتباس: وهو نقل جزء من المصنف المشمول بالحماية دون الإشارة إلى المصنف.

. إقدام بعض الناشرين على إعادة طباعة بعض المؤلفات دون طلب الإذن من أصحابها، كالجوء بعض دور النشر و اختيار الكتب التي توفي مؤلفوها، أو التي يزداد الطلب عليها وطباعتها لغاية الكسب المريح والسريع. (نواف، 2009، صفحة 404)

. ترجمة المصنفات دون الحصول على تصريح أو إذن من صاحب الحق على المصنف الأصلي.

. الاعتداء على عنوان المصنف ويكون ذلك بالتعديل أو تغيير العنوان الأصلي واتخاذ لمصنف آخر.

2.6 صور الاعتداء على المصنفات الفنية: تتعرض هذه المصنفات إلى العديد من الاعتداءات التي تختلف اختلافاً واضحاً على الاعتداءات الواقعة على المصنفات الأدبية والعلمية، وذلك لأنها تتعرض لتزوير عن طريق التحريف؛ وإدخال إضافات على اللوحات الفنية أو إجراء تشكيل على صخرة من الصخور، أو إضافة بعض النقوش البشرية إلى القطع القديمة (نواف، 2009، صفحة 412).

وأيضاً الإعتداء على المصنفات السينمائية كأن يقوم مؤلف سيناريو بسرقة قصة فيلم منشورة على شكل كتاب، أو القيام بعرض فيلم مستأجر عرض غير مشروع أكثر من المرات المتفق

عليها، إذ لا بد أن يكون بإذن مكتوب، وكذلك من صور هذه الاعتداءات اتخاذ عنوان فيلم سابق عنوانا لفيلم جديد. (نواف، 2009، صفحة 417، 416)

7. وسائل حماية حقوق المؤلف:

تتمثل في مجموعة الأحكام والتدابير الرامية إلى منع الاعتداءات المتصلة بحقوق المؤلف وهي على النحو الآتي:

1.7 الحماية المؤقتة (التحفظية):

أجاز الأمر رقم 03-05 في الحالات التي يخشى فيها من اعتداء وشيك على هذه الحقوق ، تقديم مالکها طلب إلى المحكمة المختصة لاتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة لمنع وقوع اعتداء على تلك الحقوق أو منع استمرارها والحد من الأضرار التي تلحق بالمؤلف (امر رقم 03-05 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، 2003).

وتهدف هذه التدابير الوقائية التي يمكن طلبها قبل رفع الدعوى إلى القضاء لتنفاذي وقوع العمل غير المشروع أو للمحافظة على الأدلة أو الأموال أو موضوع الدعوى، وقلما توجد قضية ترفع بشأن اعتداءات متعلقة بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ولا تبدأ بطلب اتخاذ إجراءات وقائية أو احتياطية تحفظية لتوقع الحجز على كل مصنف مقلد والإيرادات المتولدة من الاستغلال غير المشروع للمصنفات والأداءات، كما أنها ترمي إلى إيقاف كل عملية الاستنساخ غير المشروع للمصنف أو للأداء المحمي أو تسويق دعائم مصنوعة بما يخالف حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة. (أحمد، 2014-2015، صفحة 269)

2.7 الحماية المدنية: والمقصود بها توفير سبل أمام صاحب الحق في طلب اقتضاء حقه في التعويض عن الضرر الناجم عن أي تعد على حقوق المؤلف أو الأداء لمالك الحقوق المجاورة الناتج عن الاستغلال غير المرخص به، سواء أكان هذا الاعتداء ناتج عن مسؤولية تقصيرية، أو نتيجة إخلال بالتزام ناشئ عن عقد. (أحمد، 2014-2015، صفحة 276)

ولقد نصت المادة 143 من الأمر 03-05 على الحماية المدنية ، حيث جاء فيها: " تكون الدعوى القضائية لتعويض الضرر الناتج عن الاستغلال غير المرخص به لمصنف المؤلف والأداء لمالك الحقوق المجاورة من اختصاص القضاء المدني" (امر رقم 03-05 مؤرخ في 19 جمادى الاولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة2003، يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، 2003، صفحة 20).

8. العقوبات الناجمة عن الاعتداء على حقوق المؤلف:

تتسمالى عقوبات أصلية وعقوبات تبعية وهي على النحو التالي:

1.8 العقوبات الأصلية: قرر المشرع عقاب مرتكب جنحة التقليد والتزوير لمصنف أداء فني المنصوص عليه في المادتين (150، 149) الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبالغرامة المالية من (500.000دج) إلى (1000.000 دج) ، سواء تمت عملية النشر في الجزائر أو في الخارج، كما قرر المشرع معاقبة كل من يشارك بعمله أو بالوسائل التي يحوزها للمساس بحقوق المؤلف وكذلك من يرفض دفع المكافأة المستحقة بمقتضى الحقوق المقررة للمؤلف أو أي مالك آخر للحقوق المجاورة خرقا للحقوق المعترف بها. (ادريس، المدخل الى الملكية الفكرية " الملكية الادبية والفنية والصناعية"، 2007، صفحة 170)

2.8 العقوبة التبعية: نص المشرع على العقوبة التبعية في نص المادة 155، إذ قرر مصادرة المبالغ المساوية لأقساطالإيرادات المحصلة من الاستغلال غير المشروع وكل النسخ والأشياء المقلدة والمزورة، وأما في حالة العود فتضاعف العقوبة المنصوص عليها في المادة 151، أو بغلق المؤسسة التي يستغلها المقلد أو المزور وشريكه لمدة لاتتعدى ستة أشهر، أو بالغلق النهائي عند الاقتضاء. (ادريس، المدخل الى الملكية الفكرية " الملكية الادبية والفنية والصناعية"، 2007، صفحة 171)

المبحث الثاني: الهيئات والاتفاقيات الدولية لحماية حقوق المؤلف

إن الانتشار الواسع الذي يشهده الإبداع في مختلف أنحاء العالم، يجعل من حماية حقوق المؤلف داخل حدود موطنها الأصلي غير كافية، وهذا يعني بأنها تتطلب حماية دولية على مستويات مختلفة وكفالة احترامها في كل مكان يمكن أن تستخدم فيه هذه المصنفات، وسنتطرق في ما يلي إليهم الهيئات والمنظمات والاتفاقيات الدولية المتخصصة في حماية حقوق المؤلف داخل الدول وخارجها.

1. الهيئات الدولية والوطنية لحماية حقوق المؤلف

1.1. المنظمة العالمية للملكية الفكرية: WorldIntellectual Property Organization

1.1.1 تعريف المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO: هي إحدى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وتعرف اختصاراً لتسميتها باللغة الانجليزية بالويبو (WIPO) و (OMPI) اختصاراً بالفرنسية والاسبانية، تعود فكرة إنشائها إلى عامي 1883 و1886 حينما تم اعتماد معاهدي باريس لحماية الملكية الصناعية وبراء لحماية المصنفات الأدبية والفنية، وكانت كل منها تنص على إنشاء سكرتارية دولية لها يكون مقرها برن بسويسرا ووضعت تحت إشراف الحكومة السويسرية، ثم ادمج المكتبان عام 1893 وبأشرا أعمالها تحت أسماء مختلفة ونتج عن هذا الاتحاد بين المكتبين منظمة دولية سميت بالمكتب الدولي لحماية الملكية الفكرية التي عرفت بمختصرها الفرنسي (البربري BIRPI) وقد مارست هذه المنظمة نشاطها حتى تم الاستغناء عنها بقيام المنظمة العالمية للملكية الفكرية الويבו. (الرحاحلة و الخالدي، 2012، صفحة 242)

تأسست المنظمة العالمية للملكية الفكرية بموجب اتفاقية تم توقيعها في استوكهولم في 14 جويلية 1967، ودخلت حيز التنفيذ عام 1970؛ مقرها جنيف بسويسرا وهي إحدى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. (الرحيم، 2012، صفحة 41)

2.1.1 أهداف المنظمة العالمية للملكية الفكرية:

تهدف هذه المنظمة لدعم حقوق الملكية الفكرية في كل أنحاء العالم من خلال تعاون الدول مع بعضها البعض، ومساعدة أي منظمة أخرى عند الحاجة، كما تعمل على التعاون الإداري بين اتحادات حماية الملكية الفكرية المنشأة بموجب اتفاقيتي باريس وبرن، وما تفرع منها من معاهدات أبرمتها الدول الأعضاء فيها، كما ترمي إلى تقديم المساعدات القانونية والتقنية إلى البلدان النامية وغيرها من البلدان إلى جانب تسهيل تسوية المنازعات بين الأطراف، كما أنها تجمع المعلومات وتنشرها وتؤدي الخدمات التي تيسر حماية الاختراعات والعلامات التجارية وغيرها. (الرحيم، 2012، صفحة 42)

وتشرف هذه المنظمة على إدارة ثلاث وعشرين معاهدة منها 16 معاهدة تتعلق بالملكية الصناعية و6 معاهدات بشأن حقوق المؤلف، ويبلغ عدد أعضائها عام 2000 إلى 179 دولة أي ما يزيد على 90% من مجموع بلدان العالم، وقد انضمت لها الجزائر بمقتضى الأمر رقم 75-2 المؤرخ في 09 جانفي 1975. (الدريس، المدخل الى الملكية الفكرية " الملكية الادبية والفنية والصناعية"، 2007، صفحة 61)

2.1 منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو UNESCO):

Educational ; Scientific and Cultural Organization–UNESCO–

1.2.1 تعريف منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم:

تعتبر هذه المنظمة من أهم المنظمات الدولية التي ساهمت في حماية حق المؤلف على المستوى الدولي سواء من مجهودها الفردي أو من خلال تعاونها مع منظمة "الويبو" وغيرها من المنظمات الأخرى التي تعمل في هذا المجال. (نواف، 2009، صفحة 60)

وهي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة مقرها مدينة باريس تأسست في عام 1945م، وأصبحت تابعة للأمم المتحدة في عام 1946م، ولها 195 عضواً، و8 أعضاء مساعدين. (رايح، 2018-2019، صفحة 41)

2.2.1 أهداف منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم:

تهدف هذه المنظمة إلى نشر الثقافة بمختلف أنواعها وأشكالها بين الأفراد، وكذا دعم الاتفاقيات الدولية التي تعنى بتنظيم وحماية حقوق الإنسان وحياته الأساسية المختلفة، وأيضاً تهدف إلى تعزيز وتأمين التعليم لكل فئات المجتمع دون تمييز أو تفرقة بين جنس أو لون أو عرق، كما أنها تسعى إلى الحفاظ على المعرفة وترسيخها ونشرها، وذلك عن طريق حماية التراث العالمي من الكتب والأعمال الفنية وآثار التاريخ والعلوم، بالإضافة إلى أنها تشجع على التعاون بين الأمم في جميع ميادين الأنشطة الفكرية بما في ذلك تبادل المطبوعات والمعارف الفنية والعلمية وغيرها من المعلومات، وتساهم في إحلال السلام والأمن ورفع مستوى التعاون الدولي الذي يسمح لجميع الأشخاص من جميع الدول بالوصول إلى جميع المواد المطبوعة والمنشورة من قبل أي من هؤلاء الأشخاص. (إسامة، 2018-2019، صفحة 70)

3.1 منظمة التجارة العالمية OMC : Organisation Mondiale Du Commerce

1.3.1 تعريف منظمة التجارة العالمية OMC:

هي المنظمة الدولية الوحيدة التي تهتم بالقواعد المنظمة للتجارة بين الدول، تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة، تم إنشائها سنة 1947 وذلك من خلال عقد مؤتمر دولي لتحرير التجارة الدولية السلعية من القيود التعريفية وغير التعريفية؛ شاركت فيه 23 دولة، وقد اكتملت المفاوضات بتوقيع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية وتجارة ألغات (GATI) وأصبحت سارية المفعول في الفاتح من شهر جانفي 1948، تضم 158 دولة في سنة 2013. (ليندة، 2014-2015، صفحة 20).

2.3.1 أهداف منظمة التجارة العالمية OMC:

تهدف هذه المنظمة إلى تحقيق وتطوير التنمية الاقتصادية لكافة الدول الأعضاء، خاصة الدول النامية التي تعاني من تخلف التنمية ونقصها، كما أنها تسعى إلى تقوية الاقتصاد العالمي والتخلص من جميع القيود التجارية بإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية؛ وأيضاً تهدف إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول

وتنظيمه ومحاولة تسوية المنازعات القائمة بين الدول الأعضاء في المنظمة بالطرق الودية.
(الزعيبي، 2022، صفحة 681)

1.4 المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم " الألكسوALECSO":

1.4.1 تعريف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم " الألكسو":

هي وكالة متخصصة مقرها بتونس تعمل في نطاق جامعة الدول العربية وتعنى أساسا بتطوير الأنشطة المتعلقة بمجالات التربية والثقافة والعلوم على مستوى الوطن العربي وتنسيقها، وقد أنشأت المنظمة بموجب المادة الثالثة من ميثاق الوحدة الثقافية العربية وتم الإعلان رسميا عن قيامها بالقاهرة يوم 25 يوليو 1970، ويوجد مقرها بتونس. (ناصر ج.، 2017-2018، صفحة 119، 118)

تعتبر أول منظمة عربية اهتمت بالملكية الفكرية، وقد ساهمت في تطوير حماية حق المؤلف على المستوى العربي من خلال وضعها لأول اتفاقية عربية لحماية حق المؤلف العربي.

1.4.2 أهداف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم " الألكسو":

إن الغاية من إنشاء هذه المنظمة، هو الوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربي عن طريق التربية والثقافة والعلوم، ورفع المستوى الثقافي في هذا الوطن حتى يقوم بواجبه في متابعة الحضارة العالمية والمشاركة الايجابية فيها، كما تهدف إلى رفع مستوى الموارد البشرية في البلاد العربية، وتمنية اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية داخل الوطن وخارجه. (عبير، 2019-2020، صفحة 60)

1.5 الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورةONDA:

1.5.1 تعريف الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

أنشأ الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 356/05 المؤرخ في 21 سبتمبر 2005، والمتضمن القانون الأساسي لديوان الوطني لحقوق المؤلف

والحقوق المجاورة المعدل والمتمم. (المرسوم التنفيذي 05 / 356 المتضمن القانون الاساسي لديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة المعدل والمتمم، 2005، صفحة المواد 2،3،4)

الديوان هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويخضع الديوان للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقتها مع الدولة ويعد تاجرا في علاقه مع الغير، ويوضع الديوان تحت وصاية الوزير المكلف بالثقافة، ويتواجد مقرها في الجزائر. (المرسوم التنفيذي 05 / 356 المتضمن القانون الاساسي لديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة المعدل والمتمم، 2005، صفحة المواد 2،3،4)

1. 2.5 أهداف الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة:

يهدف الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة إلى حماية المصالح المعنوية والمادية للمؤلفين أو ذوي حقوقهم وأصحاب الحقوق المجاورة والدفاع عنها، وأيضا حماية مصنفات التراث التقليدي والمصنفات الوطنية، كما أنه يشجع على الإبداع، وترقية العمل الاجتماعي، إضافة إلى أنه يقوم بتكوين البطاقات التي تحدد نظام المصنفات والأداء لمختلف المؤلفين. (المرسوم التنفيذي 05 / 356 المتضمن القانون الاساسي لديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة المعدل والمتمم، 2005، صفحة المادة 05)

2. الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق المؤلف:

1.2 اتفاقية برن:

تعتبر أول وأقدم اتفاقية دولية متعددة الأطراف في مجال الملكية الفكرية الأدبية والفنية، وقد سبق هذه الاتفاقية عدة لقاءات ومؤتمرات كان أهمها مؤتمر بروكسل سنة 1858 الذي وضع مبدأ هام وهو "الاعتراف العالمي بملكية الإنتاج الأدبي والفني"، وتم إبرام هذه الاتفاقية بمدينة برن بسويسرا في 09 سبتمبر 1886 واستكملت سنة 1896 (جهاد، 2013-2014، صفحة 22)، هدفها توحيد مسالة تنازع القوانين بين العديد من الدول، وقد عدلت عدة مرات حيث كان

آخر تعديل لها بباريس بتاريخ 28 سبتمبر 1979، ومن بين أهم التعديلات التي طرأت عليها نذكر مايلي:

. عام 1896 كانت أول إضافة بإطالة مدة حق الترجمة وحماية الأعمال المعمارية.

. عام 1908 أضافت مصنفات التلحين ومصنفات الاستعراضات الصامتة والتصوير الشمسي ومصنفات الفنون التطبيقية والسينما وما يدخل في مجالها.

. عام 1914 أدرجت حماية المحاضرات وما يدخل في حكمها من أعمال شفاهية والبرث الإذاعي. (فضيل، البرعصي، 2006، صفحة 52)

تضم هذه الاتفاقية 160 دولة في 15 أكتوبر 2005، من بينهم الجزائر التي انضمت لها في 19 أفريل 1998 من خلال المرسوم الرئاسي رقم 341/97 المؤرخ في 13 سبتمبر 1997 مع التحفظ إلى اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية. (حقاص، 2011-2012، صفحة 92)

ارتكزت اتفاقية برن على مبادئ أساسية وهي:

. مبدأ المعاملة الوطنية: وتعني أن الحماية التي يحظى بها المصنف تكون على مستوى جميع الدول الموقعة على الاتفاقية.

. مبدأ الحماية التلقائية: وتعني أن أي دولة من دول الاتحاد لها الحق في الحماية وغير مقيدة بإجراءات معينة.

. مبدأ استقلالية الحماية: فهي مستقلة غير مرتبطة ببلد المنشأ أو المصنف، بمعنى أن الحماية تكون مرتبطة بقانون الدولة المطلوب توفير الحماية فيها. (شمامة، 2016، صفحة 61)

. مبدأ المعاملة بالمثل: نصت المادة السادسة من الاتفاقية بالنسبة لمؤلفي المصنفات الذين لا ينتمون بجنسية إحدى الدول الأعضاء بالاتحاد أو يقيمون بها إقامة معتادة مبدأ المعاملة بالمثل في شأن حدود الحماية المقررة لحقوقهم. (الرحيم، 2012، صفحة 180)

2.2 الاتفاقية العالمية الخاصة بحقوق المؤلف "جنيف":

قامت اليونسكو التابعة للأمم المتحدة الأمريكية بإعداد اتفاقية جنيف في 6 سبتمبر 1952، وعدلت في باريس في 24 جوان 1971، تتجسد أهداف هذه الاتفاقية في وضع نظام لحماية حقوق المؤلف يلائم جميع الأمم ومن شأنه أن يكفل احترام حقوق الفرد ويشجع على تنمية الآداب والعلوم والفنون ويسهل انتشار إنتاج العقل البشري ويعزز التفاهم الدولي. (جهاد، 2013-2014، صفحة 23)

تسعى هذه الاتفاقية إلى توفير الحماية الكاملة للمؤلف بين البلاد ذات التقاليد الثقافية بالغة الاختلاف أو ذات المصالح المتعارضة، وقعت عليها 36 دولة بعد إنشائها، وحسب إحصاء 15 جانفي 2002 فقط أصبحت تضم 98 دولة. (وريدة، 2019-2020م، صفحة 55)

وقد أودعت الجزائر في 08 ماي 1973 لدى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وثيقة انضمامها إلى هذه الاتفاقية وكان ذلك بشكل رسمي يستوجب الأمر رقم 73-26 بتاريخ 5 جوان 1973. (الامر رقم 73-26 المؤرخ في 5 جوان 1973 ينطلق بأن نظام الجزائر للاتفاقية العالمية سنة 1952 حول حقوق المؤلف المراجعة بباريس 24 جويلية 1971، 1973)

تقوم هذه الاتفاقية على مبادئ أساسية نذكرها فيما يلي:

مبدأ المعاملة بالمثل: لقد جاء في نص المادة 02 من اتفاقية جنيف على انه " الأعمال المنشورة لرعايا أي من الدول المتعاقدة، وكذلك الأعمال التي تنشر لأول مرة في الأراضي مثل هذه الدول تتمتع في كل دولة متعاقدة أخرى بالحماية التي تصنفها تلك الدول الأخرى على أعمال رعايا التي تنشر لأول مرة في أراضيها، وبالحماية الخاصة التي تمنحها هذه الاتفاقية، ويتبين لنا من خلال هذه المادة أن نطاق تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل هو ذاته نطاق تطبيق

مبدأ الحد الأدنى للحماية، حيث أن المصنفات التي تتمتع بالمبدأ الأول هي ذاتها التي تتمتع بالمبدأ الثاني وهذا هو شأن الوضع في اتفاقية برن (جميلة، 2015-2016، صفحة 122).

مبدأ الحد الأدنى من الحماية: من أجل إكمال نقائص مبدأ المعاملة بالمثل في حالة المطالبة بها في إقليم دولة توفر حماية غير كافية لحق المؤلف، ويظهر دور هذا المبدأ في كفالة مستوى معين من الحماية الدولية وأول حقيقة يمكن إبرازها هي نقص مستوى الحماية التي تتضمنها قواعد الموضوعية في اتفاقية جنيف عن تلك التي تتضمنها اتفاقية برن ومثال عن ذلك أن اتفاقية جنيف لا تنص على الحماية لحق الأداء العلني بينهما نصت عليه المادة 11 من اتفاقية برن، وكذلك اتفاقية جنيف لم تنص على حماية الحق الأدبي للمؤلف بينما نصت عليه المادة 06 من الفقرة الثانية لاتفاقية برن. (وريدة، 2019-2020م، صفحة 56)

3.2 اتفاقية جنيف "الفونوغرام":

تعرف باتفاقية الفونوغرام تم التوقيع عليها في 29 أكتوبر 1971، لحماية منتجي التسجيلات الصوتية ضد أعمال النسخ دون ترخيص من أصحاب الحقوق، وهذه الاتفاقية لا تحمي الأشخاص ولا المصنفات بل تحمي منتجي الفونوغرام ومؤسسات البث الإذاعي من بعض عمليات غير المشروعة التي عبر عنها من خلال الاجتماعات بالقرصنة والنهب والسلب. (محمود، 2007، صفحة 408)

وتنص المادة الثانية من هذه الاتفاقية على: "كل دولة متعاقدة حماية منتجي الفونوغرام الذين ينتمون لدول أخرى تمثل طرفاً في التعاقد من نسخ منتجاتهم دون علمهم وجلب هذه النسخ، شريطة أن يكون الهدف من إعداد هذه النسخ أو جلبها وتوزيعها على الجمهور كما ينبغي حمايتهم من توزيعها على الجمهور.

4.2 اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريس):

تعتبر اتفاقية تريس التي توصل إليها في دورة اورجواي (1986-1994) ودخلت تحت ظل منظمة التجارة العالمية التي تأسست باتفاقية مراكش في 15/04/1994 ودخلت حيز التنفيذ في 01/01/1995، تعد هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات المبرمة قبلها، كونها لا تنظم فرعاً

واحدا من فروع الملكية الفكرية بل تتناول غالبية فروعها وأكثرها أهمية، إذ أنها عالجت حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لحق المؤلف، والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية والتصميمات الصناعية وبراءات الاختراع سواء تعلقت البراءة بالمنتج النهائي أو طريقة الصنع، وفي جميع مجالات التكنولوجيا. (اسماعيل، 2010، صفحة 44)

تضم هذه الاتفاقية 73 مادة تشمل على أحكام عامة وأخرى تفصيلية، ومن هذه الأحكام العامة الهدف المعلن الذي تصدر ديباجتها وهو تحرير التجارة العالمية مع الأخذ بعين الاعتبار عامين أساسيين وهما: ضرورة تشجيع الحماية الفعالة والملائمة لحقوق الملكية الفكرية، وضمان ألا تصبح التدابير والإجراءات المتخذة لإنفاذ حقوق تلك الحقوق حواجز في حد ذاتها أمام التجارة المشروعة، وهذه الاتفاقية لا تلغي الاتفاقية الدولية القائمة من شأن الملكية الفكرية والملكية الصناعية أو تحل محلها، بل هي تكملها وتعززها. (محمد، 2004، صفحة 15)

تقوم اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية على مبادئ أساسية تتمثل فيما يلي:

مبدأ المعاملة الوطنية: جاء هذا المبدأ من خلال المادة الثالثة من هذه الاتفاقية والتي تنص على منح كل دولة عضو للأجانب المنتمين إلى أي دولة أخرى من الدول الأعضاء معاملة لا تقل عن تلك التي تمنحها للمواطنين في شأن حماية الملكية الفكرية، وعليه فإن هذا المبدأ يرسى نوعا من المساواة بين الأشخاص المنتمين إلى الدول الأخرى الأعضاء في الاتفاقية وبين المواطنين المنتمين إلى دولة معينة عضو في الاتفاقية. (محمد، 2004، صفحة 23)

مبدأ الحماية بين حديها الأدنى والأعلى: رأينا أنه بمقتضى المعاملة الوطنية تلتزم كل دولة عضو في الاتفاقية بأن تمنح لكل المنتمين إلى دولة أخرى من الدول الأعضاء في اتفاقية تريس حماية قانونية لا تقل عن تلك التي توفرها لمواطنيها طبقا للقوانين الوطنية، على أن أعمال هذه القاعدة في بعض الأحوال قد يكون غير فعال في حماية حقوق الملكية الفكرية، إذ قد تكون التشريعات الوطنية لدولة ما عضو قاصرة عن بلوغ الحدود الدنيا للحماية التي أرسى دعائمها اتفاقية تريس، وفي هذه الحالة فإنه يتعين على القانون الوطني الاستجابة لمقتضيات

الحدود الدنيا التي نصت عليها الاتفاقية وعدم النزول عنها أو مخالفتها. (محمد، 2004،
صفحة 27)

مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: كقاعدة عامة فإنه في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية يتعين على الدول الأعضاء عدم التفرقة في المعاملة بين جميع الدول الأعضاء، بمعنى أن تعامل جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة وكأنهم جميعاً على نفس القدر من الأفضلية، وعليه فلو أن دولة ما عضو في منظمة التجارة العالمية قامت بمنح دولة أخرى عضو ميزة تفضيلية معينة، فيتعين عليها تقرير نفس الميزة لجميع الدول الأخرى الأعضاء (محمد، 2004،
صفحة 24، 25).

5.2 الاتفاقية الويبو العالمية بشأن حقوق المؤلف (الانترنت الأولى):

تما إبرام معاهدة الويبو المعروفة باتفاقية الانترنت الأولى لحق المؤلف سنة 1996، تحت لواء المنظمة العالمية للملكية الفكرية "الويبو"، جاءت هذه الاتفاقية لتكملة النقص الذي وقع في اتفاقية برن حيث هذه الأخيرة لم تعالج مشكلة النشر الإلكتروني للمصنفات الأدبية والفنية، تتكون هذه الاتفاقية من ديباجة و25 مادة (حوى، 2010، صفحة 116).

حققت اتفاقية الانترنت الأولى التوازن بين حماية حق المعرفة وحماية حق المؤلف الذي نشر مصنفه على موقع إلكتروني وذلك بالسماح باستعمال مقتطفات من المصنف المنشور في الموقع الإلكتروني وعلى شبكة الانترنت استعمال مشروع لأغراض التعليم بشرط ذكر المصدر واسم المؤلف، كما أنها ألزمت المادة 11 و12 بإضافة الحماية التقنية مع الحماية القانونية للمواقع الإلكترونية بمعنى وضع تدابير تكنولوجية للحماية لإدارة حقوق التأليف المتضمنة في المواقع الإلكترونية عند استعمال المؤلفين حقوقهم على شبكة الانترنت. (صبرينة، 2019-
2020، صفحة 58، 59)

6.2 الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف:

اعتمدت الدول العربية اتفاقية عربية لحماية حقوق المؤلف تولت إعدادها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية، وتم إقرار النص النهائي لهذه الاتفاقية في المؤتمر

الثالث للوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي والذي عقد في بغداد في نوفمبر 1981 (نواف، 2009، صفحة 51).

وتهدف هذه الاتفاقية كما عبرت عنها ديباجتها إلى حماية حقوق المؤلفين العرب على مصنفاتهم الأدبية والفنية والعلمية، وذلك اقتناعاً من الدول العربية بالمصلحة العربية في وضع نظام عربي موحد لحماية حقوق المؤلف يلائم هذه الدول يضاف إلى الاتفاقيات الدولية النافذة دون المساس بها كاتفاقية "برن" لحماية المصنفات الأدبية والفنية، والاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف، واعتقاداً منها بان هذا النظام العربي الموحد لحماية حقوق المؤلف سوف يشجع المؤلف العربي على الإبداع والابتكار، ويشجع على تنمية الآداب والفنون والعلوم، مع ترك المجال للدول العربية أن تضع كل منها قانوناً لحماية الملكية الفكرية الأدبية والعلمية والفنية ضمن حدود سيادة منها (الرحاحلة و الخالدي، 2012، صفحة 249).

وقد تضمنت هذه الاتفاقية أحكاماً خاصة بحماية حقوق المؤلفين العرب أهمها: تحديد المصنفات المشمولة بالحماية، وتحديد المؤلفين المشمولين بالحماية، والاستعمالات المشروعة للمصنفات دون الاقتران بموافقة المؤلف، ومدة الحماية، وانتقال حقوق المؤلف، ووسائل حماية حقوق المؤلف، ونطاق سريان الاتفاقية، وغير ذلك من الأحكام الخاصة بالتصديق على الاتفاقية والانضمام إليها والانسحاب منها ونفاذها (نواف، 2009، صفحة 51، 52)، ولقد وقعت على هذه الاتفاقية 12 دولة من بينهم الجزائر في بغداد سنة 1982 أثناء المؤتمر الثالث للوزراء العرب المكلفين بالثقافة، وحسب اعتقاد الدكتور "حقاص صونية" في مذكرتها لنيل شهادة الماجستير أن الجزائر انضمت إلى هذه الاتفاقية رغبة في المساهمة في تعميق الحس العربي والتفاف هذه الدول حول مشروع فعال لخلق نظام عربي موحد لحماية حقوق المؤلف (حقاص، 2011-2012، صفحة 94).

المبحث الثالث: الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة

حاولت الجزائر كغيرها من الدول سن قوانين خاصة بها سعياً منها لتجسيد وعيها بأهمية حماية حقوق المؤلف وذلك من خلال مجموعة من القوانين في كل مرة تعدلها أو تلغيها وتضع محلها

ما هو أنسب للظروف المعاشة ولتساير التطورات الحاصلة في مجتمعنا، ومن أهم القوانين التي أصدرتها " الأمر 03-05" في 19 يوليو 2003 وهو متعلق بحقوق المؤلف وحقوق المجاورة ، والذي ألغى جميع القوانين التي سبقته، يتكون من 164 مادة وهو ساري المفعول إلى يومنا هذا، وقد أباح هذا الأمر 03-05 مجموعة من الاستثناءات التي ترد بموجب تراخيص لاستعمال المصنفات بأنواعها، وسنعرض في هذا المبحث إلى أهم الاستثناءات المتعلقة بحقوق المؤلف التي أباحها الأمر 03-05.

1. مفهوم الترخيص:

2.1. التعريف اللغوي للتراخيص: الترخيص في اللغة العربية هو التسهيل في الأمر والتسيير، ورخص له في الأمر: سهله ويسره، وترخص في الأمر: أخذ فيه الرخصة، والرخصة: التسهيل في الأمر والتسيير، والرخصة في الشرع: هي ما يغير من الأمر الأصلي إلى يسر وتخفيف كصلاة السفر، والرخصة هي: إذن تبيح به الحكومة لحامله مزاوله عمل ما أو استعمال شيء كرخصة المطعم أو رخصة السيارة (حفاص، حماية الملكية الفكرية الأدبية والفنية في البيئة الرقمية في ظل التشريع الجزائري، 2011-2012، صفحة 80).

2.1 تعريف التراخيص الاصطلاحي: هو مصطلح قانوني يقصد به السماح باستخدام مواد مشمولة بحقوق التأليف والنشر وبالإطلاع عليها، كما تعد اتفاقية الترخيص أو عقد الترخيص بمثابة مستند مكتوب أو وثيقة تعرض فيها شروط وبنود مقبولة بين الطرفين المتعاقدين وبمقتضاها يسمح للمكتبة بأن تقوم باستخدام مواد رقمية أو الكترونية مملوكة للطرف الآخر، وفي حالة بترخيص مادة أو محتوى رقمي مثل الكتب، والدوريات، وقواعد بيانات، فمن الضروري أن تعرض اتفاقية الترخيص شروط استخدام المحتوى الرقمي، وذلك بسعر محدد ولمدة محددة.

وفي تعريف آخر يقصد به التصريح أو الإذن أو السماح الممنوح قانونا من المؤلف أو صاحب الحق (المرخص) للمستفيد من المصنف (المرخص له) من أجل استعماله بالطريقة

وتبعاً للشروط المتفق عليها في العقد من أجل استعماله الذي يندرج تحت اسم اتفاق الترخيص،
الترخيص باستعمال المصنف ينقسم (خزور، 2014-2015، صفحة 49).

2. أنواع التراخيص:

للتراخيص العديد من الأنواع تتمثل فيما يلي:

. **الترخيص لاستثنائي:** وبمقتضاه يقتصر الحق في استغلال حق الملكية الفكرية على المرخص له دون سواه داخل الحدود الجغرافية التي يرسمها العقد.

. **الترخيص الغير استثنائي:** وهذا النوع من الترخيص لا يمنع المرخص من منح تراخيص أخرى بالاستغلال لأي عدد يشاء من الأشخاص، كما يكون حقه الاستغلال بنفسه.

. **الترخيص الوحيد:** وبمقتضاه يتمتع على المرخص أن يمنح ترخيصاً آخر لغير المرخص له داخل الحدود الجغرافية التي يرسمها العقد (زواني، 2021، صفحة 37).

والتراخيص باستعمال المصنفات ينقسم إلى نوعين هما:

. **الترخيص القانوني:** هو التصريح أو الإذن المسموح قانوناً لاستعمال مصنف محمي بطريقة محددة وبشروط معينة في مقابل مكافأة محددة (خزور، 2014-2015، صفحة 49).

. **الترخيص الإجباري:** وهو التصريح أو الإذن الذي تمنحه السلطات المختصة بشروط محددة لاستعمال المصنف في أغراض معينة مقابل دفع مكافأة للمؤلف أو لم تعود له حقوق المؤلف.

الهدف من التراخيص الخاصة باستعمال المصنف هو إجازة استعمال المصنف المحمي دون موافقة المؤلف أو صاحب الحق، بشرط دفع مكافأة معينة، ويختلف الترخيص القانوني عن الإجباري من حيث أن التراخيص القانونية يتم الحصول عليها قانونياً بصورة مباشرة وبدون تقديم أي طلب أو إخطار مسبق، أما التراخيص الإجبارية تمنح من قبل السلطات المختصة بعد إخطار سابق للمؤلف أو لمن تعود له حقوق المؤلف (خزور، 2014-2015، صفحة 49).

ولقد نص المشرع الجزائري على نظام التراخيص الإجبارية وذلك في المادة 33 من الأمر 03-05، بحيث حدد المشرع الجزائري نطاق التراخيص في النسخ والترجمة للمصنف أو هما معا، كما أنه حدد الجهة التي يتطلب منها الترخيص المتمثلة في الديوان الوطني لحقوق المؤلف، للتراخيص الإجبارية نوعان وهما:

. **التراخيص بالترجمة:** وهو حق لكل مواطن أن يطلب من الجهات المختصة منحت ترخيصا بالترجمة للمصنف الأجنبي المنشور على شكل خطي أو بواسطة البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري بعد مرور سنة واحدة من تاريخ نشر مصنفه، لكن يجب أن يكون الهدف من الترجمة لأغراض التعليم المدرسي أو الجامعي أو البحوث، وهذا يعني اناي مصنف أجنبي ينشر في الجزائر ولم يتم صاحب الحقوق عليه بترجمته إلى اللغة الوطنية؛ فيمكن للديوان الوطني لحق المؤلف أن يمنح ترخيصا من اجل ترجمة هذا المصنف (امر رقم 03-05 مؤرخ في 19 جمادى الاولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، 2003، صفحة 8).

. **التراخيص بالاستنساخ:** نسخ المصنف هو كل تسجيل صوتي أو بصري أو هما معا لأي مصنف، سواء كان أدبيا أو فنيا أو علميا، ويحق لكل شخص طلب التراخيص بذلك مضي مدة معينة على نشر المصنف أو إتاحتة للجمهور، وطلب تراخيص بالاستنساخ يكون بعد فوات مدة 3سنوات إذا تعلق الأمر بمصنف علمي بعد نشره للمرة الأولى، ومدة 7سنوات إذا تعلق الأمر بمصنفات الخيال، وإذا تعلق الأمر بأي من المصنفات الأخرى فإن طلب تراخيص بالاستنساخ يكون بعد 5سنوات من نشر المصنف لأول مرة (امر رقم 03-05 مؤرخ في 19 جمادى الاولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، 2003، صفحة 8).

3. إجراءات طلب تراخيص في التشريع الجزائري:

نصت المواد "34 و35 و36 و37" من الأمر 03-05 من المشرع الجزائري على مجموعة من الإجراءات التي يجب على مانح تراخيص الاستنساخ والترجمة (الديوان الوطني لحقوق المؤلف) أن يتقيد بها وهي:

. إخطار مالك حقوق المؤلف أو ممثله بطلب الترخيص بالترجمة أو الاستنساخ الذي يقدمه الملتمس.

. إعلام كل مركز دولي أو إقليمي معني بإشعار مودع لدى المؤسسات الدولية التي تدير الاتفاقيات الدولية والتي تكون الجزائر عضو فيها، والحكمة أن طالب الترخيص يسعى إلى اتفاق ودي (امر رقم 03-05 مؤرخ في 19 جمادى الاولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، 2003، صفحة 8).

. تسليم الترخيص الإجباري والنسخ الإعلامية إلى المرسل إليهم (مركز دولي أو إقليمي)، ويكون ذلك في حالة تعذر الاتصال بمالك الحقوق أو تعذر الحصول على ترخيص منه.

. يسلم الترخيص الإجباري باستنساخ المصنف بعد 6 أشهر من إرسال طلب التراخيص والنسخ الإعلامية إلى المرسل إليهم (المراكز الدولية والإقليمية المعنية بحقوق المؤلف)، هذا إذا تعلق الأمر بمصنف علمي، و3 أشهر إذا تعلق الأمر بباقي المصنفات (امر رقم 03-05 مؤرخ في 19 جمادى الاولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، 2003، صفحة 8).

. لا يمنح للملتمس الترخيص سواء تعلق الأمر بالترجمة والاستنساخ إلا إذا تعذر معرفة رأي صاحب الحق أو رفض منح التراخيص اختياريا.

4. بطلان التراخيص في المشرع الجزائري:

نصت المادة 40 من الأمر 03-05 من المشرع الجزائري على انه يبطل سريان مفعول التراخيص الإجبارية لترجمة المصنف واستنساخه إذا كان مالك حقوق المصنف المرخص

بترجمته واستنساخه، يقوم بنشر مصنفه أو يأذن بنشره وفق نفس الشروط والعروض والشكل والمحتوى أو بسعر مماثل لسعر الطبعة التي أنجزها مستفيد الترخيص الإجمالي، غير أن عرض النسخ المنتجة قبل انقضاء اجل الترخيص يبقى مستمرا حتى نفاذها (امر رقم 03-05 مؤرخ في 19 جمادى الاولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، 2003، صفحة 08).

5. الهيئات المخول لها طلب تراخيص:

نص المشرع الجزائري على الهيئات المخول لها طلب ترخيص المتمثلة في كل من المؤسسات التربوية ومؤسسات التعليم كالمدارس والجامعات والمكاتب بأنواعها ومراكز حفظ الوثائق ومؤسسات التكوين المهني، التي تهدف إلى تبليغ رسالتها لجمهورها وتلبية احتياجاتها البيداغوجية لأغراض دراسية أو بحثية، إضافة إلى ذلك هيئات البث الإذاعية السمعية أو السمعية البصرية لتحقيق أغراض إعلامية وثقافية.

6. الاستثناءات الخاصة بحقوق المؤلف في التشريع الجزائري:

نص المشرع الجزائري الأمر 03-05 على مجموعة من الاستثناءات، منها ما يتطلب تراخيص إجبارية ومنها ما لا يحتاج إلى طلب ترخيص وفيما يلي نعرض أهم هذه الاستثناءات:

1.6. الاستثناءات التي تتطلب تراخيص:

نصت المواد من "المادة 41 إلى المادة 45" من الأمر 03-05 على استثناءات تتطلب الإشارة إلى اسم المؤلف ومصدره الأصلي وهي:

. إمكانية استنساخ أو ترجمة أو اقتباس أو تحويل نسخة واحدة من المصنف بهدف الاستعمال الشخصي أو العائلي دون المساس بأحكام المادة 125 من هذا الأمر والتي تنص على: (يتعين على كل صانع ومستورد للأشرطة المغنطة أو الدعائم الأخرى غير المستعملة وأجهزة التسجيل، أن يدفع على كميات الدعائم والأجهزة التي يضعها تحت تصرف الجمهور، إتاحة تسمى "الإتاحة على النسخة الخاصة"، وذلك مقابل إمكانية التي يتيحها لمستعمل تلك الدعائم

والأجهزة للقيام في منزله باستنساخ مصنفًا للاستعمال الخاص في شكل تسجيلات سمعية أو سمعية بصرية، تم تبليغها بطريقة مشروعة للجمهور) (امر رقم 03-05 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، 2003، صفحة 18).

. القيام بتقليد مصنف أصلي أو معارضته أو محاكاته الساخرة أو وصفه وصفا هزليا برسم كاريكاتوري ما لم يحدث تشويها أو التقليل من قيمة المصنف الأصلي.

. الاستشهاد أو الاستعارة من المصنف بشرط أن يكون ذلك مطابقا للاستعمال الأمين بغرض الإبلاغ المطلوب والبرهنة المنشودة في جميع المجالات (مبروك ح.، 2007، صفحة 216).

. استعمال رسم زخرفي أو توضيحي لمصنف أدبي أو فني أو نشرية أو في تسجيل سمعي أو سمعي بصري أو في برنامج البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري، موجه للتعليم أو التكوين المهني إذا كان الهدف المراد بلوغه هو المبرر لذلك الاستعمال.

. التمثيل أو الأداء المجاني لمصنف في الدائرة العائلية، وكذلك في مؤسسات التعليم والتكوين لتلبية احتياجات البيداغوجية المحضة.

. إمكانية كل مكتبة ومركز لحفظ الوثائق من استنساخ مصنف في شكل مقالة أو مصنف آخر مختصر أو مقتطف قصير من اثر مكتوب مصحوبا بزخارف أو بدونها تكون منشورة في مجموعة مصنفات أو عدد من أعداد جريدة أو نشرات دورية باستثناء برامج الحاسوب إذا كانت عملية الاستنساخ استجابة لطلب شخص طبيعي، بشرط ألا تستعمل عملية النسخ المنجزة إلا بغرض الدراسة أو البحث الجامعي أو الخاص، وان تكون عملية الاستنساخ فعلا معزولا لا يتكرر وقوعه إلا في مناسبات متميزة ولا علاقة لها فيما بينها، وان لا يكون الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة قد منح ترخيصا جماعيا يسمح بانجاز مثل تلك النسخ (امر رقم 03-05 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، 2003، صفحة 9).

2.6 استثناءات لا تتطلب تراخيص:

نصت المواد من "المادة 46 إلى 53" من الأمر 03-05 إلى مجموعة من الاستثناءات التي لا تتطلب ترخيص من المؤلف أو أي مالك للحقوق ، وهي:

. تمكين المكتبات ومراكز حفظ الوثائق من استنساخ نسخة من المصنف لتعويضها في حالة التلف أو الضياع أو عدم صلاحيتها للاستعمال، بشرط أن تكون عملية الاستنساخ عملاً معزولاً لا يتكرر حصوله إلا في مناسبات مغايرة ولا علاقة لها فيما بينها، وكذلك في حالة تعذر الحصول على نسخة جديدة منه بشروط مقبولة.

. قيام أي جهاز إعلامي باستنساخ مقالات تخص أحداثاً يومية نشرتها الصحافة المكتوبة أو المسموعة أو المرئية أو تبليغها للجمهور، إذا كانت هناك إشارة صريحة بحضر استعمال ذلك لمثل هذه الأغراض (ادريس، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، 2003، صفحة 174).

. الاستعمال الحر لأخبار اليوم ووقائع الأحداث التي لها صبغة إعلامية محضة.

. قيام أي جهاز إعلامي باستنساخ أو إبلاغ المحاضرات أو الخطب التي تلقى بمناسبة تظاهرات عمومية لإغراض إعلامية، ومؤلف هذه المصنفات وحده يتمتع بحق إعادة جمعها بصفة شاملة قصد نشرها.

. القيام باستنساخ وإبلاغ مصنف ضروري لطرق الإثبات في إطار إجراء إداري أو قضائي.

. الاستنساخ أو الإبلاغ للجمهور لمصنف من الهندسة المعمارية والفنون الجميلة أو مصنف من الفنون التطبيقية أو المصنف التصويري إذا كان المصنف متواجداً على الدوام في مكان عمومي، باستثناء أوراق الفن والمتاحف والمواقع الثقافية والطبيعية المصنفة (ادريس، حقوق المؤلف والحقوق المجاورة ، 2003، صفحة 175).

. قيام هيئة بث إذاعي سمعي أو بصري بتسجيل زائل لمصنف بوسائلها الخاصة، من أجل حصصها الإذاعية بشرط أن تتلف النسخة المسجلة خلال 6 أشهر التي تلي انجازه إلا إذا وافق مؤلف المصنف المسجل على مدة أطول من ذلك، غير أنه يمكن الاحتفاظ بنسخة وحيدة من

هذا التسجيل لغرض حفظها في الأرشيف فقط، حتى في غياب مثل هذا الاتفاق (مبروك ح.، 2007، صفحة 217).

. قيام المالك الشرعي لبرنامج الحاسوب باستنساخ نسخة واحدة من هذا البرنامج أو اقتباسه شريطة أن يكون استعمال كل من النسخة أو الاقتباس للغرض الذي اكتسب من أجله وفقا للشروط التي كانت قائمة عند اكتسابه، وتعويض نسخة مشروعة الحياة من برنامج الحاسوب لغرض التوثيق في حالة ضياعه أو تلفه أو عدم صلاحيته للاستعمال.

. استعمال نسخة واحدة من الحاسوب أو اقتباسه وإتلافها بعد انقضاء مشروعية حيازتها.

خلاصة الفصل:

في خلاصة هذا الفصل نستنتج أن حقوق المؤلف من أهم الحقوق الطبيعية الخاصة بالمؤلف على مصنفاته المتنوعة والتي ابتكرها من إبداعه ووحى أفكاره، وتشجيعا وتحفيزا لأصحاب الحقوق على إبداعهم الفكري، وضعت آليات خاصة توفر الحماية لمصنفات المؤلفين على المستوى الدولي من خلال الهيئات والاتفاقيات الدولية، وعلى المستوى الوطني من خلال الهيئة المتمثلة في الديوان الوطني لحقوق المؤلف، وكذا المواد التي نص عليها المشرع الجزائري من خلال الأمر 03-05، وان توفير الحماية لحقوق المؤلف يساهم في تلبية احتياجاته المعيشية من الجانب المادي، ورغبته في الثقافة والسمو الفكري.

الفصل الرابع:

دراسة ميدانية بالمكتبة
الرئيسية للمطالعة العمومية
محمد عصامي والمكتبات
الجامعية بجامعة محمد
خيزر - بسكرة -

تمهيد:

تعتبر الدراسة التطبيقية تكملة للجانب النظري فمحاولة إثبات الدراسة النظرية تطبيقيا من أهم أهداف البحث العلمي لتكملة الفراغات الميدانية وذلك عبر وسائل وأدوات جمع البيانات، تبعا لمنهج وصف وتحليل نتائج الدراسة الميدانية من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة؛ وتكون ذات قيمة علمية وتوضيح مصطلحات الدراسة.

1. التعريف بمكان الدراسة:

شملت دراستنا الميدانية كل من المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية "المجاهد محمد عصامي" ببسكرة، والمكتبات الجامعية المركزية ومكتبات الكليات في جامعة محمد خيضر ببسكرة.

. التعريف بالمكتبات:

. التعريف بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية:

هي مؤسسة ثقافية تعليمية فكرية وتربوية تعمل على حفظ التراث الفكري والثقافي والإنساني، ليكون في خدمة القراء والمواطنين من كافة الطبقات الاجتماعية والمهنية على اختلاف أعمارهم ومؤهلاتهم العلمية، أنشئت بموجب مرسوم تنفيذي رقم 08-236 مؤرخ في 23 رجب عام 1433 الموافق لـ 26 جويلية 2008، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تحت وصاية وزارة الثقافة.

. جامعة محمد خيضر ببسكرة:

أنشئت جامعة محمد خيضر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 219/98 المؤرخ في 07 جويلية 1998، حيث فتحت أبوابها مباشرة بعد تدشينها من قبل معالي وزير التعليم والبحث العلمي، وقد تضمن هذا المرسوم إنشاء المكتبات التالية:

. المكتبة المركزية وسط جامعة محمد خيضر: هي مكتبة أحمد ريقط، فتحت أبوابها مباشرة بعد تدشينها من قبل معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي " السيد عمار صخري" يوم 29 ذو القعدة 1422هـ الموافق لـ 12 فيفري 2002م.

. المكتبة المركزية قطب شتمة: تم تدشينها من قبل معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأستاذ الدكتور طاهر حجار يوم 16 ذي الحجة 1437 الموافق لـ 18 سبتمبر 2016.

. مكتبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية: أنشئت بمقتضى مرسوم التنفيذي رقم 90/90 المؤرخ في 21 صفر 1430 الموافق لـ 17 فيفري 2009، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 98-219، ومقر الكلية القطب الجامعي شتمة بسكرة.

. مكتبة كلية الحقوق والعلوم السياسية: كانت تسمى من قبل كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ثم عدل المرسوم المذكور بمرسوم تنفيذي آخر رقم 04-255 المؤرخ في 29 أغسطس 2007، حيث تم فصل كلية الحقوق عن كلية الاقتصاد، وتمت تسميتها بكلية الحقوق والعلوم السياسية. ولقد حول مقر الكلية من الجامعة المركزية إلى القطب الجامعي بشتمة سنة 2010، وتضم قسمين: قسم الحقوق وقسم العلوم السياسية.

. مكتبة الآداب واللغات: أنشئت المكتبة مع إنشاء كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 258/98 المؤرخ في 17 أوت 1998، وفي سنة 2009/2010 طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 90/09 المؤرخ في 17 فيفري 2009، حيث انفصلت كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية عن كلية الآداب واللغات لتصبح كلية الآداب واللغات.

. مكتبة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية: بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 14/129 المؤرخ في 05 أبريل 2014 والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 219/98 والذي بموجبه تم إنشاء معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بجامعة محمد خيضر بسكرة، تكونت مكتبة المعهد على إثر عملية الاقتناء وتحويل الرصيد الوثائقي من مكتبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، فتحت المكتبة أبوابها يوم 08

أكتوبر 2015. وفي منتصف السنة الجامعية 2018/2017 تم نقلها مع المعهد إلى الجامعة المركزية بالعالية.

. مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: تعتبر المصدر الرئيسي لمصادر المعلومات المتعلقة بتخصصات الكلية، فتحت أبوابها سنة 2007، موقعها الجامعة المركزية.

مكتبة كلية العلوم والتكنولوجيا: تمثل المورد الرئيسي للكلية فهي تدعم المقررات والكتب بطريقة مباشرة وفعالة كما توفر التعامل مع البحوث والرسائل العلمية التي تتوفر في مكان خدماتها، كان مقرها الجامعة المركزية ثم تم نقلها مع الكلية إلى القطب الجامعي شتمة.

. مكتبة كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة: تعتبر المصدر الرئيسي للأرصدة الفكرية المتعلقة بتخصصات الكلية، وتنقسم إلى مكتبتين المكتبة الأولى بالجامعة المركزية متخصصة في الرياضيات والإعلام الآلي وعلوم الزراعية وعلوم المادة والأرض والكون، والمكتبة الثانية بالمجمع البيداغوجي الحاجب متخصصة في علوم الطبيعة والحياة.

2.1 الرصيد الفكري للمكتبات:

تحتوي المكتبات على مجموعة من الأرصدة التي تشمل مجالات وتخصصات عديدة، وتتميز بتنوع أشكالها من كتب ومعاجم ودوريات وموسوعات، إضافة إلى مصادر المعلومات الالكترونية، وفي الجدول التالي نعرض العدد الإجمالي للأرصدة الفكرية لسنة 2023م التي تحتويها كل مكتبة :

الجدول رقم 02: يوضح عدد الرصيد الفكري في مكتبة المطالعة العمومية

رصيدها الفكري	مكتبة المطالعة العمومية
17038	المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " المجاهد محمد عصامي ". بسكرة.

الجدول رقم 03: يوضح عدد الرصيد الفكري في مكتبات جامعة محمد خيضر بسكرة.

رصيدها الفكري	مكتبات جامعة محمد خيضر بسكرة
43954	المكتبة المركزية وسط جامعة محمد خيضر
44318	المكتبة المركزية قطب شتمة
10594	مكتبة كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
10695	مكتبة كلية الآداب واللغات
11616	مكتبة الحقوق والعلوم السياسية
12724	مكتبة كلية العلوم والتكنولوجيا
11040	مكتبة كلية الاقتصاد وعلوم التسيير والعلوم التجارية
11052	مكتبة كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة
4163	مكتبة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية

3.1 الموارد البشرية بالمكتبات:

تحتوي المكتبات سابقة الذكر على مجموعة من الموظفين موزعين على مختلف المصالح، والجدول التالي يوضح عدد الموظفين في كل مكتبة منهم:

جدول رقم 04: يوضح عدد الموظفين في مكتبة المطالعة العمومية

عدد موظفيها	مكتبة المطالعة العمومية
50	المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية "المجاهد محمد عصامي" بسكرة

جدول 05: يوضح عدد الموظفين في مكتبات جامعة محمد خيضر بسكرة

عدد الموظفين	مكتبات جامعة محمد خيضر بسكرة
14	المكتبة المركزية وسط جامعة محمد خيضر
11	المكتبة المركزية قطب شتمة
8	مكتبة كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
8	مكتبة كلية الآداب واللغات
10	مكتبة الحقوق والعلوم السياسية
8	مكتبة كلية العلوم والتكنولوجيا
14	مكتبة كلية الاقتصاد وعلوم التسيير والعلوم التجارية
10	مكتبة كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة
6	مكتبة معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية

2. إجراءات الدراسة الميدانية:

1.2 مجالات الدراسة:

. **المجال الموضوعي:** تتمثل الحدود الأساسية في الضبط الموضوعي للدراسة والذي تم التفصيل فيه في نص الإشكالية والمتمثل في واقع استغلال المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية مجاهد محمد عصامي والمكتبات الجامعية لجامعة محمد خيضر بسكرة للاستثناءات الخاصة بحقوق المؤلف في كل من التشريع الدولي والتشريع الوطني الجزائري.

. **المجال المكاني:** شملت هذه الدراسة المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية "المجاهد محمد عصامي"، والمكتبات الجامعية بالجامعة المركزية محمد خيضر بسكرة، ومكتبات القطب الجامعي شتمة.

. **المجال الزمني:** وهو الفترة الزمنية المستغرقة في الدراسة منذ اختيار الموضوع وجمع المادة العلمية، وإعداد الاستمارة واختيار العينة ثم توزيع الاستبيان واسترجاعه ثم تفرغ البيانات وتحليلها وصولاً إلى استخلاص النتائج، دامت هذه الدراسة حوالي 5 أشهر من شهر جانفي إلى أواخر شهر ماي 2023.

. **المجال البشري:** تتمثل الحدود البشرية للدراسة الميدانية على الموظفين باختلاف رتبهم في كل من المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية المجاهد محمد عصامي و المكتبات الجامعية بجامعة محمد خيضر بسكرة.

2.2 أدوات جمع البيانات:

. **الاستبيان:** يعد الاستبيان من أهم الأساليب المستعملة في الدراسات لتجميع البيانات، حيث يعرف على أنه نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى أشخاص معينين لتعبئتها بهدف الحصول على بيانات معينة. وهو من الأدوات الأكثر استخداماً وشيوعاً لجمع البيانات في

الدراسات الوصفية، وتكمن أهميتها بالنسبة للباحث في الوصول إلى تحقيق أهداف وفرضيات الدراسة عن طريق معالجة بياناتها، وهذا ما تم استخدامه في دراستنا.

حيث قمنا بتصميم الاستمارة وتقسيمها إلى المحاور بعد جمع المؤشرات المتعلقة بمتغيرات الدراسة وشم صياغة الأسئلة وفقا للمؤشرات، والتي احتوت على 23 سؤال مقسمة إلى ثلاث محاور تتمثل فيما يلي:

محور عام متعلق بالبيانات الشخصية: يضم 05 أسئلة وهي الجنس، السن، الرتبة المهنية، الخبرة المهنية، المستوى العلمي.

المحور الأول: المتعلق بنظام عمل مكاتب المطالعة العمومية والمكاتب الجامعية ويضم 07 أسئلة مقسمة إلى قسمين، القسم الأول يخص بمكاتب المطالعة العمومية والقسم الثاني يخص المكاتب الجامعية.

المحور الثاني: يضم 05 أسئلة متعلقة بوعي الموظفين في مكاتب المطالعة العمومية والمكاتب الجامعية بالحماية الوطنية والدولية لحقوق المؤلف والهيئات المسؤولة عنها.

المحور الثالث: يضم 06 متعلقة بواقع استغلال مكاتب المطالعة العمومية والمكاتب الجامعية لاستثناءات الواردة عن حقوق المؤلف في التشريع الدولي والوطني الجزائري.

الملاحظة: المشاهدة والمراقبة الدقيقة لسلوك أو ظاهرة معينة وتسجيل ملاحظات أولا بأول، كذلك الاستعانة بأساليب الدراسة المناسبة لطبيعة ذلك السلوك أو تلك الظاهرة بغية تحقيق أفضل النتائج والحصول على أدق المعلومات (المحمودي، 2019، صفحة 149). تم الاعتماد على الملاحظة في هذه الدراسة نظرا لطبيعة الموضوع.

3. مجتمع وعينة الدراسة:

تشمل المجتمع الكلي للدراسة المتمثل في الموظفين المنتمين للمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية "المجاهد محمد عصامي" ومكتبات جامعة محمد خيضر بولاية بسكرة، الذي بلغ عددهم 129 موظف، بحيث تم دراسة 32 فردا والتي قدرت نسبتهم ب 24.80% من إجمالي مجتمع الدراسة.

تم اختيار هذه العينة بطريقة قصدية لصلتها الوثيقة بموضوع دراستنا، وهي وحدات معينة من مجتمع الدراسة التي تضمن تحقيق أغراض البحث.

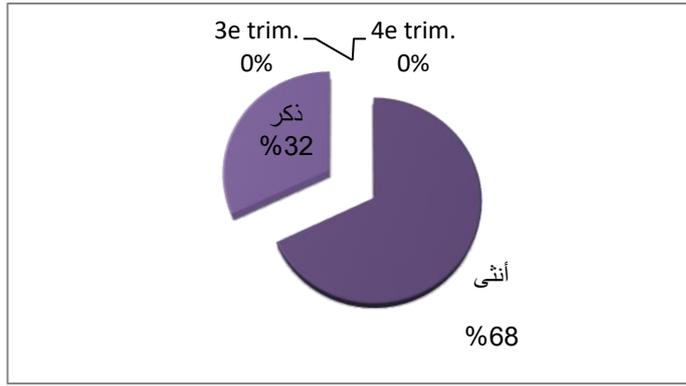
4. تفرغ وتحليل البيانات:

المحور عام: البيانات الشخصية

1. عينة الدراسة:

جدول رقم 06: يوضح جنس مجتمع الدراسة.

النسبة	التكرارات	الاحتمالات
32%	08	ذكر
68%	17	أنثى
100%	25	المجموع



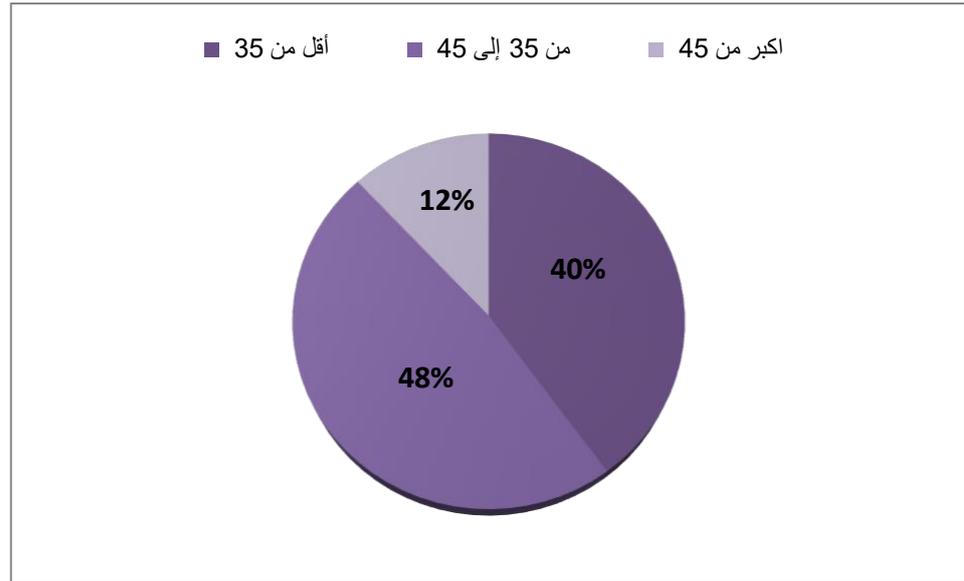
الشكل رقم 01: يمثل توزيع جنس مجتمع الدراسة.

من خلال نتائج المتحصل عليها في الجدول رقم "4" والشكل رقم "1" نلاحظ أن نسبة الإناث تمثل ضعف نسبة الذكور حيث تقدر نسبة الإناث بـ 68% والذكور بـ 32%، ويمكن إرجاع ذلك إلى كون الإناث أكثر حظاً في التوظيف من الذكور، وإن خريجي الجامعات في تخصصات العلوم الإنسانية من الإناث أكبر من الذكور، ولأجل ذلك تفوقت نسبة توظيف العنصر الأنثوي على الذكور، وهذا يخلق توازن في النظام الإداري بحيث يكون هناك تنوع في جنس الموظفين وكذلك في سلوكيات وتوجهاتهم في المؤسسة.

2. الفئة العمرية:

جدول رقم 07: يوضح الفئة العمرية لأفراد العينة.

النسبة	التكرار	الفئة العمرية
40%	10	اقل من 35
48%	12	من 35 إلى 45
12%	3	اكبر من 45
100%	25	المجموع



الشكل رقم 02: يوضح الفئة العمرية لأفراد العينة.

من خلال الجدول رقم "5" والشكل رقم "2" نلاحظ أن موظفي المكتبات هم الفئة الشابة، حيث تحتل الرتبة الأولى الفئة التي تتراوح أعمارهم ما بين 35 إلى 45 سنة بنسبة 48%، وتليها نسبة القريبة منها 40% التي تمثل الموظفين الأقل من 35 سنة، ونرجع ذلك إلى سرعة أو بطء التحاقهم بالعمل لأسباب عدة منها أن تكون الفئة العمرية الأقل من 35 سنة لازالت تكمل مشوارها الدراسي أو لديها التزامات أخرى غير التوظيف كالتجنيد للخدمة الوطنية بالنسبة للذكور لذلك عددهم أقل من الفئة السائدة، ويبدل ذلك على وجود طاقم بشري شاب ذو خبرة وكفاءة عليا، ويعد عامل ايجابي للمكتبة لما تملكه هذه الفئة من حيوية ونشاط في تقديم الخدمات والتماشي مع التكنولوجيا الحديثة ومواكبتها لكل ما هو جديد في ميدان المكتبات والمعلومات، أما بالنسبة للفئة العمرية الأكبر من 45 سنة فهي تقدر بنسبة 12% وهم ثلاثة أفراد حيث نجد أن الموظفين في هذا السن أكثر عطاء والتزاما بالأداء الوظيفي و يشغلون المناصب الصعبة التي تحتاج إلى سنوات خبرة طويلة وهذه العوامل تساهم في التسيير الحسن بالكفاءات المتوفرة لديهم ونشر كل المعارف العلمية والمهنية التي من شأنها الوصول بالمكتبة إلى تحقيق الأهداف المنويطة بها.

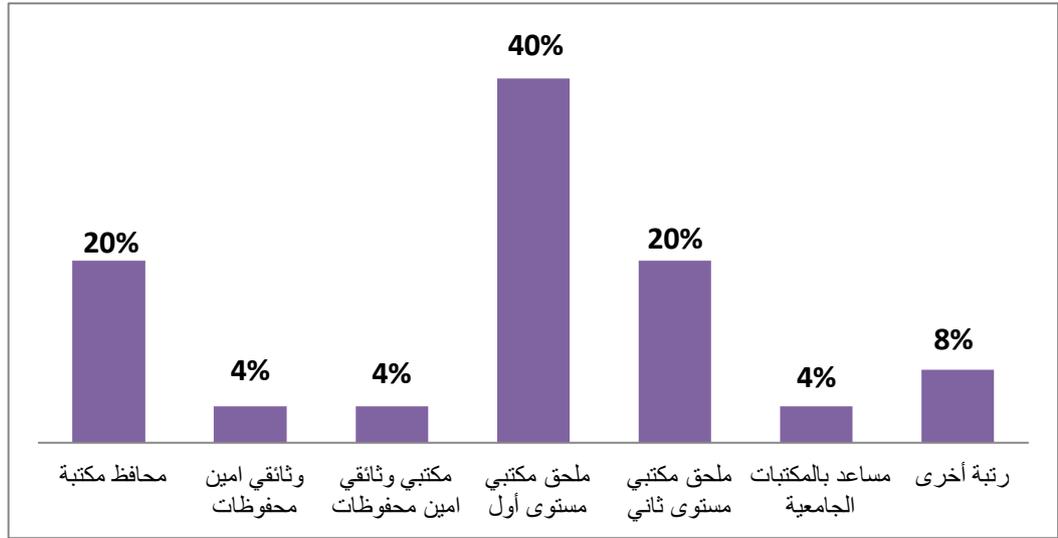
3. الرتبة المهنية:

الجدول رقم 08: يوضح توزيع العينة حسب الرتبة المهنية في مكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية " المجاهد محمد عصامي " .

الرتبة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
مدير مكتبة	01	4%
وثائقي أمين محفوظات	01	4%
مكتبي وثائقي أمين محفوظات	01	4%
مكتبي	02	8%
المجموع	05	20%

الجدول رقم 09: يوضح توزيع العينة حسب الرتبة المهنية في مكتبات جامعة محمد خيضر بسكرة.

الرتبة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
محافظ مكتبة	04	16%
ملحق مكتبي مستوى أول	10	40%
ملحق مكتبي مستوى ثاني	05	20%
مساعد بالمكتبات الجامعية	1	4%
المجموع	20	80%



شكل رقم 03: يوضح توزيع العينة حسب الرتبة المهنية

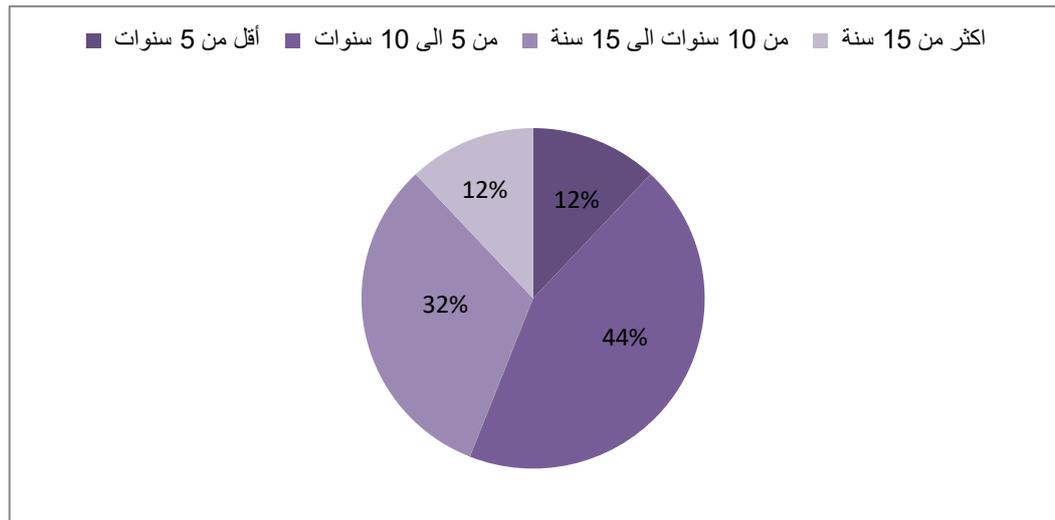
يتضح من خلال الجدول رقم "06" والشكل رقم "03" أن المكتبات الجامعية تحتاج إلى عدد كبير من الموظفين الذين يشغلون منصب ملحق مستوى أول حيث يحتل أعلى مرتبة بنسبة 40% وذلك لأنه يقدم عدد كبير من الخدمات، بينما وجدنا منصب ملحق مكتبي مستوى ثاني يمثل نصف نسبة منصب ملحق مستوى أول يقدر بـ 20% ، وذلك لحاجة المكتبات الجامعية لهذا المنصب بنسبة أقل لأن أغلبهم حاملي شهادة الماستر، وفيما يخص محافظي المكتبات الجامعية فقد قدرت نسبتهم بـ 16% أي ما يمثل أربعة أفراد إلا أنه يوجد محافظين بعدد المكتبات الجامعية التي تم دراستها ولكن لم يتم الوصول إليهم لأسباب عدة من بينهم كثرة انشغالاتهم والتزاماتهم أو غيابهم لعدة ظروف ، ونسبة 4% تعود إلى منصب مساعد بالمكتبات الجامعية حيث تم دراسة فرد واحد، أما بالنسبة للمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية فقد كانت دراستنا مع مدير المكتبة وهو المشرف على جميع الموظفين كما يقوم بتحديد سياسات المكتبة التي تتفق مع أهدافها، وتمثل نسبة 8% منصب مكتبي حيث كانت دراستنا مع فردين ، والنسبة المتساوية لكل من وثائقي أمين محفوظات و مكتبي وثائقي أمين محفوظات حيث تم دراسة فرد من المنصبين السابقين وقدرت نسبتها بـ 4% ، وهذا راجع لاختيارنا طريقة توزيع عينة

الدراسة مما نتج عنه رتب مهنية مختلفة،ويدل ذلك على روح الفريق الذي يعمل به الموظفون في المكتبات المدروسة لتقديم خدمات مكتبية متكاملة.

4. الخبرة المهنية:

الجدول رقم 10: يبين توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	3	12%
من 5 إلى 10 سنوات	11	44%
من 10 إلى 15 سنة	8	32%
أكثر من 15 سنة	3	12%
المجموع	25	100%



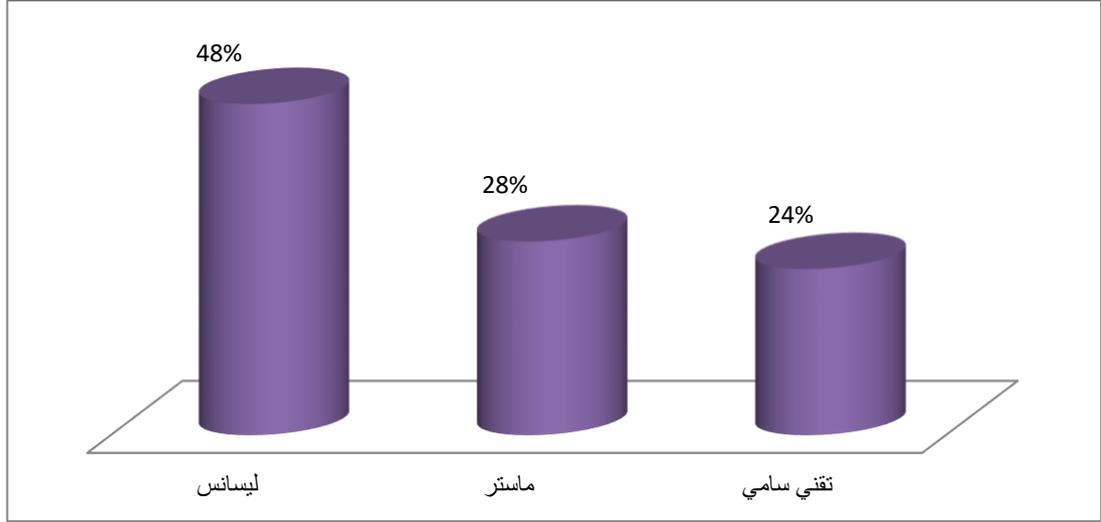
شكل رقم 04: يبين توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة.

من خلال الجدول رقم "07" والشكل رقم "04" يتضح أن أعلى نسبة تعود إلى الموظفين الذين لديهم خبرة من 5 إلى 10 سنوات والتي تقدر بـ44% وهي نسبة معتبرة تمكن المكتبة وحتى العاملين الجدد الاستفادة من خبراتهم في العمل، بينما نسبة 32% تمثل الأفراد الذين لديهم خبرة من 10 إلى 15 سنة وهذا يدل على خبرتهم الطويلة واندماجهم بالمكتبة واعتيادهم على متغيرات العمل واكتسابهم مهارات نفسية واجتماعية في التعامل مع الآخرين، فيما كانت نسبة 12% تمثل الفئة الذين لديهم أقدمية في هذا المجال وممارستهم المهنة أكثر من 15 سنة ويساعد ذلك في رفع أداء المكتبة، أما بالنسبة للفئة الأقل خبرة فهي تقدر بـ12% وهم الأفراد الذين يمارسون المهنة منذ اقل من 5سنوات، وهذا يدل على أن المكتبات تعتمد بشكل كبير على الخبرات الشابة في هذا المجال، كما أن هذا مؤشر على أن معظم عينة الدراسة يتمتعون بخبرة جيدة، مما يكسبهم القدرة على تنفيذ مهامهم وكذلك إدراكهم لأهم قوانين حماية حقوق المؤلف والاستفادة منها في حماية مصنفاتهم من الاعتداءات التي قد تقع عليها بالوسائل المتاحة.

5. المستوى العلمي:

الجدول رقم 11: يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المستوى العلمي
48%	12	ليسانس
28%	7	ماستر
24%	6	تقني سامي
100%	25	المجموع



شكل رقم 05: يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى العلمي

من خلال الجدول رقم "8" والشكل رقم "5" اتضح أن معظم أفراد عينة الدراسة حاملي شهادة ليسانس بنسبة قدرت بـ 48% ثم نسبة 28% لمن لديهم شهادة ماستر، بينما نسبة 24% لفئة تقني سامي، وهذا يدل على أن غالبية الأفراد المستجوبون هم إطارات جامعيين ومؤهلون علمياً لشغل المناصب خاصة في ظل وجود نصوص قانونية تحكم المهنة المكتبية، لأن هذه المهنة تتطلب أفراد متخصصين في المجال من خلال إثبات لمستوياتهم التي تتماشى مع المناصب المتوفرة، وهذا مؤشر ايجابي على أن المكتبات تهتم بتوظيف الكوادر ذات مؤهلات علمية عالية، فالمستوى العلمي للموظف ينعكس في الغالب على أسلوبه في العمل.

المحور الأول: نظام عمل مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية.

أولاً: مكتبة المطالعة العمومية.

س1. ماهي أوقات عمل المكتبة؟

كانت نتائج الإجابة عن هذا التساؤل من طرف الموظفين بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية

محمد عصامي كالتالي:

تعمل هذه المكتبة طول أيام الأسبوع بانضباط؛ بحيث تبدأ من يوم الأحد إلى يوم الخميس من الساعة الثامنة صباحاً إلى ساعة السادسة مساءً مع أخذ فترة راحة وقت الغداء، وإضافة إلى ذلك فإن الموظفين الذين يعملون في ساعات الصباح ليسوا أنفسهم الذين يعملون ساعات المساء، كما أن هذه المكتبة تفتح أبوابها أيضاً يومي الجمعة والسبت من الساعة سابعة صباحاً إلى الساعة السابعة مساءً بدون فترة راحة وذلك لأنهم لا يمارسون المهنة باقي الأيام الأخرى، وهذا راجع إلى نظام عمل المكتبة وربما من أجل مشاركة جميع الموظفين بالأعمال المكتبية بشكل متساوي.

س2. ماهي الخدمات التي تقدمها هذه المكتبة؟

المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية محمد عصامي تقدم خدمات متعددة ومتنوعة كافية لتلبية احتياجات ورغبات المستفيدين ومن بين أهم هذه الخدمات ما يلي:

. المطالعة الداخلية للمنخرطين بالمكتبة وكذلك الإعارة الخارجية.

. خدمات الإعلام الآلي حيث توفر المكتبة قاعات مجهزة بحواسيب موجهة لخدمة القراء.

. الإحاطة الجارية من خلال إعلام المستفيدين الدائمين بكل ما هو جديد ضمن أرصدها الوثائقية.

. البث الانتقائي للمعلومات وذلك من خلال انتقاء مصادر المعلومات التي تخدم شريحة معينة من المستفيدين والتي تعكس اهتماماتهم.

. خدمة حجز الكتب حيث تمكن هذه الخدمة المستفيدين من حجز الكتب التي يكون عليها طلب الإعارة بكثرة، وتهدف إلى ضمان دوران الرصيد الوثائقي بين كل المستفيدين.

. الخدمة المرجعية وذلك من خلال الإجابة على أسئلة واستفسارات المستفيدين وإرشادهم إلى مصادر المعلومات التي تخدم اهتماماتهم.

. البحث في الفهرس الآلي بأقل وقت وجهد باستخدام برمجية سنجابSYNGAB.

ومن خلال نتائج إجابات الباحثين نلاحظ بأن المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية تسعى إلى نشر الوعي الثقافي وتنشيط الأجواء الثقافية والمحلية، وتشجيع رواد المكتبة على القراءة وكسب رضاهم وبالتالي إقبال عدد كبير منهم إلى المكتبة.

س3. ماهي أهم الأنشطة التي تقدمها مكتبة المطالعة العمومية؟

من خلال الدراسة التي قمنا بها كانت نتائج الإجابة على هذا التساؤل كالتالي:

تقدم المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية محمد عصامي العديد من الأنشطة والتي من بينها المكتبة المتنقلة حيث تقوم باختيار احد بلديات الولاية والتي يكون من صعب على سكانها القدوم إلى المكتبة المركزية، فتذهب إليهم لتزويدهم بالأرصدة الفكرية، وكذلك من أنشطتها تحفيظ القرآن وإقامة معارض للكتب، وأيضا الأشغال اليدوية، والمسرحيات، وإقامة مسابقات ثقافية وأنشطة ترفيهية.

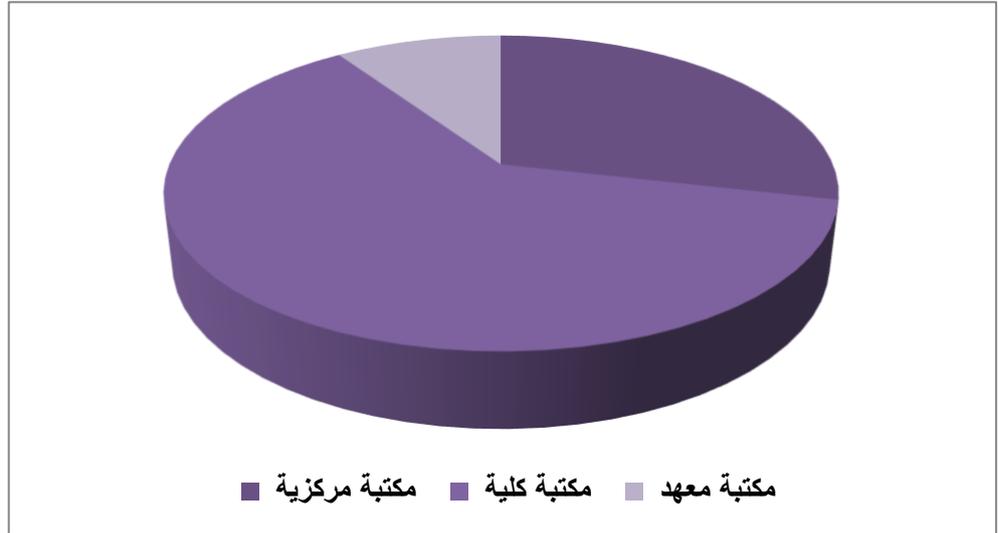
ومن النتائج السابقة نلاحظ أن المكتبة تسعى والى التقرب من جميع شرائح المجتمع بمختلف الطرق الثقافية والتعليمية والترفيهية.

ثانيا: المكتبات الجامعية:

جدول رقم 12: يوضح نوع المكتبة الجامعية حسب العينة

س1: ماهو نوع هذه المكتبة الجامعية؟		
النسبة المئوية	التكرار	نوع المكتبة
28.57%	06	مكتبة مركزية
61.90%	13	مكتبة كلية
9.53%	02	مكتبة معهد

المجموع	21	%100
---------	----	------



شكل رقم 06: يوضح نوع المكتبة الجامعية حسب العينة.

من خلال الجدول رقم "9" والشكل رقم "06" تبين أن نسبة إجابة الموظفين حول أنواع المكتبات الموجودة على مستوى جامعة محمد خيضر كالتالي: مكتبات الكليات في الرتبة الأولى حيث تقدر بـ 61.90% وذلك لأن لكل كلية مكتبة خاصة بتخصصاتها ، وفي المرتبة الثانية المكتبات المركزية بنسبة 28.57% حيث تحتوي على التخصصات المتنوعة التي تشمل كل جامعة، ومكتبات المعاهد في الرتبة الأخيرة بنسبة 9.53% ويدل ذلك على قلة المعاهد الموجود بالجامعة، وتدل النسب السابقة على تعدد المكتبات الجامعية الموجودة بجامعة محمد خيضر التي تضم داخلها مصنفات متنوعة تخدم جمهورها المستفيد.

س2. ماهي أوقات عمل المكتبة؟

من خلال الدراسة التي قمنا بها في مكتبات جامعة محمد خيضر بسكرة، تبين أن هذه المكتبات تعمل من يوم الأحد إلى يوم الخميس من الساعة 8:00 إلى الساعة 12:00

صباحا، ومن الساعة 13:00 إلى 16:00 مساءً، ومن هنا نستنتج بأن هذه المكتبات منضبطة على وقت عمل واحد مشترك بينهم.

س3. ماهي الخدمات تقدمها هذه المكتبة؟

تسعى المكتبات الجامعية لجامعة محمد خيضر سواء كانت مكتبة مركزية أو مكتبة كلية أو مكتبة معهد إلى تلبية احتياجات جمهورها المستفيد وذلك من خلال تقديم خدمات متنوعة في اقصر وقت واقل جهد، ومن خلال دراسة إجابات المبحوثين حول هذا التساؤل تبين أن المكتبات الجامعية تشترك في تقديم الخدمات التالية:

. تزويد المكتبة برصيد وثائقي ملائم ومساير لمتطلبات المستفيدين.

. الإعارة بنوعها الداخلية والخارجية وهي تعتبر عنصر الحيوي بالنسبة للمكتبات.

. تعريف الأساتذة والطلبة بالبرمجية الخاصة بالمكتبة (PMB) وطريقة عملها.

. البث الانتقائي للمعلومات.

. الإحاطة الجارية.

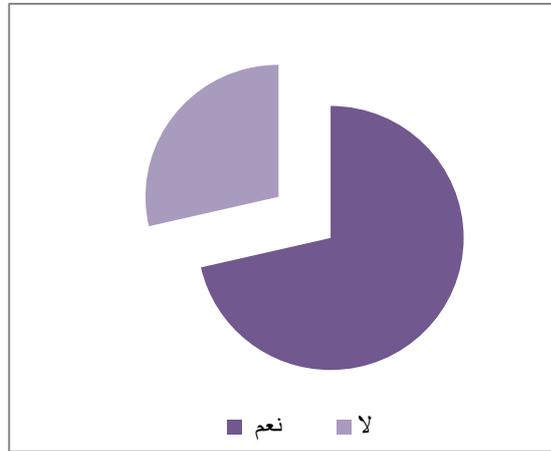
. البحث الببليوغرافي.

. الخدمات المرجعية.

وإضافة إلى هذه الخدمات تقوم المكتبات المركزية في كل من القطب الجامعي شتمة والجامعة المركزية بخدمة التسجيل في النظام الوطني للتوثيق على الخط المباشر، وكذلك التسجيل في المكتبة الرقمية التابعة للديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.

جدول رقم 13: يوضح نسبة المكتبات الجامعية التي تقدم أنشطة حسب العينة.

س4. هل تقدم هذه المكتبة أنشطة لجمهورها المستفيد؟		
الاحتمالات	التكرارات	النسبة
نعم	15	%71.42
لا	6	%28.58
المجموع	21	%100



شكل رقم 07: يوضح نسبة المكتبات الجامعية التي تقدم أنشطة حسب العينة.

من خلال الجدول السابق والشكل أعلاه يتبين لنا أن مكتبات جامعة محمد خيضر تحتوي على مكتبات تقوم بتقديم أنشطة بنسبة 72.42%، بينما هناك مكتبات لا تقدم أنشطة قدرت بنسبة 28.58%، وهذا راجع إلى طبيعة ونظام عملها حيث أن اغلب هذه المكتبات تقوم بتقديم أنشطة بغرض تكامل الخدمة المكتبية وجذب أكبر عدد من المستفيدين، بينما تكتفي المكتبات الأخرى بالقيام بالأعمال الروتينية المطلوبة منها فقط، وتم إبراز أهم الأنشطة التي تقدمها معظم هذه المكتبات من خلال النتائج المتحصل عليها من إجابات المبحوثين حول التساؤل التالي:

. ماهي الأنشطة التي تقدم هذه المكتبة لمستفيديها؟

كانت نتائج الإجابة عن هذا التساؤل من طرف الموظفين في مكتبات جامعة محمد خيضر بسكرة التي تقدم أنشطة متنوعة كالتالي:

. التوجيه والإرشاد حيث يتم ذلك من خلال توعية المستفيدين بالنظام والقوانين الخاص بالمكتبة و تكوين المستفيدين ومساعدتهم على القيام بعمليات البحث الببليوغرافي .

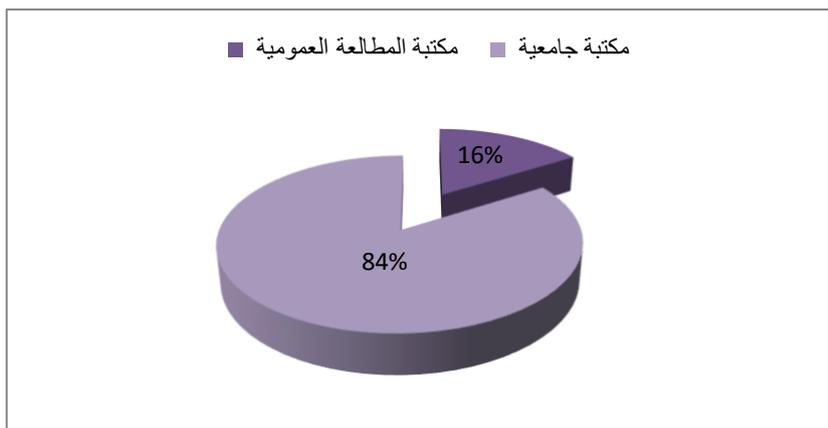
. تنظيم معارض خاصة بالأرصدة الفكرية الموجودة بالمكتبة (كتب، أطروحات، دوريات...) للطلبة والأساتذة، التي تساعد وتخدم دراساتهم العلمية.

. وضع لافتات إرشادية حول المقتنيات الجديدة المتوفرة بالمكتبة لإحاطتهم بكل ما هو جديد.

المحور الثاني: وعي الموظفين في مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية بالحماية الوطنية والدولية لحقوق المؤلف والهيئات المسؤولة عنها.

جدول رقم14: يوضح نوع المكتبة من خلال إجابة المبحوثين

س1. ماهو نوع هذه المكتبة؟		
النسبة المئوية	التكرار	نوع المكتبة
16%	04	مكتبة المطالعة العمومية
84%	21	مكتبة جامعية
100%	25	المجموع



شكل 08: يوضح نوع المكتبة من خلال إجابة عينة الدراسة.

من خلال الجدول رقم "11" والشكل رقم "08" نلاحظ بأن الدراسة التي قمنا بها كانت نسبة إجابة المبحوثين في المكتبات الجامعية أكبر من نسبة المبحوثين في المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية المجاهد محمد عصامي ، حيث قدرت نسبتها بـ 84% من العينة الإجمالية المدروسة وبذلك شملت 21 موظف في المكتبات الجامعية وهذا راجع إلى تعدد المكتبات الموجودة بجامعة محمد خيضر بسكرة، بينما في المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية قدرت بنسبة 16% حيث شملت 05 موظفين برتب مختلفة وهذا لأن دراستنا شملت مكتبة مطالعة عمومية واحدة، وتفاوتت النسبة السابقة يدل أن دراستنا شملت مناصب شغل متنوعة وخبرات مهنية متفاوتة مما يساهم في تطوير المكتبتين وتقديم أداء عالي يمكنهما من تحقيق طموحاتهما.

س2. ماهي أنواع المصنفات الموجودة في هذه المكتبة؟

من خلال الدراسة التي قمنا بها في كل من المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية محمد عصامي والمكتبات الجامعية بجامعة محمد خيضر بسكرة، اتضح لنا بأنها كلاهما يحتوي على مصنفات أدبية وفنية وعلمية بشكلها التقليدي الورقي المتمثل في الكتب والدوريات والقواميس والأطروحات... الخ، وأيضاً تحتوي على أرصدة فكرية على أقراص DVD و CD يتم استخدامها داخل المكتبة ولا يسمح بإعارتها خارجياً، وهذا يدل على أن المكتبتين غنيتين برصيد فكري يشمل مجالات مختلفة ، كما أن هدفهما خدمة الجمهور المستفيد وتسهيل عليه الوصول إلى المعلومات المطلوبة من خلال توفيرها بأشكال مختلفة تناسبه.

س3. ماهي الاعتداءات التي يمكن أن تتعرض لها المصنفات المتوفرة بالمكتبة؟

كانت نتائج الإجابة على هذا التساؤل من طرف المبحوثين في المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية محمد عصامي والمكتبات الجامعية بجامعة محمد خيضر بسكرة، من خلال الدراسة التي قمنا بها كالتالي:

. السرقة العلمية للأرصدة الفكرية ونسبها إليهم.

. إعادة النسخ أو الطبع دون إذن.

. تحويل شكل المصنف إلى شكل مغاير للأصل.

. الإتلاف وتمزق الكتب من كثرة الاستخدام وعدم المحافظة عليها من طرف المستفيدين.

. ضياع الكتب من طرف المستفيدين.

س4. ماهي الوسائل التي تستخدمها هذه المكتبة لحماية حقوق المؤلف؟

من النتائج المتحصل عليها حول الإجابة عن هذا التساؤل ما يلي:

. التوعية بقانون حق المؤلف في الجزائر.

. إتاحة المصنفات الموجودة في المكتبة ضمن نطاق رسمي.

. تحديد ضوابط نسخ الأوعية الفكرية ، بحيث يمنع نسخ الكتب بصيغة الكترونية، والاكتفاء فقط

بتسجيل البيانات الببليوغرافية الخاصة بالكتاب والمتمثلة في (عنوان الكتاب، واجهته، اسم

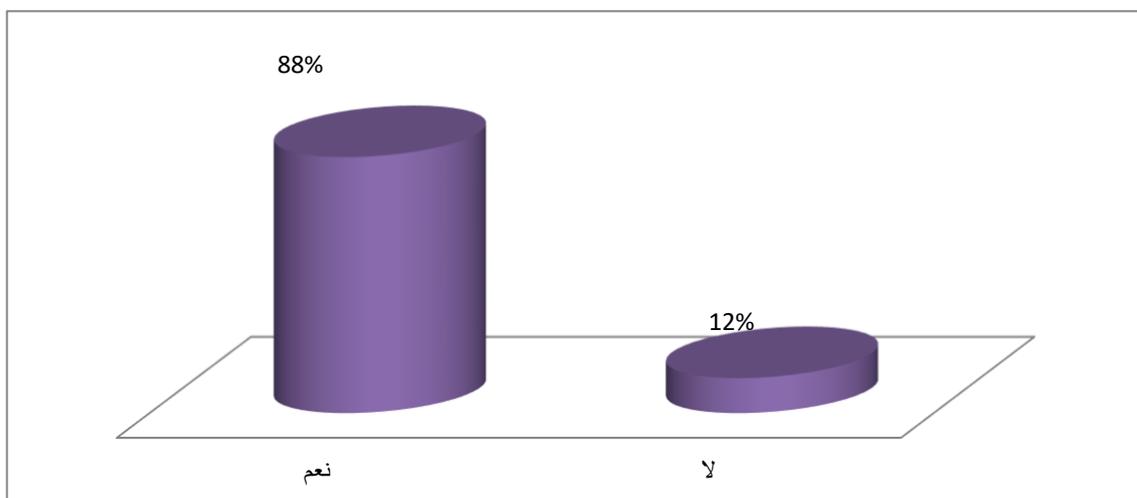
المؤلف، قائمة المحتويات،الكلمات المفتاحية، دار وسنة النشر...)

. توعية المستفيدين بالعقوبات الناجمة عن السرقة العلمية للأرصدة الفكرية، وبضرورة نسب

المصنف إلى مؤلفه.

جدول رقم 15: يمثل نسبة دراية بأهم المنظمات والهيئات الوطنية والدولية التي تسعى إلى حماية حقوق المؤلف وطنيا ودوليا.

س5. هل لديكم دراية بأهم المنظمات والهيئات الوطنية والدولية التي تسعى إلى حماية حقوق المؤلف وطنيا ودوليا؟		
الاحتمالات	التكرارات	النسبة
نعم	22	%88
لا	3	%12
المجموع	25	%100



شكل رقم 09: يمثل نسبة دراية بأهم المنظمات والهيئات الوطنية والدولية التي تسعى إلى حماية حقوق المؤلف وطنيا ودوليا

من خلال النتائج المعروضة في الجدول السابق والشكل البياني أعلاه ، تبين أن غالبية الموظفين في كل المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية والمكتبات الجامعية بجامعة محمد خيضر لديهم دراية بأهم المنظمات والهيئات الوطنية والدولية التي تسعى إلى حماية حقوق المؤلف ووطنيا ودوليا، حيث قدرت نسبتهم بـ 88%، بينما تمثل نسبة 12% عدم دراية الموظفين بهذه الهيئات والمنظمات، ونرجع ذلك إلى المكتسبات البيداغوجية والأكاديمية في المكتبتين ، حيث أن بعض الدفعات وخريجي علم المكتبات درسوا مقياس الملكية الفكرية وحقوق المؤلف وتعرفوا على هذه الهيئات والمنظمات، في حين أن بعض الدفعات من النظام الكلاسيكي لم يتم تكوينهم في هذا المجال ، كما يمكن إرجاع ذلك إلى تكوينهم الذاتي واجتهادهم الشخصي لرفع مستواهم العلمي، وتم تدعيم هذه النتائج بذكر أهم الهيئات والمنظمات والتي تسعى لحماية حقوق المؤلف ووطنيا ودوليا وكانت كالتالي:

. الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ONDA الذي يحمي مصنفات التراث التقليدي والمصنفات الوطنية، كما يدافع على المصالح المعنوية والمادية للمؤلفين.

. المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO التي ترمي إلى تقديم المساعدات القانونية والتقنية وتسوية المنازعات، وكذلك جمع المعلومات ونشرها مع توفير الحماية للمصنفات ومؤلفيها.

. منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم UNESCO التي تسعى إلى نشر الثقافة والمعرفة بمختلف أنواعها وأشكالها بين الأفراد عن طريق حماية التراث العالمي من الكتب والأعمال الفنية.

. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ALECSO التي تهدف إلى رفع المستوى الثقافي وتمتية اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية داخل الوطن وخارجه.

. منظمة التجارة العالمية OMC التي تسعى إلى تنمية و تقوية الاقتصاد وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية.

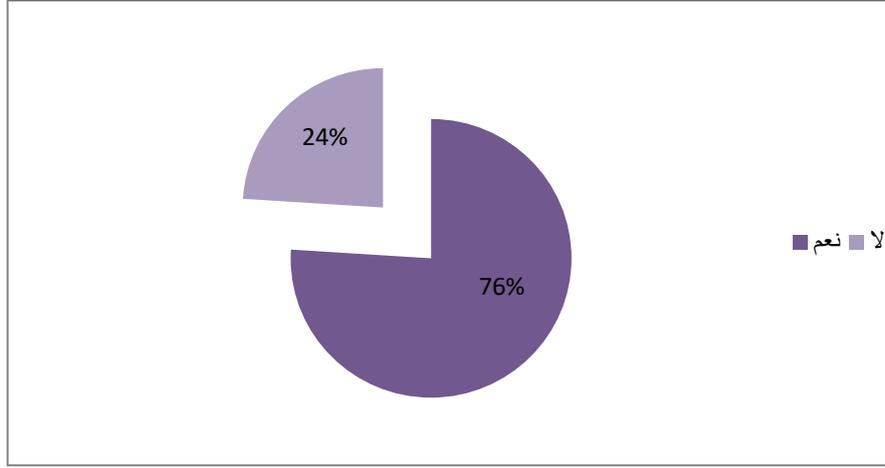
المحور الثالث: واقع استغلال مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية لاستثناءات الواردة عن حقوق المؤلف في التشريع الدولي والوطني .

س1. ماهي الاستثناءات القانونية المتعلقة بحماية حقوق المؤلف التي تستفيد منها مكتبتكم؟

أدلى المستجوبون على أن أهم الاستثناءات القانونية المتعلقة بحماية حقوق المؤلف التي تستفيد منها كامل المكتبات التي قمنا بدراستها تتمثل في حق الاستنساخ المرخص قانونيا، بحيث أتاح المشرع الجزائري تراخيص إجبارية للعديد من الهيئات التي من بينهم المكتبات بمختلف أنواعها، وذلك من خلال طلب ترخيص بالاستنساخ المصنفات بدون الحاجة إلى أخذ الإذن من المؤلف أو أي مالك للحقوق، لأغراض تعليمية، أو في حالة ضياع أو عدم صلاحيتها للاستخدام، وبذلك يساهم في تزويد المكتبات برصيد فكري يلبي كافة احتياجات جمهورها المستفيد وكسب رضاهم.

جدول رقم16: بين نسبة المطلعين على الأمر 05.03 الخاص بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

س2. هل أنت مطلع على الأمر 05.03 الخاص بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة؟			
الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية	
نعم	19	%76	
لا	6	%24	
المجموع	25	%100	



شكل رقم 10: بين نسبة المطلعين على الأمر 05.03 الخاص بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة

من خلال الإحصائيات البيانية الموجودة في الجدول رقم "13" والشكل رقم "10" اتضح أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة مطلعين على الأمر 05.03 الخاص بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وهذا ما تؤكدته النسبة 76% وهذا راجع لانضباط المكتبات بالقوانين التي ينص عليها هذا الأمر مما يدل على اهتمامهم الكبير بحماية حقوق المؤلف، وحرصهم على اقتناء مصنفات محمية وطنيا ودوليا، كما تشير نسبة 24% من الأفراد المبحوثين أنهم غير مطلعين على هذا الأمر وهذا لأنهم درسوا في النظام الكلاسيكي القديم أو ربما بسبب تركيزهم على الأعمال المكتبية التي تخص مناصب شغلهم.

جدول رقم 17: يوضح الاستفادة الفعلية للمكتبات من الاستثناءات المنصوص عليها في الأمر 05.03

س3. هل استفادة فعلياً مكتبتكم من الاستثناءات المنصوص عليها في الأمر 05.03؟		
الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	19	100%

0	0	لا
%100	19	المجموع

كشفت النتائج المتحصل عليها في الجدول "14" أن إجابات المبحوثين تؤكد بأن مكتباتهم استفادة فعليا من الاستثناءات المنصوص عليها في الأمر 05.03 بنسبة 100%، وهذا راجع لتزويد المكتبات بنسخ من الأرصدة الفكرية المتنوعة، وإضافة إلى ذلك استفادة المكتبات من الحماية التي يوفرها للمصنفات المنصوص عليها فيه من الاعتداءات التي تقع عليها على سبيل المثال عدم نسب مصنف إلى مؤلف آخر، وأيضا الحفاظ على نفس واجهة الكتاب وكامل البيانات والمحتويات التي تخصه، وإضافة إلى ذلك تشريعه لعقوبات لكل متعدي على المؤلف أو على مصنفه.

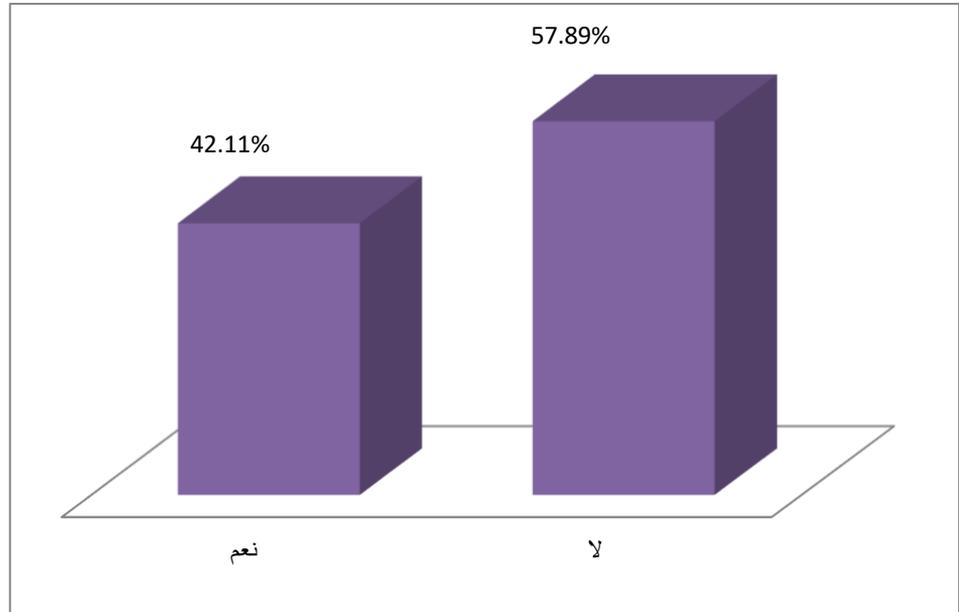
جدول رقم 18: يوضح إجابة عينة الدراسة حول إذا واجهتهم مشاكل أثناء استغلالهم المصنفات المنصوص عليها في الأمر 03-05

س4. هل واجهتكم مشاكل أثناء استغلال المصنفات المنصوص عليها في الأمر 05.03؟		
الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	0	0
لا	19	%100
المجموع	19	%100

تظهر نتائج الجدول أعلاه لعينة الدراسة الذين لديهم دراية بالأمر 03-05 لم تواجههم أي مشاكل أثناء استغلالهم للمصنفات المنصوص عليها في هذا الأمر بنسبة 100%، ويدل ذلك على أن هذه المصنفات تخدم متطلبات المكتبات سواء كانت مكتبة مطالعة عمومية أو مكتبة جامعية.

جدول رقم 19: يوضح النسبة التي ترى أنه يجب إضافة استثناءات أخرى

س5. هل ترى أنه يجب إضافة استثناءات أخرى للاستفادة منها؟		
النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات
42.11%	08	نعم
57.89%	11	لا
100%	19	المجموع



شكل رقم 11: يوضح النسبة التي ترى أنه يجب إضافة استثناءات أخرى.

كشفت نتائج الجدول رقم "16" والشكل رقم "11" أن معظم أعضاء العينة ترى بأنه لا حاجة إلى إضافة استثناءات أخرى بنسبة 57.89%، بينما يرى البعض من المبحوثين أنه يجب إضافة استثناءات أخرى بنسبة 42.11%، وهذا راجع لتنوع التخصصات في كل مكتبة وحاجة المستخدمين إلى إضافة استثناء آخر يسهل عليهم الوصول إلى المعلومات المرجوة، حيث توصلنا من خلال الدراسة التي قمنا بها إلى نتائج من إجابات المبحوثين حول الاستثناءات

المراد إضافتها والتي كانت تنص على إضافة استثناء الترجمة المرخص قانونياً فهو حق لكل مواطن إذا كان الغرض منه تعليمي، وذلك من خلال توفير نسخ تترجم المصنفات الموجودة بلغات أجنبية بشكل يلبي احتياجات المستفيدين بأقل جهد وأقصر وقت.

س6. كيف ينعكس استغلال مكتبتكم للاستثناءات الواردة عن حقوق المؤلف على الخدمات التي تقدمها هذه المكتبة؟

من خلال الدراسة التي قمنا كانت النتائج المتحصل عليها إجابة المبحوثين حول هذا التساؤل كالتالي:

ينعكس استغلال الاستثناءات الواردة عن حقوق المؤلف على الخدمات التي تقدمها كل من المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية مجاهد محمد عصامي ومكتبات جامعة محمد خيضر بسكرة بشكل فعال وإيجابي، بحيث تساهم في توعية الموظفين والمستفيدين للانضباط بالقوانين الخاصة بحقوق المؤلف لتجنب وقوع أي نوع من الاعتداءات عليها، كما توفر نسخ للأرصدة فكرية ومعلومات قيمة تفيد جمهورها المستفيد وتساهم في تطوير الخدمات المكتبية.

5. نتائج الدراسة على ضوء الفرضيات:

الفرضية الأولى: "تسعى مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية إلى تلبية كافية احتياجات مستفيديها"

تحقق الفرض الأول من خلال النتائج المتوصل إليها من السؤالين رقم "02" و"03" اللذان يخصان مكتبات المطالعة العمومية، والسؤال رقم "03" الخاص بالمكتبات الجامعية، في المحور الأول المعنون بـ"نظام عمل مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية".

الفرضية الثانية " توفر كل من مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية الحماية القانونية الكافية لاستثناءات حقوق المؤلف "

تحققت هذه الفرضية من خلال إجابات المبحوثين على التساؤلات من السؤال رقم "04" او "05" من المحور الثاني المعنون بـ "وعي الموظفين في مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية بالحماية الوطنية والدولية لحقوق المؤلف والهيئات المسؤولة عنها".

الفرضية الرئيسية المتمثلة في " ان مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية تستغل فعلياً استثناءات حقوق المؤلف التي يتيحها التشريع الدولي والتشريع الوطني الجزائري "

تحققت هذه الفرضية من خلال تحقق الفرضيات الفرعية و الإجابة عن تساؤلات المحور الثالث المعنون بـ " واقع استغلال مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية لاستثناءات حقوق المؤلف في التشريع الدولي والتشريع الوطني "

6. نتائج العامة للدراسة:

بعد الدراسة التي قمنا بها في المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية المجاهد محمد عصامي وفي مكتبات جامعة محمد خيضر بسكرة، توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي جاءت كالآتي:

. التنوع في الجنس الوظيفي على مستوى المكتبتين وتفاوت أعمارهم، إضافة إلى شغلهم مناصب مهنية متفاوتة تحكها سنوات خبرة ومستوى علمي معين.

. تقدم كلا المكتبتين خدمات وأنشطة مكتبية متعددة تساهم في تطويرها وبناء مجتمع واعي ومتقف.

. تحتوي المكتبتين على منصفات أدبية وفنية وعلمية بأشكال مختلفة تلبي احتياجات مستفيديها، إلا أنها تتعرض للعديد من الاعتداءات التي قد تكون من طرف المستفيدين أو من طرف العوامل الفيزيائية، وهذا ما دفع المكتبتين إلى توفير وسائل لحمايتها.

. دراية أغلبية الموظفين في كلا المكتبتين بأهم المنظمات والهيئات الوطنية والدولية التي تسعى إلى حماية حقوق المؤلف.

. اطلاع أغلبية عينة الدراسة على الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، حيث استفادت المكتبات المدروسة من الاستثناءات التي نص عليها هذا الأمر في تزويد مكتباتها بأرصدة فكرية متنوعة، وبذلك تلبية طلبات واحتياجات مستفيديها.

. تبين إجابات بعض المبحوثين أنه يجب إضافة استثناءات أخرى تخدم مجموعة من المستفيدين، بحيث يتم إضافة استثناء الترجمة المرخص قانونياً، وهذا من أجل خدمة المستفيد الذين يحتاجون إلى مصنفات بلغات مغايرة.

. ينعكس استغلال المكتبات المدروسة للاستثناءات الواردة عن حقوق المؤلف على الخدمات التي تقدمها بشكل فعال وإيجابي يساهم في تطورها واكتسابها ميزة تنافسية بين المكتبات الأخرى.

خاتمة

خاتمة:

بتوفيق من الله عز وجل تم هذا العمل بعد جهد وصبر ليسا بالهينين، وفي ختامي دراستي هذه التي انصب موضوعها : "واقع استغلال مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية لاستثناءات حقوق المؤلف الواردة في التشريع الدولي والتشريع الوطني الجزائري" وقيام بالدراسة التطبيقية في كل المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية والمكتبات الجامعية بجامعة محمد خيضر . بسكرة . ، نستنتج بأن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه هذه المكتبات هو تلبية احتياجات روادها وكسب رضاهم من خلال الخدمات والأنشطة التي تقدمها لهم، وكذلك من خلال توفير الجو والمكان الملائم داخل المكتبة، وسرعة وفطنة الموظفين التي من خلالها يتم إيصال المعلومات المطلوبة للمستفيد بأقل جهد واقصر وقت، حيث أن استغلال مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية لاستثناءات حقوق المؤلف الواردة في التشريع الدولي والتشريع الوطني الجزائري أدى إلى تحقيق أهداف هذه المكتبات وتطويرها وتزويدها بكم هائل من المعلومات التي تخص مختلف المجالات، كما أن استغلالها يوفر الحماية المادية والمعنوية للمؤلف ولمصنفاته وذلك من خلال التشريعات القانونية التي من أهمها الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة الذي ينص على مجموعة من الشروط التي يجب التقيد أثناء استغلال هذه المصنفات ويبرز كذلك العقوبات الناجمة على أي نوع من الاعتداءات التي تقع على المصنفات أو على مؤلفيها.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها من دراستنا ارتأينا تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها تساعد على استغلال استثناءات الخاصة بحقوق المؤلف وحمايتها من الاعتداءات التي تقع عليها وهي :

. التعريف بقوانين حماية حقوق المؤلف الوطنية وعلى رأسها الأمر 03-05 الخاص بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

. تأمين وصيانة المصنفات لحمايتها من التلف والتمزق.

. إضافة استثناء الترجمة للمصنفات الأجنبية.

قائمة المراجع والمصادر

. قائمة المراجع والمصادر:

. المصادر والمراجع الأجنبية:

1. b galenge .(بلا تاريخ). les petites bibiliotheè.
2. C-A Julien .(1979) .Histoire de l'Algérie contemporaine.1،2 .
3. galenge, b .(1993) .les petites bibliothèques publiques.
4. H Le maitre .(1931) .La lecture publique:mémoire et voeux du congre international d'Alger.
5. Ifla/Unesco .(1994) .Manifeste d'IFIA/ UNESCO sur la bibiothèque publique1994> من <http://:www.ifla.org>. تاريخ الاسترداد 12 12 ,2022 ،
6. R Garmain .(1955) .La politique indigène de Bugeaud.
- v pirre .(1982) .les bibliothèques en france.

. المصادر والمراجع العربية:

7. أبو قاسم، سعدالله. (1981). تاريخ الجزائر الثقافي من القرن العاشر الى القرن الرابع عشر هجري (16-20م). الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
8. احمد نافع المدادحة. (2011م/1432ه). أنواع المكتبات . عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع .
9. الامر رقم 73-26 المؤرخ في 5 جوان 1973 ينطلق بأن نظام الجزائر للاتفاقية العالمية سنة1952 حول حقوق المؤلف المراجعة بباريس 24 جويلية 1971. (03 جوان , 1973).
10. السعيد بو عافية. (2015). إدارة الجودة الشاملة بالمكتبات الجامعية. قسنطينة،الجزائر: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع.
11. المرسوم التنفيذي 05 /356 المتضمن القانون الاساسي لديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة المعدل والمتمم. (21 09 ,2005).
12. امر رقم 03-05 مؤرخ في 19 جمادى الاولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة2003، يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. (23 يوليو , 2003).

13. أمينة خملة. (2021 - 2022). دراسات الجمهور واثرها في تنمية المقرئية لدى مستخدمى المكتبات الجامعية : دراسة احصائية مقارنة بمكتبات قطب شتمة، رسالة الماجستير. بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.
14. بدر، احمد، عبد الهادي، و محمد فتحي. (1978). المكتبات الجامعية: دراسات فى المكتبات الاكاديمية والبحثية. القاهرة: مكتبة غريب.
15. بلخير صبرينة. (2019-2020). الحماية الدولية لحقوق المؤلف، رسالة ماجستير. بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.
16. بن ديدى جميلة. (2015-2016). الحماية الوطنية والدولية للمصنفات الادبية. باتنة: جامعة باتنة.
17. بن سالم عبير. (2019-2020). الآليات الدولية لحماية الملكية الفكرية، رسالة ماجستير. بسكرة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق.
18. بن مخلوف رحاب. (2019 - 2020). الحماية القانونية لحقوق المؤلف فى التشريع الجزائري. رسالة ماجستير، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي
19. بن يطو اسامة. (2018-2019). الحق فى الوصول الى المعرفة فى ظل نظام الملكية الفكرية دراسة فى التشريع الجزائري والمواثيق الدولية، رسالة دكتوراه، باتنة : جامعة باتنة1- الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق.
20. بوترة شمامة. (2016). الحماية الدولية لحقوق المؤلف .
21. بوذن ناصر. (2019 - 2020). دعم المكتبات الجامعية للاتصال العلمى بين الاساتذة الجامعيين: دراسة ميدانية بكلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة محمد خيضر بسكرة - أنموذجا-. رسالة ماجستير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
22. بوراوي أحمد. (2014-2015). الحماية القانونية لحق المؤلف والحقوق المجاورة فى التشريع الجزائري والاتفاقيات الدولية، رسالة دكتوراه، باتنة: جامعة باتنة -1.
23. جبران خليل ناصر. (2017-2018). حماية الملكية الفكرية: حقوق المؤلف فى ظل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية، رسالة دكتوراه، وهران: جامعة وهران أحمد بن بلة.
24. جبهة التحرير الوطنى ، الميثاق الوطنى 1976. (1976).
25. جبهة التحرير الوطنى، الميثاق الوطنى 1986. (1986).
26. جلال وفاء محمدين. (2004). الحماية القانونية للملكية الصناعية وفقا لاتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريس). الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة .

27. جهارة وريدة. (2019-2020م). الحماية القانونية لحق المؤلف، رسالة ماستر، بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة
28. حسن الرشاد. المكتبات ورسالتها. القاهرة: دار الفكر.
29. حسونة عبد الغني. (2007 - 2008). ضمانات حماية الملكية الفكرية في التشريع الجزائري، رسالة ماستر، بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.
30. حسيبة شتيوي. (2015 - 2016). الحماية القانونية لحقوق المؤلف في التشريع الجزائري، رسالة ماستر، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
31. حسين مبروك. (2007). المدونة الجزائرية للملكية الفكرية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
32. حمودي سارة. (2016). الخبرات المهنية للعاملين بالمكتبات الجامعية ودورها في تطوير الخدمات: من خلال توصيف المهام بمكتبة جامعة الجزائر 1. مجلة الدراسات وابحاث.
33. حميد بومعزة، و ابراهيم بن كلثوم. (2018/2017). النشاطات الثقافية في المكتبات العمومية (مكتبات الاطفال): المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية غليزان نموذجا. رسالة ماستر كلية العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.
34. حنان براهيممي. (بلا تاريخ). حقوق المؤلف في التشريع الداخلي.
35. حنان عطار. (2021/2020). واقع الخدمات المكتبية الموجهة للطفل بمكتبات المطالعة العمومية: دراسة ميدانية بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية. ملحقه الحمامات - تبسة، رسالة ماستر، تبسة: جامعة العربي التبسي.
36. حياة طرشي. (2011 - 2012). المكتبات وحق المؤلف في ظل البيئة الرقمية: دراسة ميدانية بمكتبات جامعة محمد خيضر بسكرة، رسالة ماجستير، قسنطينة: جامعة منتوري قسنطينة.
37. خطاب السعيد مبروك. (2014). لوائح المكتبات الجامعية في العصر الرقمي. عمان.
38. رابح ضيافي، و هشام بن زروق. (2019 - 2020). الحماية القانونية للمصنفات الرقمية في التشريع الجزائري، رسالة ماستر، بومرداس: جامعة أحمد بوقرة بومرداس.
39. روز، ارنستين. (1963). المكتبة العامة واثرها على حياة الشعب. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.
40. رياض عبد الهادي منصور عبد الرحيم. (2012). التنظيم الدولي لحماية الملكية الفكرية في ظل اتفاقيات المنظمة العالمية للملكية الفكرية (W.I.P.O). الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

41. زهية درويش، و سعدية بصافي. (2018-2019). النشر الإلكتروني في المكتبات الجامعية الجزائرية: المكتبة المركزية لجامعة العلوم والتكنولوجيا وهران - انموذجا - رسالة ماستر مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
42. سامي جعيج. (2018 - 2019). الحماية القانونية للمؤلف وفق الامر 03 - 05، رسالة ماستر، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
43. سمية الزاحي. (2006/2005). المكتبات العامة في الجزائر بين النظريات العلمية ومعطيات الواقع "المكتبات العامة البلدية لولاية سكيكدة، نموذجا، رسالة ماجستير. كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم المكتبات، قسنطينة: جامعة منتوري.
44. سهام بسلطان. (2016/2015). مكتبات المطالعة العمومية ودورها في تنمية ثقافة المجتمع: المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية لولاية مستغانم "د.مولاي بلحميسي" نموذجا، رسالة ماستر، مستغانم: جامعة مستغانم.
45. سهام عميمور. (2011-2012). المكتبات الجامعية ودورها في تطوير البحث العلمي في ظل البيئة الالكترونية - دراسة ميدانية بالمكتبات الجامعية لجامعة جيجل -رسالة ماجستير، قسنطينة: جامعة منتوري - قسنطينة -.
46. سهير احمد محفوظ. (1998). الخدمة المكتبية العامة للاطفال. القاهرة : مكتبة زهراء الشرق .
47. سورة النساء. (بلا تاريخ).
48. شيروان هادي اسماعيل. (2010). الحدودية لحماية الملكية الفكرية. عمان: دار الدجلة.
49. صفاء فوزي خالد الزعبي. (2022). المنظمة العالمية للتجارة وبلدان العالم النامية. P ، 681.
50. صوفي عبد اللطيف. (1998). المكتبات المدرسية : تنظيمها، مصادرها ودورها في مستقبل التربية . دمشق : دار طلاس .
51. صونية حقااص. (2011-2012). حماية الملكية الفكرية الأدبية والفنية في البيئة الرقمية في ظل التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، قسنطينة: جامعة منتوري -قسنطينة-.
52. صونية حقااص. (2021-2022). دور مكتبات المطالعة العمومية في تحسين سلوكيات الطفل من خلال العلاج بالقراءة " الببليوترابي" دراسة ميدانية بمكتبة المطالعة العمومية المركزية لولاية بسكرة وملحقاتها، رسالة دكتوراه، قسنطينة ، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري.
53. طيب محمدي محمد. (2018/2019). نشاطات مكتبات المطالعة العمومية ودورها في تنمية القراء لدى تلاميذ المدارس - دراسة ميدانية بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية" عصامي محمد" بسكرة رسالة ماستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

54. عاشور جميل، و صالح محمد. (1992). المكتبات الجامعية بالمملكة العربية السعودية: حاضرها ومستقبلها. الرياض: دار المريخ للنشر .
55. عائشة خزور. (2014-2015). النطاق القانوني للحقوق الواردة عن المصنفات الادبية والفنية. الجلفة: جامعة زيان عاشور بالجلفة.
56. عباس جهاد. (2013-2014). الاليات القانونية لحماية الملكية الفكرية، رسالة ليسانس،ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
57. عبد الجليل فضيل،البر عصي. (2006). نشأة حقوق الملكية الفكرية وتطورها . ليبيا : مجلس الثقافة العام .
58. عبد الهادي، محمد فتحي، جمعة، و نبيلة خليفة. (2001). المكتبات العامة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
59. عطية رابح. (2018-2019). دور منظمة اليونسكو في حماية حقوق الانسان، رسالة ماستر، بسكرة : جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق .
60. عمر احمد همشري. (2008). مدخل الى علم المكتبات والمعلومات . عمان : دار الصفاء .
61. غادة عبد المنعم موسى. المكتبات ومرافق المعلومات النوعية: ماهيتها،ادارتها،خدماتها،تسويقها. الاسكندرية: دار الجامعيين للطباعة والتجليد.
62. فانتن حسين حوى. (2010). المواقع الالكترونية وحقوق الملكية الفكرية. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
63. فاضلي ادريس. (2007). المدخل الى الملكية الفكرية " الملكية الادبية والفنية والصناعية". بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
64. فاضلي ادريس. (2003). حقوق المؤلف والحقوق المجاورة . بن عكنون، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .
65. قاسم حشمت. (1990). الصحة النفسية للطفل. عمان: دار الصفاء.
66. كنعان نواف. (2009). حق المؤلف: النماذج المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايته. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
67. ماهر حمادة، و محمد. (1981). مدخل الى علم المكتبات. جدة: دار الشروق.
68. محمد سرحان علي المحمودي. (2019). مناهج البحث العلمي. دار الكتب، صنعاء.

68. محمد سعد الرحاحلة، و ايناس الخالدي. (2012). مقدمات في الملكية الفكرية. عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
69. محمد عبد الله احمد العطاب. (2010). المكتبات العامة في اليمن (دراسة مسحية تقويمية) رسالة ماجستير، نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي كلية الاداب والعلوم الانسانية قسم المكتبات وعلم العلوم، اليمن: جامعة صنعاء.
70. محمد عبيد، محمد محمود. (2007). منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات البلدان الاسلامية. مصر : دار الكتب القانونية .
71. محمد فتحي عبد الهادي، و نبيلة خليفة جمعة. (2003). المكتبات العامة. القاهرة: دار مصر اللبنانية.
72. محمد هاني. (2009). المكتبة والمجتمع انواع المكتبات واثرها في قيام الحضارات. كفر الشيخ: دار العلم والايمان للنشر والتوزيع.
73. محمود ايتم. (2005). دليل المكتبة العامة ومكتبة الاطفال . فلسطين : مؤسسة عبد الرحمان القطان .
74. محي الدين، عكاشة. حقوق المؤلف على ضوء القانون الجزائري الجديد. بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
75. منال بركات. (2018 - 2019). التخطيط الاستراتيجي ودوره في تطوير أداء المكتبات الجامعية: دراسة ميدانية بالمكتبة المركزية قطب شتمة بجامعة محمد خيضر - بسكرة -رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة.
76. نادية زواني. (2021). الاستثمار في الملكية الفكرية.
77. نجية قموح. (1997). الاطار القانوني والتنظيمي للمكتبات العامة في الجزائر: دراسة وصفية تحليلية لمكتبات الشرق الجزائري ، رسالة ماجستير، معهد علم المكتبات، قسنطينة: جامعة قسنطينة.
78. نسرين بولمشك، و زاهية لأغا. (2015-2016). الحقوق المادية للمؤلف، جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية -.
79. نسرين شريفي. (2014). حقوق الملكية الفكرية. الجزائر: دار بلفيس للنشر، الجزائر.
80. هبة حماص. (2019/2018). تطبيق مبادئ الادارة العلمية في المكتبات العامة: دراسة ميدانية بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية المجاهد محمد عصامي بسكرة، رسالة ماستر، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

81. هـاماز لينةة. (2014-2015). الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة . أم البواقي : جامعة العربي بن مهيدى، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق.
82. وزارة الثقافة . (24 . 05 . 2012). المرسوم التنفيذي المحدد للقانون الاساسي لمكتبات المطالعة العمومية . الجريدة الرسمية رقم 234-12 .
83. وزارة الثقافة. (26 , 02 , 2009). القرار الوزاري المشترك المحدد للتنظيم الداخلي لمكتبات المطالعة العمومية وملحقاتها. الجريدة الرسمية رقم 346-09 .
84. وزارة الثقافة. (18 , 09 , 2007). المرسوم التنفيذي الاساسي المحدد لمكتبات المطالعة العمومية . الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم 275-07 .

الملاحق

الملحق الأول



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم المكتبات

استمارة إستبانة

في إطار انجاز مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علم المكتبات تخصص إدارة

المؤسسات الوثائقية و المكتبات

تحت عنوان:

واقع استغلال مكتبات المطالعة العمومية و المكتبات الجامعية لاستثناءات حقوق المؤلف
الواردة في التشريع الجزائري و التشريع الدولي :
" دراسة ميدانية بالمكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية المجاهد محمد عصامي و المكتبات
الجامعية بولاية بسكرة "

من إعداد الطالبة: تحت إشراف الأستاذة :

- نويجم هناء د. حفاص صونية

نقدم لكم هذه الاستمارة بهدف التعرف على واقع استغلال كل من مكتبات المطالعة العمومية و المكتبات
الجامعية لاستثناءات حقوق المؤلف الواردة في كل من التشريع الجزائري و التشريع الدولي.

لذا نرجوا منكم المساعدة بالإجابة الواضحة و الموضوعية على الأسئلة من اجل الخروج بنتائج دقيقة،
علما أنها لن تستخدم إلا في إطار البحث العلمي.

الرجاء وضع علامة (x) أمام الإجابة المختارة.

السنة الجامعية 2022/2023

المحور الأول: البيانات الشخصية لعينة الدراسة

الجنس: ذكر () أنثى ()

السن: أقل من 35 سنة () من 35 إلى 45 سنة () أكبر من 45 سنة ()

الرتبة المهنية : مدير مكتبة () وثنائي أمين محفوظات () مكتبي وثنائي أمين محفوظات ()
مكتبي ()

محافظ مكتبة () مكتبي ملحق مستوى ثاني () مكتبي ملحق مستوى أول ()
مساعد بالمكتبات الجامعية ()

الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات () من 5 إلى 10 سنوات () من 10 إلى 15 سنة ()
أكثر من 15 سنة ()

المستوى العلمي: تقني سامي () ليسانس () ماستر () ماجستير ()

المحور الثاني : نظام عمل مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية

أولاً: مكتبة المطالعة العمومية:

1- ماهي أوقات عمل المكتبة؟

.....
.....

2- ماهي الخدمات التي تقدمها هذه المكتبة؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

- ماهي الأنشطة التي تقدمها المكتبة لمستخدميها؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

المحور الثاني: وعي الموظفين في مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية بالحماية الوطنية والدولية لحقوق المؤلف والهيئات المسؤولة عنها؟

1- ماهو نوع هذه المكتبة؟

مكتبة المطالعة العمومية ()

مكتبة جامعية ()

2- ماهي أنواع المصنفات الموجودة في هذه المكتبة؟

.....
.....
.....
.....
.....

3- ماهي الاعتداءات يمكن أن تتعرض لها المصنفات المتوفرة بهذه المكتبة؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

4- ماهي الوسائل التي تستخدمها هذه المكتبة لحماية حقوق المؤلف؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

5- هل لديكم دراية بأهم المنظمات والهيئات الوطنية والدولية التي تسعى إلى حماية حقوق المؤلف وطنيا ودوليا؟

نعم () لا ()

- إذا كانت إجابتك نعم، اذكرها

.....
.....
.....
.....
.....
.....

المحور الثالث: واقع استغلال مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية للاستثناءات الواردة عن حقوق المؤلف في التشريع الدولي والوطني الجزائري

1- ماهي الاستثناءات القانونية المتعلقة بحماية حقوق المؤلف التي تستفيد منها مكتبتكم؟

.....
.....
.....
.....
.....

2- هل أنت مطلع على الأمر 03-05 الخاص بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة؟

نعم () لا ()

3- هل استفادة فعلياً مكتبكم من الاستثناءات المنصوص عليها في الأمر 03-05؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....

4- هل واجهتكم مشاكل أثناء استغلال المصنفات المنصوص عليها في الأمر 03-05؟

نعم () لا ()

- إذا كانت إجابتك "نعم" فما هي هذه المشاكل التي تواجهها؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

5- هل ترى أنه يجب إضافة استثناءات أخرى للاستفادة منها؟

نعم () لا ()

- إذا كانت إجابتك "نعم"، اذكرها

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

الملحق الثاني:

أوامر

- وبمقتضى الأمر رقم 97-10 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة،

- وبمقتضى الأمر رقم 03-03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بالمنافسة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 97-341 المؤرخ في 11 جمادى الأولى عام 1418 الموافق 13 سبتمبر سنة 1997 والمتضمن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مع التحفظ، إلى اتفاقية برن لحماية المصنفا الأدبية والفنية المؤرخة في 9 سبتمبر سنة 1886 و المتممة بباريس في 4 مايو سنة 1896 والمعدلة ببرلين في 13 نوفمبر سنة 1908 و المتممة ببرن في 20 مارس سنة 1914 والمعدلة بروما في 2 يونيو سنة 1928، وبروكسل في 26 يونيو سنة 1948، واستوكهولم في 14 يوليو سنة 1967، وباريس في 24 يوليو سنة 1971 والمعدلة في 28 سبتمبر سنة 1979،

- وبعد الاستماع إلى مجلس الوزراء،

يصدر الأمر الآتي نصه :

أحكام تمهيدية

المادة الأولى : يهدف هذا الأمر إلى التعريف بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وكذا المصنفات الأدبية أو الفنية المحمية وتحديد العقوبات الناجمة عن المساس بتلك الحقوق.

المادة 2 : تضمن أحكام هذا الأمر حماية حقوق :

- مؤلف المصنفا الأدبية أو الفنية، فنان الأداء أو العازف، ومنتج التسجيل السمعية أو السمعية البصرية، وهيئتا البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري.

- القواعد الخاصة بالتسيير الجماعي للحقوق وحماية مصنفا التراث الثقافي التقليدي والمصنفا الوطنية للملك العام.

أمر رقم 03 - 05 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 ، يتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المواد 38 و 122 و 124 منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 66-154 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراء المدنية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراء الجزائية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 73-26 المؤرخ في 4 جمادى الأولى عام 1393 الموافق 5 يونيو سنة 1973 والمتضمن انضمام الجزائر إلى الاتفاقية العالمية الخاصة بحق التأليف لسنة 1952 والمراجعة في باريس في 24 يوليو سنة 1971،

- وبمقتضى الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق 9 يونيو سنة 1984 والمتضمن قانون الأسرة،

- وبمقتضى القانون رقم 90-22 المؤرخ في 27 محرم عام 1411 الموافق 18 غشت سنة 1990 والمتعلق بالسجل التجاري، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 96-16 المؤرخ في 16 صفر عام 1417 الموافق 2 يوليو سنة 1996 والمتعلق بالإيداع القانوني،

الباب الأول حماية المصنفا وحقوق المؤلف

الفصل الأول المصنفا المحمية

المادة 3 : يمنح كل صاحب إبداع أصلي لمصنف أدبي أو فني الحقوق المنصوص عليها في هذا الأمر.

تمنح الحماية مهما يكن نوع المصنف ونمط تعبيره ودرجة استحقاقه ووجهته، بمجرد إبداع المصنف سواء أكان المصنف مثبتا أم لا بأية دعامة تسمح بإبلاغه إلى الجمهور.

المادة 4 : تعتبر على الخصوص كمصنفا أدبية أو فنية محمية ما يأتي :

(أ) المصنفا الأدبية المكتوبة مثل: المحاولات الأدبية، والبحوث العلمية والتقنية، والروايات، والقصص، والقصائد الشعرية، وبرامج الحاسوب، والمصنفا الشفوية مثل المحاضرات والخطب والمواعظ وباقي المصنفا التي تماثلها.

(ب) كل مصنفا المسرح والمصنفا الدرامية، والدرامية الموسيقية والإيقاعية، والتمثيلية الإيمائية،

(ج) المصنفا الموسيقية، المغناة أو الصامتة،

(د) المصنفا السينمائية والمصنفا السمعية البصرية الأخرى سواء كانت مصحوبة بأصوات أو بدونها،

(هـ) مصنفا الفنون التشكيلية والفنون التطبيقية مثل: الرسم، والرسم الزيتي، والنحت، والنقش، والطباعة الحجرية وفن الزرابي،

(و) الرسوم، والرسوم التخطيطية، والمخططات، والنماذج الهندسية المصغرة للفن والهندسة المعمارية والمنشآت التقنية،

(ز) الرسوم البيانية والخرائط والرسوم المتعلقة بالطوبوغرافيا أو الجغرافيا أو العلوم،

(ح) المصنفا التصويرية والمصنفا المعبر عنها بأسلوب يماثل التصوير،

(ط) مبتكرا الألبسة للأزياء والوشاح.

المادة 5 : تعتبر أيضا مصنفا محمية الأعمال الآتية :

- أعمال الترجمة والاقتباس، والتوزيعات الموسيقية، والمراجعا التحريرية، وباقي التحويرا الأصلية للمصنفا الأدبية أو الفنية،

- المجموعا والمختارا من المصنفات، مجموعا من مصنفا التراث الثقافي التقليدي وقواعد البياننا سواء كانت مستنسخة على دعامة قابلة للاستغلال بواسطة آلة أو بأي شكل من الأشكال الأخرى، والتي تتأتى أصلتها من انتقاء موادها أو ترتيبها.

تكفل الحماية لمؤلف المصنفا المشتقة دون المساس بحقوق مؤلفي المصنفا الأصلية.

المادة 6 : يحظى عنوان المصنّف، إذا اتسم بالأصلية، بالحماية الممنوحة للمصنّف ذاته.

المادة 7 : لا تكفل الحماية للأفكار والمفاهيم والمبادئ والمناهج والأساليب وإجراءات العمل وأنماطه المرتبطة بإبداع المصنفا الفكرية بحد ذاتها، إلا بالكيفية التي تدرج بها، أو تهيكلا، أو ترتب في المصنّف المحمي، وفي التعبير الشكلي المستقل عن وصفها أو تفسيرها أو توضيحها.

المادة 8 : تستفيد مصنفا التراث الثقافي التقليدي والمصنفا الوطنية التي تقع في عداد الملك العام حماية خاصة كما هو منصوص عليها في أحكام هذا الأمر.

تتكون مصنفا التراث الثقافي التقليدي من :

- مصنفا الموسيقى الكلاسيكية التقليدية،

- المصنفا الموسيقية والأغاني الشعبية،

- الأشكال التعبيرية الشعبية المنتجة والمتزعة والمرسخة في أوساط المجموعة الوطنية والتي لها ميّزا الثقافة التقليدية للوطن،

- النواذر والأشعار والرقصا والعروض الشعبية،

- مصنفا الفنون الشعبية مثل: الرسم، والرسم الزيتي والنقش والنحت والخزف والفسيفساء،

- المصنوعا على مادة معدنية وخشبية والحلي، والسلالة، وأشغال الإبرة، ومنسوج الزرابي والمنسوجات.

تتكون المصنفا الوطنية التي تقع في عداد الملك العام من المصنفا الأدبية أو الفنية التي انقضت مدة حماية حقوقها المادية لفائدة مؤلفها وذوي الحقوق، وفقا لأحكام هذا الأمر.

المادة 14 : "المصنف المركب" هو المصنف الذي يدمج فيه بالإدراج أو التقريب أو التحوير الفكري مصنف أو عناصر مصنفا أصلية دون مشاركة مؤلف المصنف الأصلي أو عناصر المصنف المدرجة فيه.

يمتلك الحقوق على "المصنف المركب" الشخص الذي يبدع المصنف مع مراعاة حقوق مؤلف المصنف الأصلي.

المادة 15 : يكون المصنف "مشتركا" إذا شارك في إبداعه أو إنجازة عدة مؤلفين.

لا يمكن الكشف عن المصنف "المشترك" إلا ضمن الشروط المتفق عليها بين مالكي الحقوق.

تعود حقوق المصنف إلى جميع مؤلفيه، وتمارس هذه الحقوق وفق الشروط المتفق عليها فيما بينهم، وإذا لم يتم الاتفاق، تطبق الأحكام المتعلقة بحالة الشيوخ.

لا يمكن أي مساهم في المصنف المشترك أن يعارض استغلال المصنف في الشكل المتفق عليه إلا بمبرر.

يسمح لكل مؤلف مصنف مشترك باستغلال الجزء الذي ساهم به في المصنف الذي تم الكشف عنه، ما لم يلحق ضررا باستغلال المصنف ككل مع مراعاة وجوب ذكر المصدر. ويعد باطلا كل شرط مخالف لذلك.

المادة 16 : يعتبر مصنفا سمعيا بصريا المصنف الذي يساهم في إبداعه الفكري بصفة مباشرة كل شخص طبيعي.

يعد على الخصوص مشاركا في المصنف السمعي البصري الأشخاص الآتي ذكرهم :

- مؤلف السيناريو،
- مؤلف الاقتباس،
- مؤلف الحوار أو النص الناطق،
- المخرج،
- مؤلف المصنف الأصلي إذا كان المصنف السمعي البصري مقتبسا من مصنف أصلي،
- مؤلف التلحين الموسيقي مع كلما أو بدونها تنجز خصيصا للمصنف السمعي البصري،
- الرسام الرئيسي أو الرسامون الرئيسيون، إذا تعلق الأمر برسم متحرك.

المادة 9 : يمكن أن تستعمل استعمالا حرا مصنفا الدولة، الموضوع بطريقة شرعية في متناول الجمهور لأغراض لا تدر الربح مع مراعاة سلامة المصنف وبيان مصدره.

يقصد بمصنفا الدولة، في مفهوم هذه المادة، المصنفا التي تنتجها وتنشرها مختلف مؤسسات الدولة والجماعا المحلية والمؤسسا العمومية ذا الطابع الإداري.

المادة 10 : تبقى المصنفا التي آلت إلى الدولة عن طريق التبرع أو بالإرث خاضعة لنظام الحماية القانونية الذي كان مطبقا عليها قبل الأيلولة المذكورة دون المساس بالأحكام المتعلقة بالمواريث والهباء.

المادة 11 : لا تكفل الحماية المقررة لحقوق المؤلف المنصوص عليها في هذا الأمر للقوانين والتنظيما والقرارا والعقود الإدارية الصادرة عن مؤسسا الدولة، والجماعا المحلية، وقرارات العدالة، والترجمة الرسمية لهذه النصوص.

الفصل الثاني

المؤلف وقرينة ملكية الحقوق

المادة 12 : يعتبر مؤلف مصنف أدبي أو فني في مفهوم هذا الأمر الشخص الطبيعي الذي أبدعه.

يمكن اعتبار الشخص المعنوي مؤلفا في الحالات المنصوص عليها في هذا الأمر.

المادة 13 : يعتبر مالك حقوق المؤلف، ما لم يثبت خلاف ذلك، الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يصرح بالمصنف باسمه أو يضعه بطريقة مشروعة في متناول الجمهور، أو يقدم تصريحها باسمه لدى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، المنصوص عليه في المادة 131 من هذا الأمر.

إذا نشر المصنف بدون اسم مؤلفه، فإن الشخص الذي يضعه بطريقة مشروعة في متناول الجمهور يعد ممثلا لمالك الحقوق، ما لم يثبت خلاف ذلك.

إذا نشر المصنف المجهول الهوية دون الإشارة إلى هوية من يضعه في متناول الجمهور، فإن ممارسة الحقوق يتولاها الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة إلى أن يتم التعرف على هوية مالك الحقوق.

يعود الكشف عن المصنف بعد وفاة مؤلفه إلى ورثته ما لم تكن هناك وصية خاصة.

تفصل الجهة القضائية التي يختارها المبادر بكشف المصنف في حالة وقوع نزاع بين الورثة.

يمكن الوزير المكلف بالشفافة أو من يمثله أو يطلب من الغير إخطار الجهة القضائية للفصل في مسألة الكشف عن المصنف إذا رفض الورثة الكشف عنه وكان هذا المصنف يشكل أهمية بالنسبة للمجموعة الوطنية.

يمكن الوزير المكلف بالشفافة أو من يمثله أن يخطر الجهة القضائية المختصة للحصول على الإذن بالكشف عن المصنف إذا لم يكن للمؤلف ورثة.

المادة 23: يحق لمؤلف المصنف اشتراط ذكر اسمه العائلي أو المستعار في شكله المؤلف، وكذا على دعائم المصنف الملائمة.

كما يمكنه اشتراط ذكر اسمه العائلي أو الاسم المستعار فيما يخص جميع أشكال الإبلاغ العابرة للمصنف إذا كانت الأعراف وأخلاقيها المهنة تسمح بذلك.

المادة 24: يمكن المؤلف الذي يرى أن مصنفه لم يعد مطابقا لقناعاته أن يوقف صنع دعامة إبلاغ المصنف إلى الجمهور بممارسة حقه في التوبة أو أن يسحب المصنف الذي سبق نشره من جهة الإبلاغ للجمهور عن طريق ممارسة حقه في السحب.

غير أنه لا يمكن المؤلف ممارسة هذا الحق إلا بعد دفع تعويض عادل عن الأضرار التي يلحقها عمله هذا بمستفيدي الحقوق المتنازل عنها.

المادة 25: يحق للمؤلف اشتراط احترام سلامة مصنفه والاعتراض على أي تعديل يدخل عليه أو تشويهه أو إفساده إذا كان ذلك من شأنه المساس بسمعته كمؤلف أو بشرفه أو بمصالحه المشروعة.

المادة 26: تمارس الحقوق المنصوص عليها في المادتين 23 و 25 من هذا الأمر، من قبل ورثة مؤلف المصنف بعد وفاته أو من طرف كل شخص طبيعى أو معنوي أسند له هذه الحقوق بمقتضى وصية.

إذا وقع نزاع بين ورثة مؤلف المصنف، تفصل الجهة القضائية بإخطار من صاحب المصلحة المبادر في الحقوق المشار إليها في الفقرة السابقة.

المادة 17: يعتبر مصنفا إذا عابا المصنف الذي يبدعه مؤلف مصنف أدبي أو موسيقي بغرض البث الإذاعي السمعي.

يعتبر مساهما في المصنف الإذاعي كل شخص طبيعى يشارك مباشرة في الإبداع الفكري للمصنف.

المادة 18: يعتبر مصنفا "جماعيا" المصنف الذي يشارك في إبداعه عدة مؤلفين، بمبادرة شخص طبيعى أو معنوي وإشرافه، ينشره باسمه.

لا تمنح المساهمة في المصنف الجماعي حقا مميذا لكل واحد من المشاركين في مجمل المصنف المنجز.

تعود حقوق مؤلف المصنف الجماعي إلى الشخص الطبيعى أو المعنوي الذي يبادر بإنتاج مصنف وإنجازه ونشره باسمه، ما لم يكن ثمة شرط مخالف.

المادة 19: إذا تم إبداع مصنف في إطار عقد أو علاقة عمل، يتولى المستخدم ملكية حقوق المؤلف لاستغلال المصنف في إطار الغرض الذي أنجز من أجله، ما لم يكن ثمة شرط مخالف.

المادة 20: إذا تم إبداع مصنف في إطار عقد مقابولة يتولى الشخص الذي طلب إنجاز ملكية حقوق المؤلف في إطار الغرض الذي أنجز من أجله، ما لم يكن ثمة شرط مخالف.

الباب الثاني

الحقوق المحمية

المادة 21: يتمتع المؤلف بحقوق معنوية ومادية على المصنف الذي أبدعه.

تكون الحقوق المعنوية غير قابلة للتصرف فيها ولا للتقادم ولا يمكن التخلي عنها.

تمارس الحقوق المادية من قبل المؤلف شخصيا أو من يمثله أو أي مالك آخر للحقوق بمفهوم هذا الأمر.

الفصل الأول

الحقوق المعنوية وممارستها

المادة 22: يتمتع المؤلف بحق الكشف عن المصنف الصادر باسمه الخاص أو تحت اسم مستعار. ويمكنه تحويل هذا الحق للغير.

المادة 28 : يستفيد مؤلف مصنف من مصنفها الفنون التشكيلية حاصل إعادة بيع مصنف أصلي يتم بالمزاد العلني أو على يد محترفي المتاجرة بالفنون التشكيلية.

يعد هذا الحق غير قابل للتصرف فيه وينتقل إلى الورثة ضمن حدود مدة الحماية التي يقرها هذا الأمر .

تحدد نسبة مشاركة المؤلف بمقدار 5 % من مبلغ إعادة بيع المصنف .

تحدد كيفية تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 29 : يمكن الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة إذا لم يكن يمثل المؤلف أو مالكي الحقوق أن يوافق، مقابل مكافأة منصفة، على استنساخ مصنف موسيقى مصحوب بكلمة أو بدونها سبق أن رخص بتسجيله مالك الحقوق .

تحدد المكافأة المذكورة أعلاه على أساس المقاييس المعتمدة لحساب الأتاي العائدة للمصنفات المماثلة والمأذون بتسجيلها بترخيص طوعي يسلمه الديوان كمثل للمؤلف أو لأي مالك آخر للحقوق .

المادة 30 : يكون البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري لمصنف سبق وضعه رهن التداول بين الجمهور بترخيص من مؤلفه مقابل مكافأة منصفة، مشروعا ما لم يكن الديوان الوطني لحقوق المؤلف و الحقوق المجاورة ممثلا لهذا المؤلف .

تحدد المكافأة المستحقة للمؤلف على أساس المقاييس المعتمدة لحساب الأتاي العائدة للمصنفات المماثلة من حيث وسيلة بثها الإذاعي السمعي أو السمعي البصري إذا تمت في إطار ترخيص طوعي يسلمه الديوان المذكور أعلاه كمثل للمؤلف .

المادة 31 : يعتبر تبليغ المصنف المذاع للجمهور بالبث السلبي مشروعا إذا تم بمعوية الإذاعة ودون تعديل للبرنامج المذاع وبترخيص من الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة مقابل مكافأة منصفة لمؤلفه .

تحدد المكافأة المستحقة للمؤلف على أساس المقاييس المعتمدة لحساب الأتاي العائدة للمصنف المماثل الذي كان محل ترخيص طوعي للموزع السلبي الذي يقوم بتوزيع برنامجه الخاص به من قبل الديوان المذكور أعلاه كمثل للمؤلف .

يمكن الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة أن يمارس الحقوق المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بما يضمن الاستعمال الأمثل لحقوق المؤلف إذا لم يكن لهذا الأخير ورثة .

الفصل الثاني

الحقوق المادية

المادة 27 : يحق للمؤلف استغلال مصنفه بأي شكل من أشكال الاستغلال والحصول على عائد مالي منه .

كما يحق له دون سواه مع مراعاة أحكام هذا الأمر، أن يقوم أو يسمح لمن يقوم على الخصوص بالأعمال الآتية:

- استنساخ المصنف بأي وسيلة كانت ،

- وضع أصل المصنف السمعي البصري أو نسخ منه رهن التداول بين الجمهور بواسطة التأجير أو التأجير التجاري لبرامج الحاسوب،

- إبلاغ المصنف إلى الجمهور عن طريق التمثيل أو الأداء العلنيين،

- إبلاغ المصنف إلى الجمهور عن طريق البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري،

- إبلاغ المصنف المذاع إلى الجمهور بالوسائل السلوكية أو الألياف البصرية أو التوزيع السلبي أو أية وسيلة أخرى لنقل الإشارات الحاملة للأصوات أو للصور و الأصوات معا،

- إبلاغ المصنف المذاع بواسطة البث اللاسلكي من قبل هيئة أخرى غير هيئة البث الأصلية،

- إبلاغ المصنف المذاع إلى الجمهور بواسطة مكبر الصوت أو مذياع أو تلفاز موضوع في مكان مفتوح،

- إبلاغ المصنف إلى الجمهور بأية منظومة معالجة معلوماتية،

- الترجمة والاقتباس والتوزيع وغير ذلك من التحويلات المدخلة على مصنف المؤلف التي تتولد عنها مصنفات مشتقة.

لا تطبق حقوق التأجير المنصوص عليها في هذه المادة على تأجير برنامج الحاسوب عندما لا يكون البرنامج الموضوع الأساسي للتأجير .

المادة 36 : يسلم الترخيص الإجمالي باستنساخ المصنف بعد ستة (6) أشهر من إرسال طلب الترخيص والنسخ الإعلامية إلى المرسل إليهم المنصوص عليهم في الفقرة الأخيرة من المادة 34 من هذا الأمر ، إذا كان الأمر يتعلق بمصنف علمي، وثلاثة (3) أشهر إذا كان الأمر يتعلق بباقي المصنفات، كلما تعذر الاتصال بمالك الحقوق، أو الحصول على ترخيص منه.

المادة 37 : لا يمنح الترخيص الإجمالي إذا قام مالك الحقوق أو من يمثله عقب توجيه الطلب المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 34 من هذا الأمر وفقا للأجل المنصوص عليها في المادتين 35 و 36 أعلاه، بوضع ترجمة أو استنساخ المصنف المعني رهن التداول بين الجمهور في الجزائر وفقا لنفس الشروط والسعر والشكل المقدمة من الملتمس.

المادة 38 : لا يمكن المستفيد التنازل عن الترخيص الإجمالي الممنوح إياه لترجمة المصنف أو استنساخه.

يقتصر هذا الترخيص على التراب الوطني.

غير أنه يمكن كل هيئة وطنية تقدم خدمة عمومية أن ترسل وتوزع نسخ المصنف المنتج بالترخيص الإجمالي إلى المواطنين المقيمين خارج الوطن مع مراعاة الالتزام الدولي للجزائر في هذا المجال.

المادة 39 : يجب أن يراعي مستفيد الترخيص الإجمالي لترجمة أو استنساخ مصنف الحقوق المعنوية للمؤلف أثناء استغلال المصنف.

يتعين على هذا المستفيد دفع مكافأة منصفة لمالك الحقوق.

يقوم الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة باستخلاص هذه المكافأة ودفعها لمالك الحقوق.

المادة 40 : يبطل سريان مفعول الترخيص الإجمالي لترجمة المصنف أو استنساخه إذا كان مالك حقوق المصنف المرخص بترجمته أو استنساخه، يقوم بنشر مصنفه أو يأذن بنشره وفق نفس الشروط، والعروض والشكل والمحتوى أو بسعر مماثل لسعر الطبعة التي أنجزها مستفيد الترخيص الإجمالي.

غير أن عرض النسخ المنتجة قبل انقضاء أجل الترخيص يبقى مستمرا حتى نفاذها.

المادة 32 : يترتب عن استغلال مصنف تم الكشف عنه ضمن الشروط الواردة في الفقرتين 4 و 5 من المادة 22 من هذا الأمر ، دفع مكافأة منصفة لذوي الحقوق تقدرها الجهة القضائية المختصة.

الفصل الثالث

الاستثناء والحدود

المادة 33 : يمكن أن يترتب على أي مصنف أدبي أو فني أنتج في شكل مطبوع أو سمعي أو سمعي بصري أو أي شكل آخر ومعد للتعليم المدرسي أو الجامعي ما يأتي :

- ترخيص إجباري بترجمة غير استثنائية لأغراض النشر في الجزائر على شكل نشر خطي أو بواسطة البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري إذا لم تسبق ترجمته إلى اللغة الوطنية ووضعه موضع التداول أو إبلاغه إلى الجمهور في الجزائر بعد سنة واحدة من نشره للمرة الأولى،

- ترخيص إجباري غير استثنائي باستنساخ مصنف بغرض نشره ما لم يسبق نشره في الجزائر بسعر يساوي السعر المعمول به في دور النشر الوطنية بعد ثلاث (3) سنوا من نشره للمرة الأولى إذا تعلق الأمر بمصنف علمي وسبع (7) سنوا من نشره للمرة الأولى إذا تعلق الأمر بمصنف خيالي وخمس (5) سنوا من نشره للمرة الأولى إذا تعلق الأمر بأي مصنف آخر.

يتولى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وفقا للاتفاقيا الدولية المصادق عليها، تسليم الترخيص المذكور في الفقرتين أعلاه.

المادة 34 : يتعين على الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لمنح الترخيص الإجمالي أن يقوم في آن واحد بالإجراء الآتية :

- إخطار مالك حقوق المؤلف أو ممثله بطلب الترخيص بالترجمة أو الاستنساخ الذي يتقدم به الملتمس،

- إعلام كل مركز دولي أو إقليمي معني كما هو مبين بصفته تلك بإشعار مودع لدى المؤسسات الدولية التي تدير الاتفاقيا الدولية المتعلقة بحقوق المؤلف والتي تكون الجزائر عضوة فيها.

المادة 35 : يسلم الترخيص الإجمالي لترجمة المصنف إلى اللغة الوطنية بعد تسعة (9) أشهر من إرسال طلب الترخيص والنسخ الإعلامية إلى المرسل إليهم المنصوص عليهم في الفقرة الأخيرة من المادة 34 أعلاه، كلما تعذر الاتصال بمالك الحقوق، أو الحصول على ترخيص منه.

بزخارف أو بدونها تكون منشورة في مجموعة مصنف أو عدد من أعداد جريدة أو نشرية دورية باستثناء برامج الحاسوب إذا كانت عملية الاستنساخ استجابة لطلب شخص طبيعي وفق الشروط الآتية :

- ألا تستعمل النسخة المنجزة إلا بغرض الدراسة أو البحث الجامعي أو الخاص،

- أن تكون عملية الاستنساخ فعلا معزولا لا يتكرر وقوعه إلا في مناسبا متميزة ولا علاقة لها فيما بينها،

- أن لا يكون الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة قد منح ترخيصا جماعيا يسمح بإنجاز مثل تلك النسخ.

المادة 46: يمكن المكتب ومراكز حفظ الوثائق التي لا يهدف نشاط أي منها بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى تحقيق أرباح تجارية، استنساخ نسخة من مصنف دون ترخيص من المؤلف أو أي مالك للحقوق استجابة لطلب مكتبة أخرى أو مركز لحفظ الوثائق أو الحفاظ على نسخة المصنف أو تعويضها في حالة التلف أو الضياع أو عدم صلاحيتها للاستعمال شريطة :

- أن يتعذر الحصول على نسخة جديدة منه بشروط مقبولة،

- أن تكون عملية الاستنساخ عملا معزولا لا يتكرر حصوله إلا في مناسبا مغايرة ولا علاقة لها فيما بينها.

المادة 47: يعد عملا مشروعاً، شريطة ذكر المصدر واسم المؤلف ودون ترخيص من المؤلف أو مكافأة له، قيام أي جهاز إعلامي باستنساخ مقالات تخص أحداثاً يومية نشرتها الصحافة المكتوبة أو المسموعة أو المرئية أو تبليغها للجمهور، إلا إذا كانت هناك إشارة صريحة بحظر استعمال ذلك لمثل هذه الأغراض.

يمكن الاستعمال الحر لأخبار اليوم وقائع الأحداث التي لها صبغة إعلامية محضة.

المادة 48: يعد عملاً مشروعاً، شريطة ذكر اسم المؤلف ومصدره ودون ترخيص منه ولا مكافأة له، قيام أي جهاز إعلامي باستنساخ أو إبلاغ المحاضرات أو الخطب التي تلقى بمناسبة تظاهراً عمومية لأغراض إعلامية.

يتمتع مؤلف هذه المصنفا وحده بحق إعادة جمعها بصفة شاملة قصد نشرها.

المادة 41: يمكن استنساخ أو ترجمة أو اقتباس أو تصوير نسخة واحدة من مصنف بهدف الاستعمال الشخصي أو العائلي دون المساس بأحكام المادة 125 من هذا الأمر .

غير أنه يستثنى من أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة استنساخ مصنفاً معمارية تكتسي شكل بنائياً أو ما شابهها، والاستنساخ الخطي لكتاب كامل أو مصنف موسيقي في شكل خطي واستنساخ قواعد البياناً في شكل رقمي واستنساخ برامج الحاسوب إلا في الحالات المنصوص عليها في المادة 52 من هذا الأمر.

المادة 42: يعد عملاً مشروعاً وغير ماس بحقوق المؤلف القيام بتقليد مصنف أصلي أو معارضته أو محاكاته الساخرة أو وصفه وصفا هزلياً برسم كاريكاتوري ما لم يحدث تشويهاً أو حطاً من قيمة المصنف الأصلي.

كما يعد عملاً مشروعاً الاستشهاد بمصنف أو الاستعارة من مصنف آخر شريطة أن يكون ذلك مطابقاً للاستعمال الأمين للإبلاغ المطلوب والبرهنة المنشودة في جميع الحالات.

غير أنه ينبغي الإشارة إلى اسم المصنف الأصلي ومصدره عند استعمال الاستشهاد والاستعارة.

المادة 43: يعد عملاً مشروعاً استعمال رسم زخرفي أو توضيحي لمصنف أدبي أو فني في نشرية أو في تسجيل سمعي أو سمعي بصري أو في برنامج البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري موجه للتعليم أو التكوين المهني إذا كان الهدف المراد بلوغه هو المير لذلك الاستعمال.

يتعين أن يتم ذلك بذكر اسم المؤلف ومصدر المصنف الأصلي وفقاً لما تقتضيه أخلاقياً المهنة وأعرافها.

المادة 44: يعد عملاً مشروعاً التمثيل أو الأداء المجاني لمصنف في الحالتين الآتيتين :

- الدائرة العائلية،
- مؤسسا التعليم والتكوين لتلبية احتياجاتها البيداغوجية المحضة.

المادة 45: يمكن كل مكتبة ومركز لحفظ الوثائق استنساخ مصنف في شكل مقالة أو مصنف آخر مختصر أو مقتطف قصير من أثر مكتوب مصحوباً

الفصل الرابع مدة الحماية

المادة 54 : تحظى الحقوق المادية بالحماية لفائدة المؤلف طوال حياته ولفائدة ذوي حقوقه مدة خمسين (50) سنة ابتداء من مطلع السنة المدنية التي تلي وفاته.

المادة 55 : تسري مدة الحماية المنصوص عليها في المادة 54 أعلاه، بالنسبة للمصنف المشترك، ابتداء من نهاية السنة المدنية التي يتوفى فيها آخر الباقين على قيد الحياة من المشاركين في المصنف.

وإذا لم يكن ورثة للمتوفى من أحد المشاركين في المصنف، فإن حصته في التأليف المشترك يتولى تسييرها الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لفائدة بقية المشاركين في المصنف.

المادة 56 : تكون مدة حماية الحقوق المادية للمصنف الجماعي خمسين (50) سنة ابتداء من نهاية السنة المدنية التي نشر فيها المصنف على الوجه المشروع للمرة الأولى.

في حالة عدم نشر هذا المصنف خلال الخمسين (50) سنة ابتداء من إنجازه، فإن مدة خمسين (50) سنة تبدأ من نهاية السنة المدنية التي وضع فيها المصنف رهن التداول بين الجمهور.

وفي حالة عدم تداول هذا المصنف بين الجمهور خلال الخمسين (50) سنة ابتداء من إنجازه، فإن مدة خمسين (50) سنة يبدأ سريانها من نهاية السنة المدنية التي تم فيها ذلك الإنجاز.

المادة 57 : تكون مدة حماية الحقوق المادية للمصنف تحت اسم مستعار أو مجهول الهوية خمسين (50) سنة ابتداء من نهاية السنة المدنية التي نشر فيها المصنف على الوجه المشروع للمرة الأولى.

في حالة عدم نشر هذا المصنف خلال الخمسين (50) سنة ابتداء من إنجازه، فإن مدة خمسين (50) سنة تبدأ من نهاية السنة المدنية التي وضع فيها المصنف رهن التداول بين الجمهور.

وفي حالة عدم تداول هذا المصنف بين الجمهور خلال الخمسين (50) سنة ابتداء من إنجازه، فإن مدة خمسين (50) سنة يبدأ سريانها من نهاية السنة المدنية التي تم فيها ذلك الإنجاز.

وفي حالة التعرف على هوية المؤلف بما لا يدع مجالاً للشك، تكون مدة الحماية خمسين (50) سنة ابتداء من نهاية السنة المدنية التي تلي تاريخ وفاة المؤلف.

المادة 49 : يعد عملاً مشروعاً، بدون ترخيص من المؤلف ولا مكافأة له، القيام باستنساخ وإبلاغ واستعمال مصنف ضروري لطرق الإثبات في إطار إجراء إداري أو قضائي.

المادة 50 : يعد عملاً مشروعاً، بدون ترخيص من المؤلف ولا مكافأة له، الاستنساخ أو الإبلاغ للجمهور لمصنف من الهندسة المعمارية والفنون الجميلة أو مصنف من الفنون التطبيقية أو المصنف التصويري إذا كان المصنف متواجداً على الدوام في مكان عمومي، باستثناء أروقة الفن والمتاحف والمواقع الثقافية والطبيعية المصنفة.

المادة 51 : يعد عملاً مشروعاً، بدون ترخيص من المؤلف ولا مكافأة له، قيام هيئة بث إذاعي سمعي أو سمعي بصري بتسجيل زائل لمصنف بوسائلها الخاصة ومن أجل حصصها الإذاعية شريطة أن تتلف النسخة المسجلة خلال الستة (6) أشهر التي تلي إنجازه إلا إذا وافق مؤلف المصنف المسجل على مدة أطول من ذلك.

غير أنه يمكن الاحتفاظ بنسخة وحيدة من هذا التسجيل لغرض حفظها في الأرشيف فقط، حتى في غياب مثل هذا الاتفاق.

المادة 52 : يعد عملاً مشروعاً، بدون ترخيص من المؤلف أو من أي مالك آخر للحقوق، قيام المالك الشرعي لبرنامج الحاسوب باستنساخ نسخة واحدة من هذا البرنامج أو اقتباسه شريطة أن يكون كل من النسخة أو الاقتباس ضرورياً لما يأتي :

- استعمال برنامج الحاسوب للغرض الذي اكتسب من أجله ووفقاً للشروط التي كانت قائمة عند اكتسابه،

- تعويض نسخة مشروععة الحيازة من برنامج الحاسوب لغرض التوثيق في حالة ضياعه أو تلفه أو عدم صلاحيته للاستعمال.

المادة 53 : ينبغي أن تقتصر الاستعمال على استنساخ نسخة واحدة من برنامج الحاسوب أو اقتباسه على الأوجه المنصوص عليها في المادة 52 أعلاه.

يجب إتلاف كل نسخة مستنسخة من برنامج الحاسوب أو مقتبسة منه عند انقضاء مشروعيتها حيازتها.

المادة 63 : يعطى الرضا على التنازل عن الحقوق المادية الخاصة بعدم الأهلية وفقا لأحكام التشريع المعمول به.

غير أنه، يمكن القاصر أن يعرب شخصا عن موافقته إذا كان مميزا.

يحدد وليه كيفية تنفيذ العقد.

المادة 64 : يمكن التنازل كلياً أو جزئياً عن الحقوق المادية للمؤلف.

يجب أن يحدد عقد التنازل الطبيعة والشروط الاقتصادية للحقوق المتنازل عنها، والشكل الذي يتم به استغلال المؤلف، ومدة التنازل عن الحقوق والنطاق الإقليمي لاستغلال المؤلف.

يتعرض للإبطال بمجرد طلب من المؤلف أو من يمثله كل تنازل لا يبرز إرادة الأطراف المتعاقدة في أحد الميادين المذكورة في الفقرة أعلاه، باستثناء نطاق إقليم التنازل.

يعد التنازل ناجزاً في النطاق الإقليمي للبلد الذي يوجد فيه مقر نشاط المتنازل له إذا لم ينص عقد التنازل على إقليم الاستغلال وحده.

المادة 65 : يشمل التنازل عن الحقوق المادية بمقابل مكافأة مستحقة للمؤلف تحسب أصلاً تناسباً مع إيرادات الاستغلال مع ضمان حد أدنى.

غير أن المكافأة المستحقة للمؤلف تحسب جزافياً في الحالة الآتية :

- عندما لا تسمح ظروف استغلال المؤلف بالتحديد الدقيق للمكافأة النسبية للواردات،

- عندما يكون المؤلف رافداً من روافد مصنف أوسع نطاقاً مثل الموسوعا والمختارا والمعاجم،

- عندما يكون المؤلف عنصراً ثانوياً بالنسبة إلى مصنف أوسع نطاقاً مثل المقدماء والديباجات والتعليق أو التعقيب والرسوم والصور التوضيحية،

- عندما ينشأ المؤلف لكي ينشر في جريدة أو دورية في إطار عقد عمل أو مقالة.

يمكن أيضاً تحديد مكافأة المؤلف جزافياً في حالة تنازل مالك حقوق مقيم خارج الوطن عن حقوقه، أو على صلة بالمستغلين للمصنفا في الخارج.

المادة 58 : تكون مدة حماية الحقوق المادية للمصنف السمي البصري خمسين (50) سنة ابتداء من نهاية السنة المدنية التي نشر فيها المؤلف على الوجه المشروع للمرة الأولى.

في حالة عدم نشر هذا المؤلف خلال الخمسين (50) سنة ابتداء من إنجازها ، فإن مدة خمسين (50) سنة تبدأ من نهاية السنة المدنية التي وضع فيها المؤلف رهن التداول بين الجمهور.

وفي حالة عدم تداول هذا المؤلف بين الجمهور خلال الخمسين (50) سنة ابتداء من إنجازها ، فإن مدة خمسين (50) سنة يبدأ سريانها من نهاية السنة المدنية التي تم فيها ذلك الإنجاز.

المادة 59 : تكون مدة حماية الحقوق المادية للمصنف التصويري أو مصنف الفنون التطبيقية خمسين (50) سنة ابتداء من نهاية السنة المدنية التي تم فيها إنجاز المؤلف.

المادة 60 : تكون مدة حماية الحقوق المادية للمصنف المنشور بعد وفاة مؤلفه خمسين (50) سنة ابتداء من نهاية السنة المدنية التي نشر فيها المؤلف على الوجه المشروع للمرة الأولى.

في حالة عدم نشر هذا المؤلف خلال الخمسين (50) سنة ابتداء من إنجازها ، فإن مدة خمسين (50) سنة تبدأ من نهاية السنة المدنية التي وضع فيها المؤلف رهن التداول بين الجمهور.

وفي حالة عدم تداول هذا المؤلف بين الجمهور خلال الخمسين (50) سنة ابتداء من إنجازها ، فإن مدة خمسين (50) سنة يبدأ سريانها من نهاية السنة المدنية التي تم فيها ذلك الإنجاز.

الفصل الخامس

استغلال الحقوق

المادة 61 : تكون الحقوق المادية للمؤلف قابلة للتنازل عنها بين الأحياء بمقابل مالي أو بدونه مع مراعاة أحكام هذا الأمر . وتنتقل هذه الحقوق بسبب الوفاة مع مراعاة أحكام هذا الأمر والتشريع المعمول به.

المادة 62 : يتم التنازل عن حقوق المؤلف المادية بعقد مكتوب.

ويمكن إبرام العقد، عند الحاجة، بواسطة تبادل رسائل أو بريقيا تحدد الحقوق المادية المتنازل عنها وفقاً لأحكام المادة 65 أدناه.

المادة 66 : يحق للمؤلف أن يطالب بمراجعة العقد في حالة غبن يضيع حقه، وإن لم يحصل اتفاق يحق له رفع دعوى قضائية إذا تبين بوضوح أن المكافأة الجزافية المحصل عليها تقل عن مكافأة عادلة قياسا بالربح المكتسب. ويعد باطلا كل اتفاق يخالف ذلك.

يمكن المؤلف أن يباشر دعوى بسبب الغبن الذي لحق به في أمد يسري مدة خمسة عشر (15) سنة ابتداء من تاريخ التنازل.

في حالة وفاة المؤلف يمكن ورثته التمسك بأحكام هذه المادة مدة خمسة عشر (15) سنة تسري ابتداء من تاريخ وفاة المؤلف.

المادة 67 : يجب على المؤلف أن يضمن للمتنازل له الحقوق المتنازل عنها، وأن يساعده ويقف إلى جانبه في كل ما من شأنه أن يحول دون انتفاعه بحقوقه من جراء فعل الغير.

المادة 68 : يترتب على التنازل عن الحقوق المادية للمؤلف، بالنسبة إلى المتنازل له، التزام بإبلاغ المصنف إلى الجمهور ورعاية المصالح المشروعة للمتنازل عن الحقوق وفقا لبنود عقد التنازل وفي ظل احترام أحكام هذا الأمر .

يحول التنازل الاستثنائي عن الحقوق للمتنازل له دون سواه حق الممارسة الكاملة للحقوق المتنازل عنها لاستغلال المصنف بصورة دائمة.

غير أن الممارسة الاستثنائية للحقوق المتعلقة بمصنفا مؤلفين وضعوا فهارس مصنفااتهم قيد التسيير الجماعي لا يحتج بها لدى الغير المأذون لهم من الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة إلا ابتداء من تاريخ إيداع عقد الاستثنائيات لدى الديوان.

يفقد التنازل الاستثنائي عن الحقوق آثاره عقب إعدار من المتنازل عن الحقوق لم يؤ ثماره طوال ثلاثة (3) أشهر إذا أحجم المتنازل له عن إبلاغ المصنف إلى الجمهور في الأجل المتفق عليها أو كف عن استغلال المصنف بصورة عادية حسب الشروط المنصوص عليها في العقد.

المادة 69 : يمكن فسخ عقد التنازل بناء على طلب يتقدم به المتنازل عن الحقوق، إذا لم يتم استغلال الحقوق المتنازل عنها بعد انقضاء سنة واحدة على تاريخ تسليم المصنف المتعاقد عليه.

المادة 70 : لا يحق للمتنازل له عن الحقوق المادية للمؤلف أن يحول هذه الحقوق إلى الغير إلا بترخيص صريح من المؤلف أو من ممثليه.

لا يترتب على هذا الالتزام منع المتنازل له من تنظيم الاستغلال العادي للمصنف بالتعاون مع الغير .

يمكن أن يمنح المتنازل عن الحقوق المادية الترخيص المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة في عقد التنازل عن الحقوق أو عند تحويل ممارسة الحقوق المتنازل عنها في إطار استغلال المصنف.

غير أنه يمكن تحويل الحقوق المتنازل عنها في أعقاب عملية تخص المحل التجاري، دون موافقة المؤلف، بشرط أن يراعي المقتني شروط العقد الأصلي الذي يحدد شروط ممارسة الحقوق المحولة.

المادة 71 : يعد باطلا التنازل الإجمالي عن الحقوق المادية للمؤلف، المتعلقة بمصنفا تصدر في المستقبل.

غير أنه من الجائز تحويل الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة سلطة تسيير الحقوق المتعلقة بمصنفا حالية و مستقبلية.

المادة 72 : يقتصر التنازل عن الحقوق المادية للمؤلف على أنماط استغلال المصنف المنصوص عليها في العقد دون غيرها.

ولا يمكن تمديد التنازل عن الحقوق ليشمل بالمماثلة أنماطا أخرى أو أنماط استغلال مجهولة للمصنفا عند إبرام العقد.

المادة 73 : لا يعتبر اقتناء نسخة من مصنف في حد ذاته على سبيل ملكية مطلقة، تنازلا عن الحقوق المادية للمؤلف. غير أنه لا يمكن للمؤلف أن يطالب مالك الدعامة الأصلية بوضع المصنف تحت تصرفه لكي يمارس حقوقه بالنسبة لمصنفا الفنون التشكيلية والفنون التصويرية.

يمكن مالك الدعامة الأصلية للمصنف أن يعرضه على الجمهور لأغراض لا تدر الربح دون ترخيص إذا لم يستثن المؤلف هذه الإمكانية صراحة عند بيعه الدعامة الأصلية.

المادة 74 : يحق للمؤلف المشارك في إنتاج سمعي بصري أن يستغل إسهامه في نوع مختلف ما لم تكن ثمة أحكام تعاقدية مخالفة.

المادة 80 : إذا تم عرض المصنف السمعي البصري أو بثه بأي وسيلة من الوسائل في مكان مفتوح للجمهور مقابل دفع حق الدخول، أو إذا وضع رهن التداول بين الجمهور عن طريق إيجار الدعامة قصد الاستعمال الخاص، كان من حق المشاركين في تأليف المصنف المحفوظة حقوقهم بموجب أحكام هذا الأمر، الممثلين من الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، أن يحصلوا من المستغل أو المستعمل على مكافأة تتناسب والإيرادات.

وفي حالة ما إذا أنجز عرض الإنتاج أو بثه بأية وسيلة من الوسائل دون دفع حق الدخول، فإن المكافأة المستحقة تحسب جزافا، ويحدد الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة نسب المكافأة التناسبية ومستوى الأتوى الجزافية بالنسبة إلى أوجه الاستغلال المذكورة في الفقرتين السابقتين.

المادة 81 : يتعين على المستعملين مستغلي المصنفا السمعية البصرية حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 80 أعلاه، إبلاغ الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بالإيرادات المحصلة من استغلال المصنفات، بحيث يتسنى حساب أتاوى حقوق المؤلف الواجب عليهم دفعها. تحدد كيفية تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 82 : يخضع لترخيص من المؤلف أو من يمثله وضع نسخ المصنف في شكل تسجيل سمعي بصري رهن التداول بين الجمهور بغرض تأجيرها للاستعمال الخاص.

المادة 83 : تطبق الأحكام الخاصة باستغلال المصنفا السمعية البصرية على المصنفا الإذاعية المماثلة لها من حيث خصائصها.

المادة 84 : يعتبر عقد نشر، العقد الذي يتنازل بموجبه المؤلف للناسخ عن حق استنساخ نسخ عديدة من المصنف حسب شروط متفق عليها ومقابل مكافأة للقيام بنشرها وتوزيعها على الجمهور لحساب الناشر.

يشمل عقد النشر المصنف الأدبي أو الفني في شكل طباعة خطية أو تسجيل سمعية أو سمعية بصرية.

المادة 75 : لا يمكن المؤلف المشارك في إنتاج سمعي بصري الذي رفض إتمام مساهمته أو عجز عن إتمامها بسبب قوة قاهرة أن يعارض إدماج القسط الجاهز الذي أسهم به في الإنتاج السمعي البصري.

على أنه يكتسب صفة المؤلف نتيجة مساهمته تلك، ويمكنه أن يسحب اسمه من مقدمة المصنف السمعي البصري.

المادة 76 : يعد المصنف السمعي البصري جاهزا ومستوفى متى تم إعداد نسخته النموذجية وفقا للعقد المبرم بين المنتج والمخرج.

كل تعديل لصيغة المصنف السمعي البصري النهائية بالإضافة أو الحذف على الخصوص، يخضع لترخيص مسبق من الذين وافقوا على الصيغة النهائية للمصنف.

يمنع منعاً باتاً إتلاف النسخة الأم للمصنف السمعي البصري.

المادة 77 : تمارس الحقوق المعنوية على الصيغة النهائية للمصنف السمعي البصري.

المادة 78 : تحدد في عقد مكتوب العلاقا بين المؤلفين المشاركين في مصنف سمعي بصري ومنتهجه.

يعتبر منتج المصنف السمعي البصري الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يبادر بإنتاجه تحت مسؤوليته.

يترتب عن عقد إنتاج مصنف سمعي بصري، ما لم يكن ثمة شرط مخالف التنازل عن الحق بصفة استثنائية لفائدة المنتج في الحالا الآتية :

- استنساخ المصنف لاحتياجا الاستغلال أو في شكل تسجيل سمعية بصرية معدة للتوزيع على الجمهور،

- عرض المصنف المنتج في قاعا العرض المفتوحة للجمهور ونقله عن طريق البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري،

- القيام بترجمة أو دبلجة المصنف.

تبقى الحقوق محفوظة لمؤلفي التلحينات الموسيقية الصامتة أو المغناة التي أنشئت خصيصا للمصنف السمعي البصري.

المادة 79 : تحدد مكافأة المشاركين في تأليف مصنف سمعي بصري لكل نمط من أنماط استغلاله في مرحلة إبرام عقد إنتاج المصنف أو عند استغلاله.

ويمكن الناشر إذا كانت التعديلا المطابقة، بطبيعتها وأهميتها، تخل بتكاليف الصنع المقررة، أن يطالب المؤلف بتحمل ما ينجم عن ذلك من مصاريف إضافية.

المادة 90 : لا يمكن الناشر أن يدخل تعديلا على المصنف بتصحيح أو إضافة أو حذف إلا بموافقة من المؤلف.

المادة 91 : يتعين على المؤلف في حالة الطباعة الخطية، القيام بما يأتي :

- تصحيح التجارب المطبعية ما لم يتفق على ذلك،

- توقيع قسيمة الإذن بسحب نسخ المصنف في الأجل المتفق عليها.

المادة 92 : يجب على الناشر أن يظهر في كل نسخة من نسخ المصنف اسم المؤلف أو اسمه المستعار، ما لم يكن ثمة اشتراط إغفال.

المادة 93 : تبقى الصيغة الأصلية للمصنف على الشكل الذي سلمت به للناشر ملكا للمؤلف، ما لم يكن ثمة اشتراط مخالف. وفي غياب الاشتراط، يتعين على الناشر أن يعيد صيغة المصنف الأصلية إلى المؤلف فور إتمام عملية الصنع.

المادة 94 : يتعين على الناشر أن يستنسخ المصنف ويوزعه ويضمن توفره.

المادة 95 : يتعين على الناشر أن يدفع للمؤلف المكافأة المتفق عليها مع مراعاة أحكام هذا الأمر.

وإذا كانت المكافأة محسوبة بالتناسب مع الإيرادات، فينبغي ألا تقل عن نسبة عشرة في المائة (10%) من سعر بيع نسخ المصنف للجمهور، وهذا فضلا عن أية علاوة محتملة تمنح مصنفا لم يسبق نشره.

غير أنه يمكن مؤلف أي دعامة بيداغوجية مستعملة لحاجا التعليم والتكوين الحصول على مكافأة لا تفوق نسبة خمسة في المائة (5%) من سعر بيع المصنف للجمهور.

المادة 96 : يجب على الناشر أن يوافق المؤلف بكل المعلوما اللازمة عن حالة تنفيذ العقد، ولاسيما بشأن الشروط المالية، إذا كانت المكافأة المستحقة للمؤلف محسوبة بالتناسب مع إيرادا مبيعا نسخ المصنف.

المادة 85 : يتنازل المؤلف للناشر، ما لم يكن ثمة اشتراط مخالف، عن الحق الاستثنائي في صنع المصنف واستنساخ عدد من نسخه والقيام بنشرها وتوزيعها ضمن الحدود المبينة في العقد.

يمكن أن يشمل عقد النشر التنازل عن حق استنساخ الصيغة الأصلية وكذلك حق الترجمة.

المادة 86 : لا يترتب على حقوق الاقتباس والحقوق المرتبطة بأشكال أخرى من أشكال استغلال المصنف في صيغته الأصلية أو المترجمة المنشورة تنازل في عقد النشر.

المادة 87 : يقع تحت طائلة البطلان كل عقد نشر لم يستوف الشروط الآتية :

1- نوع الحقوق التي تنازل عنها المؤلف للناشر وطابعها الاستثنائي أو غير الاستثنائي،

2- طريقة مكافأة المؤلف المتفق عليها مع مراعاة أحكام المادة 65 من هذا الأمر،

3- عدد النسخ المحددة في كل طبعة متفق عليها،

4- مدة التنازل والنطاق الإقليمي لاستغلال المصنف،

5- الشكل المناسب للمصنف الذي يجب أن يسلمه المؤلف للناشر قصد استنساخه،

6- أجل تسليم المصنف إذا لم يكن في حوزة الناشر عند إبرام العقد. ومتى تقرر أن يسلم المؤلف مصنفه في وقت لاحق،

7- تاريخ الشروع في نشر المصنف وتوزيعه.

المادة 88 : يجب ألا يتجاوز موعد وضع نسخ المصنف للتداول بين الجمهور مدة سنة واحدة ابتداء من تاريخ تسليمه المصنف، في الشكل المتفق عليه للاستنساخ كما هو مبين في المادة 87 أعلاه، إلا إذا تعلق الأمر بالموسوعا والمختارا والمعاجم والمنشورا العلمية والتقنية المماثلة لها.

يمكن المؤلف أن يسترد حقه بكل حرية عند انقضاء هذا الأجل فضلا عن حقه في رفع دعوى قضائية لطلب تعويض مدني بسبب عدم تنفيذ الناشر لالتزاماته.

المادة 89 : يحق للمؤلف إدخال تعديلا أثناء الشروع في عملية صنع الدعامة التي تسمح باستنساخ المصنف، شريطة ألا تؤدي هذه التعديلات إلى تغيير نوع المصنف، وغايته، بالقياس إلى الالتزام الذي دفع الناشر إلى إبرام العقد.

العرض أو أي وسيلة لوضع المصنفا في متناول الجمهور لترخيص مسبق من المؤلف أو من يمثله يسمى "رخصة الإبلاغ إلى الجمهور" باستثناء الحالات المنصوص عليها في هذا الأمر.

المادة 100 : تسلم رخصة إبلاغ المصنف إلى الجمهور بموجب عقد مكتوب حسب الشروط التي يحددها المؤلف أو من يمثله.

وتأخذ هذه الرخصة شكل اتفاقية عامة إذا خول الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة شخصا طبيعيا أو معنويا إمكانية إبلاغ المصنفات التي يتألف منها فهرسه إلى الجمهور حسب شروط محددة.

يمكن أن تمنح هذه الرخصة لمدة محددة أو عددا معيناً من عملياً الإبلاغ إلى الجمهور.

المادة 101 : لا تخول رخصة إبلاغ المصنف إلى الجمهور أي حق استثنائي للاستغلال إلا إذا كانت هناك اتفاقية صريحة تقضي بخلاف ذلك.

لا يمكن أن يتجاوز شرط الاستئثار ثلاث (3) سنواً من تاريخ عملية الإبلاغ الأولى إلى الجمهور.

يفقد الشرط المذكور أعلاه آثاره إذا لم يستغل المصنف خلال مدة أقصاها سنة واحدة من تاريخ إبرام الاتفاقية دون مبرر مشروع.

المادة 102 : لا يمكن تحويل رخصة إبلاغ المصنف إلى الجمهور للغير دون موافقة مسبقة من المؤلف أو من يمثله، إلا في حالة تحويل المحل التجاري حسب الشروط المنصوص عليها في الفقرة 4 من المادة 70 من هذا الأمر.

المادة 103 : يتعين على المستفيد من رخصة إبلاغ المصنف إلى الجمهور أن يقوم في إطار الشروط المحددة في العقد بما يأتي :

- الاستغلال العادي للمصنف مع احترام محتواه،
- إظهار المصنف تحت اسم مؤلفه،
- دفع أتاوى الحقوق المنصوص عليها وتقديم الكشف المثبت والمفصل للإيراد إذا كانت الأتاوى المستحقة محسوبة بالتناسب مع إيرادات الاستغلال المصنف،

- تسليم كشف المصنفا المستغلة فعلا إذا كانت الرخصة الممنوحة تتيح إمكانية الإنتقاء من فهرس مصنفا كاملة.

ويجب عليه، في هذا الإطار، أن يرسل إلى المؤلف، مرة في السنة، كشفا عن تقديم الحسابا يبين ما يأتي :

- عدد نسخ المصنف المتفق على سحبها وتاريخ هذا السحب،
- عدد النسخ المباعة من المصنف،
- عدد نسخ المصنف المخزونة،
- عدد نسخ المصنف التالفة أو الفاسدة، عند الاقتضاء، لسبب عارض أو قوة قاهرة،
- مبلغ الأتاوى المستحقة،
- مبلغ الأتاوى المدفوعة،
- بقية الأتاوى المطلوب دفعها للمؤلف و كيفيات دفعها.

المادة 97 : يمكن المؤلف أن يفسخ عقد النشر، دون المساس بالتعويض التي قد يستحقها، عقب إنذار بقي دون جدوى خلال مهلة ثلاثة (3) أشهر في الحالا الآتية :

- عندما لا توضع نسخ المصنف تحت تصرف الجمهور وفقا للمواصفا وفي الأجال المقررة في العقد،
- عندما لا تدفع له أتاوى حقوق التأليف المستحقة طوال مدة سنة ،

- عندما لا يقوم الناشر بإعادة طبع المصنف كما هو مقرر في العقد والحال أن عدد نسخ المصنف المخزونة يساوي على الأكثر ثلاثة في المائة (3%) من مسحوب الطبعة المعنية.

المادة 98 : يحتفظ الناشر عند انقضاء مدة العقد ولمدة أقصاها سنتان بحق بيع نسخ المصنف المتبقية بالسعر المحدد في العقد أو بسعر جديد يكون محل اتفاق بين الطرفين شريطة أن يصرح الناشر للمؤلف أو من يمثله بعدد النسخ غير المباعة وأن يقدم له كل مبرر يتعلق بتصريفها.

غير أن الناشر يحتفظ بحق تصريف نسخ المصنف غير المباعة بحلول أجل نهاية العقد طوال مدة أقصاها سنتان بشرط أن يصرح للمؤلف أو ممثله بعدد النسخ غير المباعة، وأن يقدم له كل مبرر يتعلق بتصريفها.

المادة 99 : يخضع إبلاغ المصنفا المحمية للجمهور عن طريق التمثيل أو الأداء أو البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري، أو التوزيع السلبي أو

المادة 104 : يحق للمؤلف أو من يمثله تفقد شروط الاستغلال المرخص به للمصنف.

المادة 105 : تغطي رخصة إبلاغ المصنف إلى الجمهور عن طريق البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري بمفهوم الفقرة 2 من المادة 27 من هذا الأمر كامل منظومة النقل اللاسلكي للإشارة الحاملة للأصوات أو الأصوات والصور معا لوضع المصنف في متناول الجمهور ضمن حدود المجال الجغرافي المنصوص عليه في عقد رخصة إبلاغ المصنف إلى الجمهور.

المادة 106 : تغطي رخصة إبلاغ المصنف إلى الجمهور عن طريق البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري، التوزيع السلبي الذي تقوم به الهيئة الأصلية لبرنامجها الخاص بها عندما ينجز داخل منطقة بثها العادية المنصوص عليها في العقد دون أي مقابل يدفعه الجمهور.

يمكن هيئة البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري المتميزة عن الهيئة الأصلية في حالة الإبلاغ عن طريق القمر الصناعي، أن تبت المصنف المنقول بطريق القمر الصناعي مع مراعاة الحقوق المعترف بها للمؤلف أو من يمثله وفقا للتشريع الوطني.

الباب الثالث

حماية الحقوق المجاورة

المادة 107 : كل فنان يؤدي أو يعزف مصنفا من المصنفا الفكرية أو مصنفا من التراث الثقافي التقليدي، وكل منتج ينتج تسجيلاً سمعياً أو تسجيلاً سمعياً بصرية تتعلق بهذه المصنفا، وكل هيئة للبث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري تنتج برامج إبلاغ هذه المصنفا إلى الجمهور، يستفيد عن أداءاته حقوقاً مجاورة لحقوق المؤلف تسمى: "الحقوق المجاورة".

الفصل الأول

أصحاب الحقوق المجاورة

المادة 108 : يعتبر بمفهوم المادة 107 أعلاه، فنانا مؤدياً لأعمال فنية أو عازفاً، الممثل، والمغني، والموسيقي، والراقص، وأي شخص آخر يمارس التمثيل أو الغناء أو الإنشاد أو العزف أو التلاوة أو يقوم بأي شكل من الأشكال بأدوار مصنفا فكرية أو مصنفا من التراث الثقافي التقليدي.

المادة 109 : يحق للفنان المؤدي أو العازف أن يرخص وفق شروط محددة بعقد مكتوب بتثبيت أدائه

أو عزفه غير المثبت، واستنساخ هذا التثبيت، والبث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري لأدائه أو عزفه وإبلاغه إلى الجمهور بصورة مباشرة.

المادة 110 : يعد الترخيص بالتثبيت السمعي أو السمعي البصري لأداء فنان مؤدي أو عازف بمثابة موافقة على استنساخه في شكل تسجيل سمعي أو سمعي بصري قصد توزيعه أو إبلاغه للجمهور.

المادة 111 : إذا أنجز أداء الفنان المؤدي أو العازف في إطار عقد عمل، فإن الحقوق المعترف بها له في المادتين 109 و 110 تعد كما لو كانت ممارسة في إطار تشريع العمل.

المادة 112 : يتمتع الفنان المؤدي أو العازف عن أدائه بحقوق معنوية له، الحق في ذكر اسمه العائلي أو المستعار وكذلك صفته إلا إذا كانت طريقة استعمال أدائه لا تسمح بذلك.

وله الحق في أن يشترط احترام سلامة أدائه والاعتراض على أي تعديل أو تشويه أو إفساد من شأنه أن يسيء إلى سمعته كفنانه أو إلى شرفه.

الحقوق المعنوية غير قابلة للتصرف فيها وغير قابلة للتقادم ولا يمكن التخلي عنها.

بعد وفاة الفنان المؤدي أو العازف، تمارس هذه الحقوق حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 26 من هذا الأمر.

المادة 113 : يعتبر بمفهوم المادة 107 أعلاه، منتجا للتسجيلات السمعية، الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يتولى تحت مسؤوليته، التثبيت الأولي للأصوات المنبعثة من تنفيذ أداء مصنف أدبي أو فني أو مصنفا من التراث الثقافي التقليدي.

المادة 114 : يحق لمنتج التسجيلات السمعية أن يرخص حسب شروط تحدد في عقد مكتوب بالاستنساخ المباشر أو غير المباشر لتسجيله السمعي وبوضع نسخ منه تحت تصرف الجمهور عن طريق البيع أو التأجير، مع احترام حقوق مؤلفي المصنفا المثبتة في التسجيل السمعي.

المادة 115 : يعتبر بمفهوم المادة 107 من هذا الأمر، منتج تسجيل سمعي بصري، الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يتولى تحت مسؤوليته التثبيت الأولي لصور مركبة مصحوبة بأصوات أو غير مصحوبة بها تعطي رؤيتها انطباعاً بالحياة أو الحركة.

تحدد شروط حساب الأتاوى ومستواها بقرار من الوزير المكلف بالثقافة بعد استشارة ممثل مالك الحقوق المعنية.

وتوزع الإتاوة بنسبة 50 % للفنان المؤدي أو العازف و 50 % لمنتج التسجيل السمعي.

الفصل الثاني

الاستثناءات وحدود الحقوق المجاورة

المادة 120 : تخضع حقوق الترخيص المسبق المعترف بها للفنان المؤدي أو العازف ولمنتج التسجيل السمعي أو السمعية البصرية ولهيات البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري لنفس الاستثناءات التي تلحق بالحقوق الاستثنائية للمؤلف المنصوص عليها في المواد من 29 إلى 40 من هذا الأمر.

المادة 121 : تخضع حقوق الترخيص المسبق المعترف بها للفنان المؤدي أو العازف ولمنتج التسجيل السمعي أو السمعية البصرية ولهيات البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري لنفس الحدود التي تلحق بحقوق المؤلف المنصوص عليها في المواد من 41 إلى 53 من هذا الأمر.

الفصل الثالث

مدة حماية الحقوق المجاورة

المادة 122 : تكون مدة حماية الحقوق المادية للفنان المؤدي أو العازف خمسين (50) سنة ابتداء من :
- نهاية السنة المدنية للتثبيت بالنسبة للأداء أو العزف،
- نهاية السنة المدنية التي تم فيها الأداء أو العزف عندما يكون الأداء أو العزف غير مثبت.

المادة 123 : تكون مدة حماية حقوق منتج التسجيل السمعي أو التسجيل السمعية البصرية خمسين (50) سنة ابتداء من نهاية السنة التي نشر فيها التسجيل السمعي أو التسجيل السمعي البصري أو في حالة عدم وجود هذا النشر خلال أجل خمسين (50) سنة ابتداء من تثبيتهما، خمسين (50) سنة ابتداء من نهاية السنة المدنية التي تم فيها التثبيت.

تكون مدة حماية حقوق هياتا البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري خمسين (50) سنة ابتداء من نهاية السنة المدنية التي تم فيها بث الحصة.

المادة 116 : يحق لمنتج التسجيل السمعي البصري، أن يرخص حسب شروط تحدد في عقد مكتوب، باستنساخ تسجيله السمعي البصري وإبلاغه إلى الجمهور بأي وسيلة مع مراعاة حقوق مؤلفي المصنفا المضمنة في التسجيل السمعي البصري.

لا يمكن منتج تسجيل سمعية بصرية، أن يفصل عند تنازله بين حقوقه على التسجيل السمعي البصري، والحقوق التي يكتسبها من المؤلفين والفنانين المؤدين أو العازفين لمصنفا مثبتة في التسجيل السمعي البصري.

المادة 117 : يعتبر بمفهوم المادة 107 من هذا الأمر، هيئة لبث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري الكيان الذي يبث بأي أسلوب من أساليب النقل اللاسلكي لإشارا تحمل أصواتا أو صورا وأصواتا أو يوزعها بواسطة سلك أو ليف بصري أو أي كبل آخر بغرض استقبال برامج مبيثة إلى الجمهور.

المادة 118 : يحق لهيئة البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري أن ترخص حسب شروط تحدد في عقد مكتوب بإعادة بث وتثبيت حصصها المذاعة، واستنساخ ما ثبت من حصصها المذاعة وإبلاغ حصصها المتلفزة إلى الجمهور، مع احترام حقوق مؤلفي المصنفا المضمنة في البرامج.

المادة 119 : للفنان المؤدي أو العازف ولمنتج التسجيل السمعي حق في المكافأة عندما يستخدم تسجيل سمعي منشور لأغراض تجارية أو نسخة من هذا التسجيل السمعي بشكل مباشر للبث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري أو لنقله إلى الجمهور بأي وسيلة من الوسائل.

يتولى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة تحصيل الإتاوة المترتبة عن الحق في المكافأة لفائدة الفنان المؤدي أو العازف ومنتج التسجيل السمعية من هياتا البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري أو المستعملين المعنيين بأداءاتهم.

تحسب الإتاوة التي تغطي أشكال الاستغلال المعني عادة بالتناسب مع إيرادا استغلال الأداء التي ينتجها مالك الحقوق.

وتحسب جزافا في الحالا المنصوص عليها في المادة 65 من هذا الأمر.

الباب الرابع**النسخة الخاصة**

المادة 124 : يترتب على استنساخ نسخة خاصة من مصنف قصد الاستعمال الشخصي على دعامة ممغنطة لم يسبق استعمالها حق في مكافأة يتلقاها المؤلف، وفنان الأداء أو العازف والمنتج، ومنتج التسجيل السمعية أو السمعية البصرية للمصنف المستنسخ على هذا النحو حسب الشروط المحددة في المواد من 126 إلى 129 من هذا الأمر .

المادة 125 : يتعين على كل صانع ومستورد للأشرطة الممغنطة أو الدعائم الأخرى غير المستعملة وأجهزة التسجيل، أن يدفع على كميا الدعائم والأجهزة التي يضعها تحت تصرف الجمهور، إتاة تسمى "الإتاة على النسخة الخاصة"، وذلك مقابل الإمكانية التي يتيحها لمستعمل تلك الدعائم والأجهزة للقيام في منزله باستنساخ مصنفا للاستعمال الخاص في شكل تسجيل سمعية أو سمعية بصرية، تم تبليغها بطريقة مشروعة للجمهور .

المادة 126 : لا تخضع لدفع الإتاة المذكورة في المادة 125 أعلاه، الدعائم والأجهزة المعدة للتسجيل الاحترافي للمصنفات، والتسجيل الذي لا يشمل مصنفات، وتسجيل مصنفا تلبية لاحتياجا المؤسسة العمومية المتخصصة للمعوقين وجمعياتهم.

غير أن هذه الإتاة تكون مستحقة عن جميع الكميا المراد عرضها في السوق إذا لم يحدد بدقة الملزم بها عدد الدعائم والأجهزة غير الخاضعة لدفع الإتاة وفقا للحالا المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

المادة 127 : تحسب الإتاة على النسخة الخاصة بالتناسب مع سعر البيع بالنسبة للدعائم غير المستعملة وجزافيا بالنسبة لأجهزة الاستنساخ.

يحدد الوزير المكلف بالثقافة بقرار، النسب التناسبية والأسعار الجزافية الخاصة بالإتاة المذكورة أعلاه بعد استشارة الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة أو من يمثل الملزمين بالإتاة.

يدفع الملزم بالإتاة المذكورة أعلاه إلى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

المادة 128 : يتعين على الملزم بالإتاة على النسخة الخاصة، أن يخبر الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بانتظام بالكميات الحقيقية من الدعائم والأجهزة المنتجة محليا أو المستوردة الموجهة إلى الاستعمال الخاص مع بيان سعر البيع العمومي للجمهور .

تحدد كيفية تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 129 : يتولى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة توزيع الأتوى المقبوضة عن النسخة الخاصة بعد خصم مصاريف التسيير على فئا المستفيدين حسب الأقساط الآتية :

- 30 % للمؤلف والملحن،
- 20 % للفنان المؤدي أو العازف،
- 20 % لمنتج التسجيل السمعية أو السمعية البصرية،
- 30 % للنشاط الخاص بترقية إبداع المصنفا الفكرية والحفاظ على التراث الثقافي التقليدي.

الباب الخامس**التسيير الجماعي للحقوق وحماية مصنفا التراث الثقافي التقليدي ومصنفا الملك العام**

المادة 130 : يتولى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة مهمة التسيير الجماعي للحقوق الخاصة المعترف بها في هذا الأمر لفائدة ذويها والقيام بحماية التراث الثقافي التقليدي والمصنفا الوطنية الواقعة ضمن الملك العام، وفقا لأحكام هذا الأمر .

الفصل الأول**التسيير الجماعي للحقوق**

المادة 131 : يكلف الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة بالحماية القانونية للحقوق المنصوص عليها في هذا الأمر .

يحدد قانونه الأساسي صلاحياته وكيفيات تنظيمه وسيره في إطار تنفيذ أحكام هذا الأمر .

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 137 : يتعين على الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة أن يضع في متناول المستعملين العموميين المصنفا والأداء من الفهارس التي يمثلها، والسماح باستغلالها بشروط معقولة ومقابل مكافأة منصفة.

ولا يمكنه أن يرخص من تلقاء نفسه باستغلال هذه المصنفا والأداء بصفة استثنائية دون موافقة مالكي الحقوق.

المادة 138 : تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالثقافة هيئة مصالحة تكلف بالنظر في المنازعا التي قد تحدث بين الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة والمستعملين أو الجمعيات التي تمثل مستعملي المصنفا والأداء فيما يتعلق بشروط استغلال الفهارس التي يديرها الديوان.

لا تطبق أحكام هذه المادة على مصنفا وأداءات الملك العام ومصنفا وأداء التراث الثقافي التقليدي.

تحدد تشكيلة الهيئة المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم.

الفصل الثاني

حماية مصنفا الملك العام ومصنفا التراث الثقافي التقليدي

المادة 139 : يتولى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة حماية مصنفا الملك العام ومصنفا التراث الثقافي التقليدي.

المادة 140 : يخضع استغلال المصنفا المذكورة في المادة 139 أعلاه، لترخيص من الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

غير أنه إذا كان الاستغلال مربحا يتلقى الديوان أتاوى تحسب بالتناسب مع الإيرادا أو جزافيا وفق الشروط المحددة في نظامه التحصيلي.

تخصص الأتاوة المذكورة في الفقرة السابقة لتمويل إحصاء المصنفا والحفاظ عليها.

المادة 141 : يعمل الديوان على مراقبة مدى الاستغلال الملائم للمصنفا المنصوص عليها في المادة 139 من هذا الأمر، وله أن يرفض أو يعلق كل استغلال مضر بها.

المادة 132 : يخول الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة مهمة التمثيل الجماعي للمؤلفين وورثتهم والمالكين الآخرين للحقوق بالتصرف كوسيط لدى المستعملين وجمعيات المستعملين، بالترخيص المشروع باستغلال المصنفا والأداء، واستخلاص الأتاوى الناتجة عنها، وتوزيعها على المستفيدين منها وفق ما تنص عليه أحكام هذا الأمر.

المادة 133 : يتعين على كل مؤلف أو أي مالك آخر للحقوق الوطنية يرغب في إلحاق إدارة حقوقه ومراقبة مختلف أشكال استغلال مصنفاه أو أداءه بالإدارة الجماعية أن ينضم إلى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

المادة 134 : يخول المؤلف بحكم انضمامه إلى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة أو أي مالك آخر للحقوق، بصورة استثنائية، وبالنسبة إلى كل بلد من البلدان، حق الترخيص بمختلف أشكال استغلال جميع مصنفاه أو أداءاته الحالية والمستقبلية أو منعها.

المادة 135 : يتعين على الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة أن يضمن حماية حقوق المؤلفين، أو كل مالك آخر للحقوق من المواطنين المنضمين له والمؤلفين أو أي مالك آخر للحقوق من الأجانب، المقيمين في الجزائر أو خارجها، الممثلين بواسطة اتفاقا تمثيل متبادلة مع هيئة أجنبية مماثلة، كلما كان مصنف أو أداء من فهارسهم موضع استغلال عمومي.

يتولى الديوان تمثيل هؤلاء المؤلفين وكل مالك آخر للحقوق لدى المستعملين في إطار نشاطه المتعلق بالتسيير الجماعي للحقوق والأداء، وضمان حماية مماثلة لتلك التي يتمتع بها المؤلفون وكل مالك آخر للحقوق من المنضمين وفقا لالتزاما الجزائر الدولية بشأن مالك الحقوق الأجنبي.

المادة 136 : يتلقى الديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة كل تصريح بمصنف أدبي أو فني يقوم به المؤلف أو أي مالك آخر للحقوق قصد منح قرينة ملكية المصنف وملكية الحقوق المحمية وفقا لهذا الأمر.

لا يمثل التصريح بالمصنف للديوان شرطا للاعتراف بالحقوق المخولة بمقتضى هذا الأمر.

- إيقاف كل عملية صنع جارية ترمي إلى الاستنساخ غير المشروع للمصنف أو للأداء المحمي أو تسويق دعائم مصنوعة بما يخالف حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة.

- القيام ولو خارج الأوقا القانونية بحجز الدعائم المقلدة والإيرادا المتولدة من الاستغلال غير المشروع للمصنفا والأداءات.

- حجز كل عتاد استخدم أساسا لصنع الدعائم المقلدة.

يمكن رئيس الجهة القضائية المختصة أن يأمر بتأسيس كفالة من قبل المدعي.

المادة 148 : يمكن الطرف الذي يدعي التضضر بفعل التدابير التحفظية المذكورة أعلاه، أن يطلب خلال الثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ صدور الأمرين المنصوص عليهما في المادتين 146 و 147 أعلاه، من رئيس الجهة القضائية المختصة التي تنظر في القضايا الاستعجالية، رفع اليد أو خفض الحجز أو حصره أو رفع التدابير التحفظية الأخرى لقاء إيداع مبالغ مالية كافية لتعويض مالك الحق في حالة ما إذا كانت دعواه مؤسسة.

المادة 149 : يجب على المستفيد من التدابير التحفظية المذكورة أعلاه أن يقوم خلال الثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ الأمرين المنصوص عليهما في المادتين 146 و 147 من هذا الأمر بإخطار الجهة القضائية المختصة.

وفي غياب مثل هذه الدعوى القضائية، يمكن رئيس الجهة القضائية المختصة الذي يفصل في القضايا الاستعجالية أن يأمر بناء على طلب من الطرف الذي يدعي الضرر بفعل تلك التدابير، برفع اليد عن الحجز أو رفع التدابير التحفظية الأخرى.

المادة 150 : تشكل الأتوى المستحقة للمؤلف وفنان الأداء أو العازف الخاصة بالسنتين الأخيرتين من استغلال مصنفه أو أدائه الفني ديونا ممتازة شأنها في ذلك شأن الأجور.

وتعتبر كذلك مبالغ الإدانا والتعويضا المستحقة لمالك الحقوق إذا وقع استغلال غير مشروع لمصنفه أو أدائه.

المادة 142 : يتعين على كل مستعمل للمصنفا المنصوص عليها في المادة 139 من هذا الأمر، أن يحترم سلامة هذه المصنفات، ويسهر على إبلاغها للجمهور مع مراعاة أصالتها.

الباب السادس الإجراء والعقوبات

الفصل الأول الدعوى المدنية

المادة 143 : تكون الدعوى القضائية لتعويض الضرر الناتج عن الاستغلال غير المرخص به لمصنف المؤلف والأداء لمالك الحقوق المجاورة من اختصاص القضاء المدني.

المادة 144 : يمكن مالك الحقوق المتضرر أن يطلب من الجهة القضائية المختصة اتخاذ تدابير تحول دون المساس الوشيك الوقوع على حقوقه أو تضع حدا لهذا المساس المعين والتعويض عن الأضرار التي لحقت.

ويتم تقدير التعويضا حسب أحكام القانون المدني مع مراعاة المكاسب الناجمة عن المساس بهذه الحقوق.

المادة 145 : يتولى ضباط الشرطة القضائية أو الأعدان المحلفون التابعون للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة معاينة المساس بحقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة.

المادة 146 : فضلا عن ضباط الشرطة القضائية، يؤهل الأعدان المحلفون التابعون للديوان الوطني لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة للقيام بصفة تحفظية بحجز نسخ دعائم المصنفا أو الأداءات المقلدة، شريطة وضعها تحت حراسة الديوان.

يخطر فورا رئيس الجهة القضائية المختصة بناء على محضر مؤرخ وموقع قانونا يثبت النسخ المقلدة المحجوزة.

تفصل الجهة القضائية في طلب الحجز التحفظي خلال ثلاثة (3) أيام على الأكثر من تاريخ إخطارها.

المادة 147 : يمكن رئيس الجهة القضائية المختصة أن يأمر بناء على طلب من مالك الحقوق أو ممثله بالتدابير التحفظية الآتية :

الفصل الثاني

أحكام جزائية

المادة 151 : يعد مرتكبا لجنحة التقليد كل من يقوم بالأعمال الآتية :

- الكشف غير المشروع للمصنف أو المساس بسلامة مصنف أو أداء لفنان مؤد أو عازف،
- استنساخ مصنف أو أداء بأي أسلوب من الأساليب في شكل نسخ مقلدة،
- استيراد أو تصدير نسخ مقلدة من مصنف أو أداء ،

- بيع نسخ مقلدة لمصنف أو أداء ،

- تأجير أو وضع رهن التداول لنسخ مقلدة لمصنف أو أداء .

المادة 152: يعد مرتكبا لجنحة التقليد كل من ينتهك الحقوق المحمية بموجب هذا الأمر فيبلغ المصنف أو الأداء عن طريق التمثيل أو الأداء العلني، أو البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري، أو التوزيع بواسطة الكبل أو بآية وسيلة نقل أخرى لإشارا تحمل أصواتا أو صورا و أصواتا أو بأي منظومة معالجة معلوماتية.

المادة 153 : يعاقب مرتكب جنحة تقليد مصنف أو أداء كما هو منصوص عليه في المادتين 151 و 152 أعلاه، بالحبس من ستة (6) أشهر إلى ثلاث (3) سنوا وبغرامة من خمسمائة ألف دينار(500.000 دج) إلى مليون دينار (1.000.000 دج) سواء كان النشر قد حصل في الجزائر أو في الخارج .

المادة 154: يعد مرتكبا الجنحة المنصوص عليها في المادة 151 من هذا الأمر ويستوجب العقوبة المقررة في المادة 153 أعلاه، كل من يشارك بعمله أو بالوسائل التي يحوزها للمساس بحقوق المؤلف أو أي مالك للحقوق المجاورة.

المادة 155 : يعد مرتكبا لجنحة التقليد ويستوجب نفس العقوبة المقررة في المادة 153 أعلاه، كل من يرفض عمدا دفع المكافأة المستحقة للمؤلف أو لأي مالك حقوق مجاورة آخر خرقا للحقوق المعترف بها بموجب الحقوق المنصوص عليها في هذا الأمر .

المادة 156 : تضاعف في حالة العود العقوبة المنصوص عليها في المادة 153 من هذا الأمر .

كما يمكن الجهة القضائية المختصة أن تقرر الغلق المؤقت مدة لا تتعدى ستة (6) أشهر للمؤسسة التي يستغلها المقلد أو شريكه أو أن تقرر الغلق النهائي عند الاقتضاء .

المادة 157 : تقرر الجهة القضائية المختصة :

- مصادرة المبالغ التي تساوي مبلغ الإيراد أو أقساط الإيراد الناتجة عن الاستغلال غير الشرعي لمصنف أو أداء محمي،
- مصادرة وإتلاف كل عتاد أنشئ خصيصا لمباشرة النشاط غير المشروع وكل النسخ المقلدة .

المادة 158 : يمكن الجهة القضائية المختصة، بطلب من الطرف المدني، أن تأمر بنشر أحكام الإدانة كاملة أو مجزأة في الصحف التي تعينها، وتعلق هذه الأحكام في الأماكن التي تحددها ومن ضمن ذلك على باب مسكن المحكوم عليه وكل مؤسسة أو قاعة حفلات يملكها، على أن يكون ذلك على نفقة هذا الأخير شريطة أن لا تتعدى هذه المصاريف الغرامة المحكوم بها.

المادة 159 : تأمر الجهة القضائية المختصة في جميع الحالات المنصوص عليها في المادتين 151 و 152 من هذا الأمر، بتسليم العتاد أو النسخ المقلدة أو قيمة ذلك كله وكذلك الإيراد أو أقساط الإيرادات موضوع المصادرة للمؤلف أو لأي مالك حقوق آخر أو ذوي حقوقهما لتكون عند الحاجة بمثابة تعويض عن الضرر اللاحق بهم.

المادة 160: يتقدم مالك الحقوق المحمية أو من يمثله وفقا لأحكام هذا الأمر بشكوى إلى الجهة القضائية المختصة إذا كان ضحية الأفعال المنصوص والمعاقب عليها بأحكام هذا الفصل.

الباب السابع

أحكام انتقالية وختامية

الفصل الأول

أحكام انتقالية

المادة 161 : تطبق أحكام هذا الأمر على المصنفا المبتكرة أو الأداء المثبتة أو التي حدثت، وعلى التسجيل السمعية و السمعية البصرية المثبتة وعلى حصص البث الإذاعي السمعي و السمعي البصري التي حدثت قبل تاريخ بداية سريان مفعول هذه الأحكام بشرط أن لا تكون قد وقعت ضمن الملك العام بسبب انقضاء مدة الحماية التي كانت خاضعة لها قبل هذا التاريخ.

- وبمقتضى الأمر رقم 66 - 155 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 66 - 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 72 - 10 المؤرخ في 7 صفر عام 1392 الموافق 22 مارس سنة 1972 والمتضمن الانضمام إلى بعض الاتفاقات الدولية،

- وبمقتضى الأمر رقم 75 - 02 المؤرخ في 26 ذي الحجة عام 1394 الموافق 9 يناير سنة 1975 والمتضمن المصادقة على اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية المبرمة في 20 مارس سنة 1883 والمعدلة ببروكسل في 14 ديسمبر سنة 1900 وواشنطن في 2 يونيو سنة 1911 ولاهاي في 6 نوفمبر سنة 1925 ولندن في 2 يونيو سنة 1934 ولشبونة في 31 أكتوبر سنة 1958 واستوكهولم في 14 يوليو سنة 1967،

- وبمقتضى الأمر رقم 75 - 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الأمر رقم 75 - 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 79 - 07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 89 - 02 المؤرخ في أول رجب عام 1409 الموافق 7 فبراير سنة 1989 والمتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك،

- وبمقتضى الأمر رقم 03 - 03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بالمنافسة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 84 - 85 المؤرخ في 19 رجب عام 1404 الموافق 21 أبريل سنة 1984 والمتضمن انضمام الجزائر إلى معاهدة نيروبي بشأن حماية الرمز الأولمبي المعتمدة في نيروبي في 26 سبتمبر سنة 1981،

- و بعد الاستماع إلى مجلس الوزراء،

غير أن الأعمال والعقود المتعلقة بالمصنفات والأداء أو العزف والتسجيل السمعية والسمعية البصرية وحصل البث الإذاعي السمعي أو السمعي البصري التي تم عقدها أو إبرامها قبل تاريخ سريان مفعول أحكام هذا الأمر، تبقى خاضعة لنظام الحماية المطبق عليها بموجب التشريع السابق إلى غاية انقضاء الآثار القانونية المتصلة بها.

الفصل الثاني

أحكام ختامية

المادة 162 : تطبق أحكام هذا الأمر على المصنفا والأداء المحمية بموجب الاتفاقية الدولية التي تكون الجزائر طرفا فيها.

المادة 163 : تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا الأمر، لاسيما الأمر رقم 97-10 المؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

المادة 164 : ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003.

عبد العزيز بوتفليقة



أمر رقم 03-06 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، يتعلق بالعلاما .

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المواد 38 و52 و122 و124 منه ؛

- وبمقتضى الأمر رقم 66 - 48 المؤرخ في 5 ذي القعدة عام 1385 الموافق 25 فبراير سنة 1966 والمتضمن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إلى اتفاقية باريس المؤرخة في 20 مارس سنة 1883 والمتعلقة بحماية الملكية الصناعية،

- وبمقتضى الأمر رقم 66 - 154 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية، المعدل والمتمم،

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تناولت هذه الدراسة موضوعا بعنوان " واقع استغلال مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية"، وقد تمحورت مشكلة البحث حول سؤال رئيسي مفاده: هل مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية بولاية بسكرة تستغل فعليا استثناءات حقوق المؤلف التي يتيحها التشريع الجزائري والدولي؟ وقد اعتمدت الدراسة على اختيار عينة عشوائية متمثلة في الموظفين بمراتب مهنية مختلفة في كل من المكتبتين، وقد تم إتباع منهج الوصفي في دراستنا، واعتمدنا على استمارة الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وتحتوي هذه الأخيرة على أسئلة حول البيانات الشخصية، ومجموعة من الأسئلة حول الموضوع موجهة إلى الموظفين في المكتبة الرئيسية للمطالعة العمومية المجاهد محمد عصامي والمكتبات الجامعية بجامعة محمد خيضر . بسكرة. ، إضافة لإلأداة استمارة الاستبانة اعتمدنا على الملاحظة من أجل الإجابة على الفرضيات التالية:

. إن مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية تستغل فعليا استثناءات حقوق المؤلف التي يتيحها التشريع الدولي والتشريع الجزائري.

. تسعى مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية إلى تلبية كافة احتياجات مستفيديها.

. توفر كل من مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية الحماية القانونية الكافية لاستثناءات حقوق المؤلف.

وقد توصلت الدراسة بعد تفريغ البيانات وتحليلها إلى مجموعة من النتائج إلى تحقيق فرضيات الموضوع، والتي تدل على استغلال مكتبات المطالعة العمومية والمكتبات الجامعية للاستثناءات الواردة عن حقوق المؤلف في التشريع الدولي والوطني، واختتمت الدراسة بمجموعة

من التوصيات التي نراها مهمة للنهوض بمستوى فاعلية الخدمات عند استغلال الاستثناءات الواردة عن حقوق المؤلف في التشريع الدولي والوطني.

الكلمات المفتاحية: مكتبات المطالعة العمومية، المكتبات الجامعية، الاستثناءات الواقعة على حقوق المؤلف.

This study deals with a topic entitled “The Reality of Exploitation of Public Reading Libraries and University Libraries”. The study relied on selecting a random sample of employees with different professional ranks in each of the two libraries. The descriptive approach was followed in our study, and we relied on the questionnaire form as the main tool for data collection. To the employees in the main library for public reading, Mujahid Muhammad Issami, and university libraries at the University of Muhammad Kheidar–Biskra– in addition to the questionnaire tool, we relied on the observation in order to answer the following hypotheses:

-Do Public reading libraries and university libraries are effectively exploiting copyright exceptions provided by international and Algerian legislation?

- Public reading libraries and university libraries seek to meet all the needs of their beneficiaries.
- Both public and university reading libraries provide adequate legal protection for copyright exceptions.

After unloading the data and analyzing it, this study reached a set of results to achieve the hypotheses of the subject, which indicate the exploitation of public and university reading libraries for exceptions to copyright in international and national legislation. Contained on copyright in international and national legislation.

Keywords: public reading libraries, university libraries, exceptions to copyright.